سلسلة نصوص تراثية للباحثين (٣٢٧)

استدراكات السمين الحلبي

على ابن الانباري

في الدر المصون

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٣هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

https://t.me/dralhoshan تليجرام

١. ١-"مع سكون الميم، عليهمي، عليهم، عليهمو: بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو، عليهمي بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم أو بالكسر فقط، عليهم بكسر الهاء وضم الميم، ذكر ذلك أبو بكر ابن **الأنباري**.

و «غير» بدل من «الذين» بدل نكرة من معرفة، وقيل: نعت للذين وهو مشكل لأن «غير» نكرة و «الذين» معرفة، وأجابوا عنه بجوابين: أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية فيتعرف «غير» حينئذ بالإضافة، تقول: مررت بالحركة غير «السكون» والآية من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح.
والثاني: أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملة النكرات، وقيل: إن «غير» بدل من الضمير المجرور في «عليهم» ، وهذا يشكل على قول من يرى أن البدل يحل محل المبدل منه، وينوى بالأول الطرح، إذ يلزم منه خلو الصلة من العائد، ألا ترى أن التقدير يصير: صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم.

و «المغضوب» : خفض بالإضافة، وهو اسم مفعول، والقائم مقام الفاعل الجار والمجرور، ف «عليهم» الأولى منصوبة المحل والثانية مرفوعته، وأل فيه موصولة والتقدير: غير الذين غضب عليهم. والصحيح في أل الموصولة أنها اسم لا حرف.

واعلم أن لفظ «غير» مفرد مذكر أبدا، إلا أنه إن أريد به مؤنث جاز تأنيث فعله المسند إليه، تقول: قامت غيرك، وأنت تعني امرأة، وهي في الأصل صفة بمعنى اسم الفاعل وهو مغاير، ولذلك لا يتعرف بالإضافة،". (١)

٢. ٢-"عمله وبين ما يعمل فيه بالخبر وهو» الناس «، يعني أن الوقود بالضم وإن كان مصدرا صالحا للعمل فلا يجوز ذلك أيضا؛ لأنه عامل في الحال وقد فصلت بينه وبينها بأجنبي وهو» الناس «. وقال السجستاني: ﴿أعدت للكافرين﴾ من صلة» التي «كقوله: ﴿واتقوا النار التي أعدت للكافرين﴾ [آل عمران: ١٣١] ، قال ابن **الأنباري:»** وهذا غلط لأن «التي» هنا وصلت بقوله: ﴿وقودها الناس﴾ فلا يجوز أن توصل بصلة ثانية، بخلاف التي في آل عمران. قلت: ويمكن ألا يكون غلطا، لأنا لا نسلم أن ﴿وقودها الناس﴾ والحالة هذه صلة، بل إما معترضة لأن فيها تأكيدا وإما حالا، وهذان

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/٧١

الوجهان لا يمنعهما معنى ولا صناعة.". (١)

٣. ٣-"أي: لم ينج بشيء، ومنع أبو البقاء نصبه على الاستثناء، كأنه اعتبر مذهب جمهور البصريين. والفسق لغة: الخروج، يقال: فسقت الرطبة عن قشرها، أي: خرجت، والفاسق خارج عن طاعة الله تعالى، يقال: فسق يفسق ويفسق بالضم والكسر في المضارع فسقا وفسوقا فهو فاسق. وزعم ابن **الأنباري** أنه لم يسمع في كلام الجاهلية ولا في شعرها فاسق، وهذا عجيب، قال رؤبة:

٣١٥ - يهوين في نجد وغورا غائرا ... فواسقا عن قصدها جوائزا". (٢)

٤. ٤-"وتروى قراءة عن نافع. و «إسرائين» أبدلوا من اللام نونا كأصيلان في أصيلال، قال:

٤٠٣ - قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا ورب البيت إسرائينا

ويجمع على «أساريل» . وأجاز الكوفيون: أسارلة، وأسارل، كأنهم يجيزون التعويض وعدمه، نحو: فرازنة وفرازين. قال الصفار: «لا نعلم أحدا يجيز حذف الهمزة من أوله» .

قوله: ﴿اذكروا نعمتي﴾ اذكروا فعل وفاعل، ونعمتي مفعول، وقال ابن **الأنباري**: «لا بد من حذف مضاف تقديره: شكر نعمتي. والذكر والذكر بكسر الذال وضمها بمعنى واحد، ويكونان باللسان وبالجنان. وقال الكسائي:» هو بالكسر للسان وبالضم للقلب «فضد المكسور: الصمت، وضد المضموم: النسيان، وفي الجملة فالذكر الذي محله القلب ضده النسيان، والذي محله اللسان ضده الصمت، سواء قيل: إنهما بمعنى واحد أم لا.

والنعمة: اسم لما ينعم به وهي شبيهة بفعل بمعنى مفعول نحو: ذبح ورعي، والمراد بها الجمع لأنها اسم جنس، قال تعالى: ﴿وإن تعدوا". (٣)

٥. ٥-"من المفعول في «لعنهم» أي لعنهم كافرين أي: ملتبسين بالكفر كقوله: ﴿وقد دخلوا بالكفر﴾ [المائدة: ٦١] .

قوله: ﴿فقليلا ما يؤمنون﴾ في نصب «قليلا» ستة أوجه، أحدها وهو الأظهر: أنه نعت لمصدر

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٠٨/١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٣٤/١

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣١١/١

محذوف أي: فإيمانا قليلا يؤمنون. الثاني: أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف أي: فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلته، وقد تقدم أنه مذهب سيبويه وتقدم تقريره. الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزمانا قليلا يؤمنون، وهو كقوله: ﴿آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره﴾ [آل عمران: ٧٢] . الرابع: أنه على إسقاط الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما حذف حرف الجر انتصب، ويعزى لأبي عبيدة.

الخامس: أن يكون حالا من فاعل «يؤمنون» ، أي فجمعا قليلا يؤمنون أي المؤمن فيهم قليل، قال معناه ابن عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: «ذهب قتادة إلى أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كان كذلك للزم رفع» قليل «. قلت: لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدم من أن نصبه على الحال واف بهذا المعنى: و» ما «على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد. السادس: أن تكون» ما «نافية أي: فما يؤمنون قليلا ولا كثيرا، ومثله: ﴿قليلا ما تشكرون﴾ [الأعراف: ١٠] ، ﴿قليلا ما تذكرون﴾ [الأعراف: ٣] ، وهذا قوي من جهة المعنى، وإنما يضعف شيئا من جهة تقدم ما في حيزها عليها، قاله أبو البقاء، وإليه ذهب ابن **الأنباري**، إلا أن تقديم". (١)

٦. ٦–"متعاقبان، قالوا: لأن الملكين لا يعلمان الناس السحر، إنما يعلمانهم به وينهيانهم عنه، وإليه ذهب طلحة بن مصرف، وكان يقرأ: «يعلمان» من الإعلام. وممن حكى أنت تعلم بمعنى اعلم ابن الأعرابي وابن **الأنباري** وأنشدوا قول زهير:

٦٤٥ – تعلمن هالعمر الله ذا قسما ... فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

وقول القطامي

٦٤٦ – تعلم أن بعد الغي رشدا ... وأن لذلك الغي انقشاعا

وقول كعب بن مالك:

٦٤٧ – تعلم رسول الله أنك مدركي ... وأن وعيدا منك كالأخذ باليد

وقول الآخر:

٦٤٨ – تعلم أنه لا طير إلا ... على متطير وهو الثبور

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٠٢/١

والضمير في «يعلمان» فيه قولان، أحدهما: أنه يعود على هاروت وماروت، والثاني: أنه عائد على الملكين، ويؤيده قراءة أبي بإظهار الفاعل: «وما يعلم الملكان» ، والأول هو الأصح؛ وذلك أن الاعتماد إنما هو على البدل دون المبدل منه فإنه في حكم المطرح فمراعاته أولى تقول: «هند". (١)

٧. ٧-"٩٤٢ - في لامع العقبان لا يمشي الخمر ... .

والثاني: لأنها تغطى حتى تدرك وتشتد، ومنه «خمروا آنيتكم»

والثالث: - قال ابن **الأنباري** - لأنها تخامر العقل أي: تخالطه، يقال: خامره الداء أي: خالطه.

والرابع: لأنها تترك حتى تدرك، ومنه: «اختمر العجين» أي: بلغ إدراكه، وخمر الرأي أي: تركه حتى ظهر له فيه وجه الصواب، وهذه أقوال متقاربة. وعلى هذه الأقوال كلها تكون الخمر في الأصل مصدرا مرادا به اسم الفاعل أو اسم المفعول.

والميسر: القمار، مفعل من اليسر، يقال: يسر ييسر. قال علقمة:

٩٤٣ - لو ييسرون بخيل قد يسرت بها ... وكل ما يسر الأقوام مغروم

وقال آخر:

٩٤٤ - أقول لهم بالشعب إذ ييسرونني ... ألم تيئسوا أني ابن فارس زهدم

وفي اشتقاقه أربعة أقوال، أحدها: من اليسر وهو السهولة، لأن أخذه سهل. الثاني: من اليسار وهو الغنى، لأنه يسلبه يساره، الثالثة: من يسر لي كذا أي: وجب، حكاه الطبري عن مجاهد. ورد ابن عطية عليه. الرابع: من يسر إذا جزر، والياسر الجازر، وهو الذي يجزىء الجزور أجزاء. قال ابن عطية: «وسميت الجزور التي يستهم عليها ميسرا لأنها موضع". (٢)

٨. ٨-"إن شاء الله تعالى: وقدره أبو البقاء:» اعجبوا للفقراء «وفيه نظر، لأنه لا دلالة من سياق الكلام على العجب، وقدره الزمخشري:» اعمدوا أو اجعلوا ما تنفقون «والأحسن من ذلك ما قدره مكي، لكن فيه ما تقدم.

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٤/٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٠٥/٢

الثاني: أن هذا الجار خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الصدقات أو النفقات التي تنفقوها للفقراء، وهو في المعنى جواب لسؤال مقدر، كأنهم لما حثوا على الصدقات قالوا: فلمن هي؟ فأحثوا بأنها لهؤلاء، وفيها فائدة بيان مصرف الصدقات. وهذا اختيار ابن **الأنباري** قال:» كما تقول: «عاقل لبيب» ، وقد تقدم وصف رجل، أي: الموصوف عاقل، وتكتبون على الأكياس: «ألفان ومئتان» ، أي: الذي في الكيس ألفان. وأنشد:

١٠٨١ – تسألني عن زوجها أي فتى ... خب جروز وإذا جاع بكى

يريد: هو خب.

الثالث: أن اللام تتعلق بقوله: ﴿إن تبدوا الصدقات﴾ [البقرة: ٢٧١] وهو مذهب القفال، واستبعده الناس لكثرة الفواصل.

الرابع: أنه متعلق بقوله: ﴿وما تنفقوا من خير﴾ وفي هذا نظر من حيث إنه يلزم فيه الفصل بين فعل الشرط وبين معموله بجملة الجواب، فيصير نظير قولك: «من يكرم أحسن إليه زيدا. وقد صرح بالمنع من ذلك – معللا بما ذكرته – الواحدي فقال:» ولا يجوز أن يكون العامل في هذه اللام «تنفقوا»". (١)

٩. ٩–"وأما الزمخشري فكأنه لم يرتض تشبيه الزجاج، فإنه قال: «وقيل: هو نفي للسؤال، والإلحاف جميعا كقوله:

على لاحب لا يهتدى بمناره ... .

يريد نفي المنار والاهتداء به» .

وطريق أبي إسحاق الزجاج هذه قد قبلها الناس ونصروها واستحسنوا تنظيرها بالبيت كالفارسي وأبي بكر بن **الأنباري**، قال أبو علي: «لم يثبت في قوله: ﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾ مسألة فيهم، لأن المعنى: ليس منهم مسألة فيكون منهم إلحاف، ومثل ذلك قول الشاعر:

١٠٨٩ – لا يفزع الأرنب أهوالها ... ولا ترى الضب بها ينجحر

أي: ليس فيها أرنب فيفزع لهولها ولا ضب فينجحر، وليس المعنى أنه ينفي الفزع عن الأرنب والانجحار

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/٦١٦

عن الضب. وقال أبو بكر: «تأويل الآية: لا يسألون البتة فيخرجهم السؤال في بعض الأوقات إلى الإلحاف؛ فجرى هذا مجرى قولك: / فلان لا يرجى خيره أي: لا خير عنده البتة فيرجى، وأنشد قول امرىء القيس:

١٠٩٠ – وصم صلاب ما يقين من الوجى ... كأن مكان الردف منه على رال

أي: ليس بهن وجى فيشتكين من أجله، وقال الأعشى:

١٠٩١ –". (١)

١٠. ١٠–"كأنه قيل: ما أم الكتاب؟»] فقال: هن أم الكتاب، كما يقال: من نظير زيد؟ فيقول قوم: «نحن نظيره» كأنهم حكوا ذلك اللفظ، وهذا على قولهم: «دعني من تمرتان» أي: «مما يقال له تمرتان» . قال ابن الأنباري: «وهذا بعيد من الصواب في الآية، لأن الإضمار لم يقم عليه دليل، ولم تدع إليه حاجة» وقيل: لأنه بمعنى أصل الكتاب والأصل يوحد.

قوله: «وأخر» نسق على «آيات» ، و «متشابهات» نعت لأخر، وفي الحقيقة «أخر» نعت لمحذوف تقديره: وآيات أخر متشابهات. قال أبو البقاء: «فإن قيل: واحدة» متشابهات «متشابهة، وواحدة» أخر «أخرى، والواحدة هنا لا يصح أن توصف بهذا الواحد فلا يقال، أخرى متشابهة إلا أن يكون بعض الواحدة يشبه بعضا، وليس المعنى على ذلك/ وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى، فكيف صح وصف هذا الجمع بهذا الجمع، ولم يصح وصف مفرده بمفرده؟ قيل: التشابه لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا، فإذا اجتمعت الأشياء المشابهة كان كل واحد منها مشابها للآخر، فلما لم يصح التشابه إلا في حالة الاجتماع وصف الجمع بالجمع لأن كل واحد منها يشابه باقيها، فأما الواحد فلا يصح فيه هذا المعنى، ونظيره قوله: ﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾ [القصص: ١٥] فثنى الضمير وإن كان الواحد لا يقتتل. قلت: يعني أنه ليس من شرط صحة الوصف في التثنية أو الجمع صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات، وإن كان الأصل ذلك، كما أنه لا يشترط في إسناد الفعل إلى المثنى والمجموع صحة إسناده لى كل واحد على حدته.

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/٦٢٥

وقريب من ذلك قوله: ﴿حآفين من حول العرش﴾ [الزمر: ٧٥] قيل: ليس لحافين مفرد". (١)

١١. ١١-"قوله تعالى: ﴿يوم تجد﴾ : في ناصبة أوجه، أحدها: أنه منصوب بقدير، أي قدير في ذلك اليوم العظيم، لا يقال: يلزم من ذلك تقييد قدرته بزمان، لأنه إذا قدر في ذلك اليوم الذي يسلب كل أحد قدرته فلأن يقدر في غيره بطريق أولى وأحرى، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن **الأنباري**.
الثاني: أنه منصوب بيحذركم أي: يخوفكم عقابه في ذلك اليوم، وإلى [هذا] نحا أبو إسحاق، ورجحه.
ولا يجوز أن ينتصب بيحذركم المتأخرة. قال ابن **الأنباري**: «لأنه لا يجوز أن يكون» اليوم منصوبا بيحذركم المذكور في هذه الآية، لأن واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعلى ما ذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرف وناصبه معترضا، وهو كلام طويل، والفصل بمثله مستبعد، هذا من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فلا يصح، لأن التخويف موجود، واليوم موعود فكيف يتلاقيان «.
الثالث: أن يكون بالمصير، وإليه نحا الزجاج أيضا وابن **الأنباري**". (٢)

١٢. ١٢-"١٢٨٧ - وبالطويل العمر ... عمرا حيدرا
الأصل: وبالعمر الطويل، هذا في المعارف، وأما في النكرات فينصبون الصفة حالا.
وقال الشيخ: «ولا يصح أن يكون» المسيح «في هذا التركيب صفة لأن المخبر به على هذا لفظ، والمسيح من صفة المدلول لا من صفة الدال، إذ لفظ عيسى ليس المسيح، ومن قال: إنهما اسمان قال: فقدم المسيح على عيسى لشهرته. قال ابن **الأنباري:**» وإنما قدم بدىء بلقبه لأن المسيح أشهر من عيسى لأنه قل أن يقع على سمى يشتبه به، وعيسى قد يقع على عدد كثير فقدمه لشهرته، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهر من أسمائهم «، فهذا يدل على أن المسيح عند ابن **الأنباري** [لقب] لا اسم. وقال أبو إسحاق:» وعيسى معرب من أيسوع وإن جعلته عربيا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة، لأن فيه ألف التأنيث، ويكون مشتقا من عاسه يعوسه إذا ساسه، وقام عليه «، وقال الزمخشري:» ومشتقهما يعني المسيح وعيسى من المسح والعيس كالراقم على الماء «. وقد تقدم الكلام على عيسى ومريم واشتقاقهما وما ذكر الناس في ذلك في سورة البقرة فأغنى عن إعادته.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٦/٣
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١١٤/٣

قوله: ﴿وجيها﴾ حال وكذلك قوله: ﴿ومن المقربين﴾ .". (١)

١٣. ١٣-"الحور وهو تبييض الأثواب وغيرها. وقال الضحاك:» هم الغسالون، وهم بلغة النبط: هواري بالهاء مكان الحاء «، قال ابن **الأنباري:»** فمن قال بهذا القول قال: هذا حرف اشتركت فيه لغة العرب ولغة النبط، وهو قول مقاتل بن سليمان: إن الحواريين هم القصارون «. وقيل: هم المجاهدون كذا نقله ابن **الأنباري** وأنشد:

١٣١٠ - ونحن أناس تملأ البيض هامنا ... ونحن الحواريون يوم نزاحف

جماجمنا يوم اللقاء تراسنا ... إلى الموت نمشي ليس فينا تجانف

قال الواحدي:» والمختار من هذه الأقوال عند أهل اللغة أن هذا الاسم لزمهم للبياض «، ثم ذكر ما ذكرته عن أبي عبيد.

وقال الراغب:» حورت الشيء بيضته ودورته، ومنه: الخبز الحواري، والحواريون: أنصار عيسى، وقيل: اشتقاقهم من حار يحور أي: رجع، قال تعالى: ﴿إنه ظن أن لن يحور﴾ [الإنشقاق: ٤] أي: لن يرجع، فكأنهم الراجعون إلى الله تعالى، يقال: حار يحور حورا أي: رجع، وحار يحور حورا إذا تردد في مكان، ومنه: حار الماء في الغدير، وحار في أمره وتحير فيه وأصله: تحيور، فقلبت الواو ياء فوزنه تفيعل لا تفعل، إذ لو كان تفعل لقيل: تحور نحو: تجوز، ومنه قيل للعود الذي عليه البكرة: محور لتردده، ومحارة الأذن لظاهره المنقعر تشبيها بمحارة الماء لتردد الهواء بالصوت فيه كتردد الماء". (٢)

١٤. ١٤-"الإخبار بالواضح، لأنه معلوم أن ما حرم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة» . والثاني: أنها تتعلق بقوله: كان حلا «قال الشيخ:» ويظهر أنه متعلق بقوله ﴿كان حلا لبني إسرائيل﴾ أي: من قبل أن تنزل التوراة، وفصل بالاستثناء إذ هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان ظرفا أو مجرورا أو حالا نحو: «ما حبس إلا زيد عندك، وما أوى إلا عمرو إليك، وما جاء إلا زيد ضاحكا» وأجاز الكسائي ذلك في المنصوب مطلقا نحو: ما ضرب إلا زيد عمرا، وأجاز هو

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٧٧/٣

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢١٠/٣

وابن الأنباري ذلك في المرفوع نحو: ما ضرب إلا زيدا عمرو، وأما تخريجه على غير مذهب الكسائي وأبي الحسن فيقدر له عامل من جنس ما قبله، وتقديره هنا: حل من قبل أن تنزل التوراة «.". (١)

١٥. ١٥-"وقيل: اسم لبطن مكة، وقيل: لمكان البيت، وقيل: للمسجد نفسه، وأيدوا هذا بأن التباك وهو الازدحام إنما يحصل عند الطواف، يقال: تباك الناس أي: ازدحموا. وهذا القول يفسده أن يكون الشيء ظرفا لنفسه، كذا قال بعضهم، وهو فاسد لأن البيت في المسجد حقيقة، وسميت بكة، لازدحام الناس، وقيل: لأنها تبك أعناق الجبابرة، أي تدقها، وسميت مكة من قولهم: «تمككت المخ من العظم» إذ استقصيته ولم تترك منه شيئا، ومنه «امتك الفصيل ما في ضرع أمه» إذا لم يترك فيه لبنا، وروي أنه قال: «لا تمككوا على غرمائكم» .
ثم في تسميتها بذلك أوجه، فقال ابن الأنباري: «سميت بذلك لقلة مائها وزرعها وقلة خصبها، فهي مأخوذة من» مككت العظم «إذا لم تترك فيه شيئا. وقيل: لأن من ظلم فيها مكه الله أي استقصاه بالهلاك. وقيل: لأنها وسط الأرض كالمخ وسط العظم، وهذا قول الخليل بن أحمد، وهو حسن. والمكوك كأس يشرب به ويكال به كالصواع.
قوله: ﴿مباركا وهدى﴾ حالان: إما من المضمر في» وضع «كذا أعربه أبو البقاء وغيره، وفيه نظر، من حيث إنه يلزم الفصل بين الحال وبين العامل فيها بأجنبي، وهو خبر إن، وذلك غير جائز لأن الخبر معمول لإن، فإن أضمرت عاملا وهو» وضع «بعد» للذي ببكة «أي و» وضع «جاز، والذي حمل على ذلك ما يعطيه تفسير أمير المؤمنين من أنه وضع بهذا القيد.". (٢)

١٦. ١٦-"ابغني كذا «بوصل. الألف أي: اطلبه لي و» أبغني كذا «بقطع الألف أي: أعني على طلبه، قال الأنباري:» البغي يقتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بغيت المال والأجر والثواب، وههنا أريد: يبغون لها عوجا، فلما سقطت اللام عمل الفعل فيما بعدها كما قالوا: «وهبتك درهما» يريدون: وهبت لك، ومثله: «صدتك ظبيا» أي: صدت لك، قال الشاعر:
١٣٦٣ - فتولى غلامهم ثم نادى ... أظليما أصيدكم أم حمارا

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣١٢
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣١٥

يريد: أصيد لكم ظليما ومثله: «جنيتك كمأة وجنيتك رطبا» والأصل: جنيت لك، فحذف ونصب .»

والثاني: أنه حال من فاعل» يبغونها «وذلك أن يراد ب» تبغون «معنى تتعدون، والبغي التعدي، والمعنى: تبغون عليها أو فيها. قال الزجاج:» كأنه قال: تبغونها ضالين «.

والعوج بالكسر والعوج بالفتح الميل، ولكن العرب فرقوا بينهما، فخصوا المكسور بالمعاني والمفتوح بالأعيان، تقول: في دينه وكلامه عوج بالكسر، وفي الجدار عوج بالفتح. قال أبو عبيدة:» العوج بالكسر الميل في الدين والكلام والعمل، وبالفتح في الحائط والجذع «وقال أبو إسحاق:» بالكسر فيما لا ترى له شخصا، وبالفتح فيما له شخص وقال صاحب «المجمل» :". (١)

١٧. ١٧-"قطع طرفا منهم أو هزمهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا ورجعوا، أو يعذبهم إن تمادوا على كفرهم، وإلى هذا التخريج ذهب جماعة من النحاة كالفراء والزجاج.

والثاني: أن «أو» هنا بمعنى «إلا أن» كقولهم: «لألزمنك أو تقضيني حقي» أي: إلا أن تقضيني.

الثالث: [أن] «أو» بمعنى «حتى» أي: ليس لك من الأمر شيء حتى يتوب. وعلى هذين القولين فالكلام متصل بقوله: «ليس لك من الأمر شيء» والمعنى: / ليس لك من الأمر شيء إلا أن يتوب عليهم بالإسلام فيحصل لك سرور بهدايتهم إليه أو يعذبهم بقتل أو نار في الآخرة. فيتشفى بهم. وممن ذهب إلى ذلك الفراء وأبو بكر ابن **الأنباري**. قال الفراء: «ومثل هذا الكلام:» لأذمنك أو تعطيني «على معنى: إلا أن تعطيني، وحتى تعطيني. وأنشد ابن **الأنباري** في ذلك قول امرىء القيس:

١٤٢٥ - فقلت له لا تبك عينك إنما ... تحاول ملكا أو تموت فتعذرا

أراد: حتى تموت، أو: إلا أن تموت» قلت: وفي تقديره بيت امرىء القيس ب «حتى» نظر، إذ ليس المعنى عليه؛ لأنه لم يفعل ذلك لأجل هذه الغاية والنحويون لم يقدروه إلا بمعنى «إلا» .". (٢)

١٨. ١٨-"١٤٤٢ - يرد المياه فلا يزال مداولا ... في الناس بين تمثل وسماع

وأدال فلان فلانا جعل له دولة، ويقال: دولة ودولة بضم الفاء وفتحها، وقد قرىء بهما في سورة

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣٢٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣٩٢

الحشر كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

واختلف الناس: هل اللفظتان بمعنى أم بينهما فرق؟ فذهب بعضهم كالراغب وغيره إلى أنهما سيان، فيكون في المصدر لغتان. وقال غير هؤلاء: «بينهما فرق» واختلفت أقوال هؤلاء فقال بعضهم: «الدولة» بالفتح في الحرب والجاه، وبالضم في المال، وهذا ترده القراءاتان في سورة الحشر. وقيل: بالضم اسم الشيء المتداول، وبالفتح نفس المصدر وهذا قريب. وقيل: الدولة بالضم هي المصدر، وبالفتح الفعلة الواحدة فلذلك يقال «في دولة فلان» لأنها مرة في الدهر. والدور والدول متقاربان في المعنى ولكن بينهما عموم وخصوص فإن الدور أعم من الدول؛ لأن الدول باللام لا يكون إلا في الحظوظ الدنيوية. والدولول: الداهية، والجمع: دأليل.

قوله: ﴿وليعلم الله﴾ ذكر أبو بكر بن **الأنباري** في تعلق هذه اللام وجهين، قال: «أحدهما: أن اللام صلة لفعل مضمر يدل عليه أول الكلام بتقدير: وليعلم الله الذين آمنوا نداولها. والثاني: أن العامل فيه» نداولها «المذكور بتقدير: نداولها بين الناس لنظهر أمرهم ولنبين أعمالهم، وليعلم الله الذين آمنوا، فلما ظهر معنى اللام المضمرة في» ليظهر «و» ليبين «جرت مجرى الظاهرة فجاز العطف عليها.

وجوز أبو البقاء وجها وهو أن تكون الواو زائدة، وعلى هذا فاللام". (١)

١٩. ١٩-"العلل. والتمحيص: التخليص من الشيء، وقيل: المحص كالفحص، ولكن الفحص يقال في إبراز شيء من أثناء ما يختلط به وهو منفصل، والمحص يقال في إبرازه عما هو متصل به، يقال: محصت الذهب ومحصته إذا أزلت عنه ما يشوبه من خبث. ومحص الثوب: إذا أزال عنه زئبره، ومحص الحبل أي أخلق حتى ذهب عنه زئبره، ومحص الظبي: عدا، فمحص بالتخفيف يكون قاصرا ومتعديا، هكذا روى الزجاج هذه اللفظة: «الحبل» ، ورواها النقاش: «محص الجمل» إذا ذهب وبره/ وأملس، والمعنيان واضحان.

وقال الخليل: «التمحيص: التخليص من الشيء المعيب. وقيل: هو الابتلاء والاختبار» وأنشد:

١٤٤٣ - رأيت فضيلا كان شيئا ملففا ... فكشفه التمحيص حتى بداليا

وروى الواحدي عن المبرد بسند متصل: محص الحبل يمحص محصا إذا ذهب زئبره حتى تملص، وحبل محيص ومليص بمعنى واحد. قال: «يستحب في الفرس أن تمحص قوائمه أي: تخلص، وأنشد ابن

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٠٥/٣

الأنباري على ذلك يصف فرسا:". (١)

٢٠. ٢٠-"تمنون لقاء الموت كقولك: «رهبت العدو لقاءه» . وقرأ الزهري والنخعي: «تلاقوه» ومعناه معنى «تلقوه» لأن «لقي» يستدعي أن يكون بين اثنين عادة وإن لم يكن على المفاعلة.
قوله: ﴿فقد رأيتموه﴾ الظاهر أن الرؤية بصرية فتكفي بمفعول واحد، وجوزوا أن تكون علمية فتحتاج إلى مفعول ثان هو محذوف أي: فقد علمتموه حاضرا أي: الموت، إلا أن حذف أحد المفعولين في باب «ظن» ليس بالسهل، حتى إن بعضهم يخصه بالضرورة كقول عنترة:
١٤٥١ - ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم
أي: فلا تظني غيره واقعا مني.
قوله: ﴿وأنتم تنظرون﴾ يجوز أن تكون حالية، وهي حال مؤكدة رفعت ما تحتمله الرؤية من المجاز أو الاشتراك، أي: بينهما وبين رؤية القلب، ويجوز أن تكون مستأنفة، بمعنى: وأنتم تنظرون في فعلكم الآن بعد انقضاء الحرب هل وفيتم أو خالفتم؟ وقال ابن الأنباري: «رأيتموه» أي: قابلتموه وأنتم تنظرون بعيونكم، ولهذه العلة ذكر النظر بعد الرؤية حين اختلف معناهما، لأن الأول بمعنى المقابلة والمواجهة، والثاني: بمعنى رؤية العين «وهذا غير معروف عند أهل اللسان، أعني إطلاق الرؤية على المقابلة والمواجهة، وعلى تقدير صحته فتكون الجملة من قوله: ﴿وأنتم تنظرون﴾ جملة حالية مبينة لا مؤكدة؛ لأنها أفادت معنى زائدا على معنى عاملها، ويجوز أن يقدر". (٢)

٢١. ٢١-"للظن تقول: «قتلت هذا الأمر علما ويقينا» أي: تحققت، فكأنه قيل: وما صح ظنهم عندهم وما تحققوه يقينا ولا قطعوا الظن باليقين.
قوله: ﴿يقينا﴾ فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف أي: قتلا يقينا. الثاني: أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجازه، لأنه في معناه أي: وما تيقنوه يقينا. الثالث: أنه حال من فاعل «قتلوه» أيك وما قتلوه متيقنين لقتله. الرابع: أنه منصوب بفعل من لفظه حذف للدلالة عليه. أي: ما تيقنوه يقينا، ويكون مؤكدا لمضمون الجملة المنفية قبله. وقدر أبو البقاء العامل على هذا الوجه مثبتا

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٤٠٧
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٤١٣

فقال: «تقديره: تيقنوا ذلك يقنيا» وفيه نظر. الخامس - وينقل عن ابي بكر بن **الأنباري**- أنه منصوب بما بعد «بل» من قوله: ﴿رفعه الله﴾ وأن في الكلام تقديما وتأخيرا أي: بل رفعه الله إليه يقينا، وهذا قد نص الخليل فمن دونه على منعه، أي: إن «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي ألا يصح عنه، وقوله: ﴿بل رفعه الله إليه﴾ رد لما ادعوه من قتله وصلبه. والضمير في «إليه» عائد على «الله» على حذف مضاف أي: إلى سمائه ومحل أمره ونهيه.". (١)

٢٢. ٢٢-"[وكقوله:]

١٧٣ - ٨-. . . . . وألفى قولها كذبا ومينا

أو مختلفان؟ فالشرعة ابتداء الطريق، والمنهاج الطريق المستمر، قاله المبرد، أو الشرعة الطريق واضحا كان أو غير واضح، والمنهاج الطريق الواضح فقط، فالأول أعم، قاله ابن **الأنباري**، أو الدين والدليل؟ خلاف مشهور.

قوله: ﴿ولكن ليبلوكم﴾ متعلق بمحذوف فقدره أبو البقاء «ولكن فرقكم ليبلوكم» وقدره غيره: «ولكن لم يشأ جعلكم أمة واحدة» وهذا أحسن لدلالة اللفظ والمعنى عليه. و «جميعا» حال من «كم» في «مرجعكم» ، والعامل في هذه الحال: إما المصدر المضاف إلى «كم» فإن «كم» يحتمل أن يكون فاعلا، والمصدر ينحل لحرف مصدري وفعل مبني للفاعل، والأصل: «ترجعون جميعا» ويحتمل أن يكون معفولا لم يسم فاعله على أن المصدر ينحل لفعل مبني للمفعول أي: يرجعكم الله، وقد صرح بالمعنيين في مواضع، وإما أن يعمل فيها الاستقرار المقدرفي الجار وهو «إليه» ، و «إليه مرجعكم» يحتمل أن يكون من باب الجمل الفعلية أو الجمل الاسمية، وهذا واضح بما تقدم في نظائره، و «فينبئكم» هنا من «نبا» غير متضمنة معنى «أعلم» فلذلك تعدت لواحد بنفسها وللآخر بحرف الجر.". (٢)

٢٣. ٢٣-"نعمت الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: ٣٤] وليس بجمع» عبد «لأنه ليس في أبنية الجمع مثله. قال:» وقد جاء على فعل لأنه بناء يراد به الكثرة والمبالغة في نحو يقظ وندس كأنه قد ذهب

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/١٤٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٢٩٣

في عبادة الطاغوت كل مذهب، وبهذا المعنى أجاب الزمخشري أيضا، قال – رحمه الله تعالى –: «معناه الغلو في العبودية كقولهم:» رجل حذر وفطن «للبليغ في الحذر والفطنة، وأنشد لطرفة:

١٧٥ – ٠– أبني لبينى إن أمكم ... أمة، وإن أباكم عبد

وقد سبقهما إلى هذا التوجيه أبو إسحاق، وأبو بكر بن **الأنباري**، قال أبو بكر:» وضمت الباء للمبالغة كقولهم للفطن: «فطن» وللحذر: «حذر» ، يضمون العين للمبالغة، قال أوس بن حجر:

–أبني لبينى إن أمكم ... أمة، وإن أباكم عبد

فضم الباء، قلت: كذا نسب البيت لابن جحر، وقد قدمت أنه لطرفة، وممن نسبه لطرفة الشيخ شهاب الدين أبو شامة. وقال أبو إسحاق: «ووجه قراءة حمزة أن الاسم بني على فعل كما تقول:» رجل حذر «وتأويله أنه مبالغ في الحذر / فتأويل» عبد «أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان، وكأن هذا اللفظ لفظ واحد يدل على الجمع كما تقول للقوم» عبد العصا «تريد عبيد العصا،". (١)

٢٤. ٢٤–"قال ابن **الأنباري**: «لا يجوز لأحد أن يتوهم على الحواريين أنهم شكوا في قدرة الله تعالى» وبهذا يظهر أن قول الزمخشري أنهم ليسا مؤمنين ليس بجيد وكأنه خارق للإجماع. قال ابن عطية: «ولا خلاف أحفظه أنهم كانوا مؤمنين» . وأما القراءة الأولى فلا تدل له لأن الناس أجابوا عن ذلك باجوبة منها: أن معناه: هل يسهل عليك أن تسأل ربك، كقولك لآخر: هل تستطيع أن تقوم؟ وأنت تعلم استطاعته لذلك. ومنها: أنهم سألوه سؤال مستخبر: هل ينزل أم لا، فإن كان ينزل فاسأله لنا.

ومنها: أن المعنى هل يفعل ذلك وهل يقع منه إجابة لذلك؟ ومنه ما قيل لعبد الله بن زيد: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ أي هل تحب ذلك؟ وقيل: المعنى: هل يطلب ربك الطاعة من نزول المائدة؟ قال أبو شامة: «مثل ذلك في الإشكال ما رواه الهيثم – وإن كان ضعيفا – عن ثابت عن أنس» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد أبا طالب في مرض فقال: يا بن أخي ادع ربك الذي تعبده فيعافيني. قال: اللهم اشف عمي، فقام أبو طالب كأنما نشط من عقال. فقال: يابن أخي إن ربك الذي تعبد ليطيعك. قال: وأنت يا عماه لو أطعته، أو: لئن أطعت الله ليطيعنك اي: ليجيبنك إلى مقصودك «. قلت: والذي حسن ذلك المقابلة منه صلى الله عليه

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٣٢٨

وسلم للفظ عمه كقوله: ﴿ومكروا ومكر الله﴾ [آل عمران: ٥٤] وقيل: التقدير: هل يطيع؟ فالسين زائدة كقولهم: استجاب وأجاب، قال:

١٨٤ - ٤- وداع دعا يا من يجيب إلى الندى ... فلم يستجبه عند ذاك مجيب". (١)

٢٥. ٢٥-"ينزل «بدلا من» ربك «بدل اشتمال، والتقدير: هل تستطيع أي: هل تطيق إنزال الله تعالى مائدة بسبب دعائك؟ وهو وجه حسن.

و» مائدة «مفعول» ينزل «والمائدة: الخوان عليه طعام، فإن لم يكن عليه طعام فليست بمائدة، هذا هو المشهور، إلا أن الراغب قال:» والمائدة: الطبق الذي عليه طعام، ويقال لكل واحد منها مائدة «وهو مخالف لما عليه المعظم، وهذه المسألة لها نظائر في اللغة، لا يقال للخوان مائدة إلا وعليه طعام وإلا فهو خوان، ولا يقال كأس إلا وفيها خمر وإلا فهي قدح، ولا يقال ذنوب وسجل إلا وفيه ماء، وإلا فهو دلو، ولا يقال جراب إلا وهو مدبوع وإلا فهو إهاب، ولا قلم إلا وهو مبري وإلا فهو أنبوب.

واختلف اللغويون في اشتقاقها فقال الزجاج: «هي من ماد يميد إذ تحرك، ومنه قوله: ﴿رواسي أن تميد بهم﴾ [الأنبياء: ٣١] ومنه: ميد البحر» وهو ما يصيب راكبه، فكأنها تميد بما عليها من الطعام، قال: «وهي فاعله على الأصل» وقال أبو عبيد: «هي فاعلة بمعنى مفعولة مشتقة من ماده بمعنى أعطاه، وامتاده بمعنى استعطاه فهي بمعنى مفعولة» قال: «كعيشة راضية» وأصلها أنها ميد بها صاحبها أي: أعطيها، والعرب تقول: ما دني فلان يميدني إذا أحسن إلي وأعطاني «وقال أبو بكر بن الأنباري:» سميت مائدة لأنها غياث وعطاء، من قول العرب: ماد فلان فلانا إذا أحسن إليه، وأنشد:

١٨٤ - ٦-". (٢)

٢٦. ٢٦-"والعيد مشتق من العود لأنه يعود كل سنة، قاله ثعلب عن ابن الأعرابي. وقال ابن الأنباري:» النحويون يقولون: يوم العيد، لأنه يعود بالفرح والسرور، وعند العرب لأنه يعد بالفرح والحزن، وكل ما عاد إليه في وقت فهو عيد، حتى قالوا للطيف عيد «قال الأعشى:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٥٠٠

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٥٠٢

١٨٤ - ٧- فواكبدي من لاعج الحب والهوى ... إذا اعتاد قلبي من أميمة عيدها

أي: طيفها، وقال تأبط شرا:

١٨٤ - ٨- يا عيد ما لك من شوق وإيراق ... .

وقال:

١٨٤ - ٩- عاد قلبي من الطويلة عيد ... .

وقال الراغب:» والعيدي حالة تعاود الإنسان، والعائدة: كل نفع يرجع إلى الإنسان بشيء، ومنه «العود» للبعير المسن: إما لمعاودته السير والعمل فهو بمعنى فاعل، وإما لمعاودة السنين وإياه ومرها عليه فهو بمعنى مفعول، قال: امرؤ القيس:

١٨٥ - ٠-". (١)

٢٧. ٢٧-"قوله تعالى: ﴿فإنك أنت العزيز الحكيم﴾ : تقدم نظيره، وهي في قراءة الناس ومصاحفهم «العزيز الحكيم» وفي مصحف ابن مسعود - وقرأ بها جماعة -: «الغفور الرحيم» ، وقد عبث بعض من لا يفهم كلام العرب بهذه الآية، وقال: «إنما كان المناسب ما في مصحف ابن مسعود» وخفي عليه أن المعنى متعلق بالشرطين جميعا، ويوضح هذا ما قاله أبو بكر بن **الأنباري**، فإن نقل هذه القراءة عن بعض الطاعنين ثم قال: «ومتى نقل ما قاله هذا الطاعن ضعف معناه، فإنه ينفرد» الغفور الرحيم «بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول تعلق، وهو على ما أنزل الله وعلى ما أجمع على قراءته المسلمون معروف بالشرطين كليهما: أولهما وآخرهما، إذ تلخيصه: إن تعذبهم فأنت العزيز الحكيم، وإن تغفر لهم فأنت العزيز الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران، فكأن» العزيز الحكيم «أليق بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين، ولم يصلح» الغفور الرحيم «أن يحتمل من العموم ما احتمله» العزيز الحكيم «قلت:» وكلامه فيه دقة، وذلك أنه لا يريد بقوله «إنه معروف بالشرطين إلى آخره» أنه جواب لهما صناعة، لأن ذلك فاسد من حيث الصناعة العربية؛ فإن الأول قد أخذ جوابه وهو «فإنهم عبادك» وهو جواب مطابق فإن العبد قابل ليصرفه سيده كيف شاء، وإنما يريد بذلك أنه متعلق بهما من جهة المعنى. وقد أكثر الناس في الكلام على هذه الآية بما

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٥٠٤

لا يحتمله هذا الموضوع، وإنما تعرضت لبعضها لتعلقه بالقراءة الشاذة والرسم الشاذ.". (١)

٢٨. ٢٨-"متوهما يعطف هذا المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها عليه، والتقدير: يا ليتنا لنا رد وانتفاء تكذيب بآيات ربنا وكون من المؤمنين، أي: ليتنا لنا رد مع هذين الشيئين، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنيين أيضا، فهذه الثلاثة الأشياء: أعني الرد وعدم التكذيب والكون من المؤمنين متمناة بقيد الاجتماع، لا أن كل واحد متمنى وحده؛ لأنه كما قدمت لك: هذه الواو شرط إضمار «أن» بعدها: أن تصلح «مع» في مكانها، فالنصب يعين أحد محتملاتها في قولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وشبهه، والإشكال المتقدم وهو إدخال التكذيب على التمني وارد هنا، وقد تقدم جواب ذلك، إلا أن بعضه يتعذر ههنا: وهو كون لا نكذب، ونكون «متسأنفين سيقا لمجرد الإخبار، فبقي: إما لكون التمني دخله معنى الوعد، وإما أن قوله تعالى: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ ليس راجعا إلى تمنيهم، وإما لأن التمني يدخله التكذيب، وقد تقدم فساده.

وقال ابن **الأنباري**: «أكذبهم في معنى التمني؛ لأن تمنيهم راجع إلى معنى:» نحن لا نكذب إذا رددنا «فغلب عز وجل تأويل الكلام فأكذبهم، ولم يستعمل لفظ التمني» وهذا الذي قاله ابن **الأنباري** تقدم معناه بأوضح من هذا. قال الشيخ: «وكثيرا ما يوجد في كتب النحو أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني، كما قال الزمخشري:» وقرئ: ولا نكذب ونكون بالنصب بإضمار أن على جواب التمني، ومعناه: إن رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين «. قال:» وليس كما ذكر، فإن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأن الواو لا تقع [في] جواب الشرط فلا ينعقد". (٢)

٢٩. ٢٩-"مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو «مع» يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، وهي واو العطف يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة: وهي المعية ويميزها من الفاء تقدير «مع» موضعها، كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعل منصوب ميزها تقدير شرط قبلها أو حال مكانها. وشبهة من قال إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء فتوهم أنها

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٥١٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٥٨٨

جواب. وقال سيبويه: «والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، والواو والفاء معناهما مختلفان، ألا ترى:

١٨٩ – ٥- لا تنه عن خلق وتأتي مثله ....

لو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد: لا تجمع النهي والإتيان وتقول:» لا تأكل السمك وتشرب اللبن «لو أدخلت الفاء فسد المعنى» قال الشيخ: «ويوضح لك أنها ليست بجواب انفراد الفاء دونها بأنها إذا حذفت انجزم الفعل بعدها بما قبلها لما تضمنه من معنى الشرط إلا في النفي، فإن ذلك لا يجوز» . قلت: قد سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخ الجماعة. قال أبو إسحاق: «نصب على الجواب بالواو في التمني كما تقول:» ليتك تصير إلينا ونكرمك «المعنى: ليت مصيرك يقع وإكرامنا، ويكون المعنى: ليت ردنا وقع وأن لا نكذب» .

وأما كون الواو ليست بمعنى الفاء فصحيح، على ذلك جمهور النحاة. إلى أني رأيت أبا بكر ابن **الأنباري** خرج النصب على وجهين، أحدهما: أن". (١)

٣٠. ٣٠-"أرأيتكن «ثم ذكر مذهب الفراء ثم قال:» وفيما ذكرنا إبطال لمذهبه «.

وقد انتصر أبو بكر بن **الأنباري** لمذهب الفراء بأن قال:» لو كانت الكاف توكيدا لوقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف، فلما فتحت التاء في خطاب الجمع ووقع ميسم الجمع لغيرها كان ذلك دليلا على أن الكاف غير توكيد. ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أرأيت، فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها «. وهذا الذي قاله أبو بكر باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، فإنها يقع عليها ميسم الجمع، ومع ذلك هي حرف.

وقال الفراء:» موضع الكاف نصب، وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، وهي بمنزلة الكاف في «دونك» إذا أغري بها، كما تقول: «دونك زيدا» فتجد الكاف في اللفظ خفضا وفي المعنى رفعا، لأنها مأمورة، فكذلك هذه الكاف موضعها نصب وتأويلها رفع «. قلت: وهذه الشبهة باطلة مما تقدم، والخلاف في» دونك «و» إليك «وبابهما مشهور تقدم التنبيه عليه غير مرة.

وقال الفراء أيضا كلاما حسنا رأيت أن أذكره فإنه مبين نافع، قال:» للعرب في «أرأيت» لغتان

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٨٩/٤

ومعنيان، أحدهما رؤية العين، فإذا أردت هذا عديت الرؤية بالضمير إلى المخطاب ويتصرف تصرف سائر الأفعال، تقول للرجل: «أرأيتك على غير هذه الحال» تريد: هل رأيت نفسك، ثم تثني وتجمع فتقول: أرأيتماكما، أرأيتموكم، أرأيتكن، والمعنى الآخر: أن تقول «أرأيتك» وأنت تريد معنى أخبرني، كقولك: أرأيتك إن فعلت كذا ماذا تفعل أي: أخبرني، وتترك التاء - إذا أردت هذا المعنى - موحدة على كل حال تقول:". (١)

٣١. ٣١-"وقوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾ [الشعراء: ١٣] قالوا: تقديره: أبسبع، وأأفرح، وأذو، وأتلك. قال ابن **الأنباري:»** وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثم فاصل بين الخبر والاستفهام، يعني إن دل دليل لفظي كوجود «أم» في البيت الأول بخلاف ما بعده. والأفول: الغيبة والذهاب، يقال: أفل يأفل أفولا، قال ذو الرمة:

١٩٦٦ - ... مصابيح ليست باللواتي تقودها

نجوم ولا بالآفلات شموسها ... والإفال: صغار الغنم، والأفيل: الفصيل الضئيل.". (٢)

٣٢. ٣٢-"والثاني: أنها ضمير المصدر سكنت وصلا إجراء للوصل أيضا مجرى الوقف نحو: ﴿نؤته﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿فألقه﴾ [النمل: ٢٨] و ﴿أرجه﴾ [الأعراف: ١١١] ﴿نوله﴾ [النساء: ١١٥] ﴿ونصله﴾ [النساء: ١١٥] .

واختلف في المصدر الذي تعود عليه هذه الهاء فقيل: الهدى أي: اقتد الهدى، والمعنى: اقتد اقتداء الهدى، ويجوز أن يكون «الهدى» مفعولا من أجله أي: فبهداهم اقتد لأجل الهدى، وقيل: الاقتداء أي: اقتد الاقتداء. ومن إضمار المصدر قوله:

١٩٧٨ - هذا سراقة للقرآن يدرسه ... والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

أي: يدرس الدرس، ولا يجوز أن تكون الهاء ضمير القرآن، لأن الفعل قد تعدى له، وإنما زيدت اللام تقوية له حيث تقدم معموله ولذلك جعل النحاة نصب «زيدا» من «زيدا ضربته» بفعل مقدر خلافا للفراء. وقال ابن **الأنباري**: «إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل، وإن الأصل: اقتد اقتد، ثم

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٢١/٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٣/٥

جعل المصدر بدلا من الفعل الثاني ثم أضمر فاتصل بالأول.
وأما قراءة ابن عامر فالظاهر فيها أنها ضمير وحركت بالكسر من غير وصل، وهو الذي يسميه القراء الاختلاس تارة، وبالصلة وهو المسمى إشباعا أخرى كما قرئ:» أرجه «ونحوه، وإذا تقرر هذا فقول ابن مجاهد عن". (١)

٣٣. ٣٣-"وجنات «بالرفع وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف. واختلفت عبارة المعربين في تقديره: فمنهم من قدره متقدما، ومنهم من قدره متأخرا، فقدره الزمخشري متقدما أي: وثم جنات، وقدره أبو البقاء» ومن الكرم جنات «، وهذا تقدير حسن لمقابلة قوله» ومن النخل «أي: من النخل كذا ومن الكرم كذا، وقدره النحاس» ولهم جنات «، وقدره ابن عطية:» ولكم جنات «، ونظيره قراءة ﴿وحور عين﴾ [الواقعة: ٢٢] بعد قوله: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب﴾ أي: ولهم حور عين، ومثل هذا اتفق على جوازه سيبويه والكسائي والفراء.
وقدره متأخرا فقال: أي وجنات من أعناب أخرجناها. قال الشيخ: «ودل على تقديره [قوله] قبل» فأخرجنا «كما تقول: أكرمت عبد الله وأخوه أي: وأخوه أكرمته» . قلت: وهذا التقدير سبقه إليه ابن **الأنباري**، فإنه قال: «الجنات» رفعت بمضمر بعدها تأويلها: وجنات من أعناب أخرجناها، فجرى مجرى قول العرب: «أكرمت عبد الله وأخوه» تريد: وأخوه أكرمته. قال الفرزدق:
٢٠٢٠ - غداة أحلت لابن أصرم طعنة ... حصين عبيطات السدائف والخمر". (٢)

٣٤. ٣٤-"فرفع «الخمر» وهي مفعولة، على معنى: والخمر أحلها الطعنة. الوجه الثاني: أن يرتفع عطفا على «قنوان» ، تغليبا للجوار، كما قال الشاعر:
٢٠٢١ -. . . . . وزججن الحواجب والعيونا
فنسق «العيون» على «الحواجب» تغليبا للمجاورة، والعيون لا تزجج، كما أن الجنات من الأعناب لا يكن من الطلع، هذا نص مذهب ابن **الأنباري** أيضا، فتحصل له في الآية مذهبان، وفي الجملة فالجواب ضعيف، وقد تقدم أنه من خصائص النعت.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٢
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٧٦

والثالث: أن يعطف على «قنوان» . قال الزمخشري: «على معنى: محاطة أو مخرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب أي: من نبات أعناب. قال الشيخ:» وهذا العطف هو على أن لا يلحظ فيه قيد من النخل فكأنه قال: ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة كما تقول: «من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان» . قلت: وقد ذكر الطبري أيضا هذا الوجه أعني عطفها على «قنوان» ، وضعفه ابن عطية، كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبي القاسم من المعنى المشار إليه، ومنع أبو البقاء عطفه على «قنوان» قال: «لأن العنب لا يخرج من النخل» . وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة. قال أبو حاتم: «هذه القراءة محال؛ لأن الجنات من الأعناب. لا تكون من النخل» . قلت: أما جواب أبي البقاء فيما قاله الزمخشري، وأما جواب أبي عبيد وأبي حاتم فيما تقدم من توجيه الرفع. و «من أعناب» صفة لجنات فتكون في محل رفع ونصب بحسب القراءتين، وتتعلق بمحذوف.". (١)

٣٥. ٣٥-"على أن لام «ليقولوا» علة مجازية.

وجوز بعضهم أن تكون هذه اللام نسقا على علة محذوفة. قال ابن الأنباري: «دخلت الواو في» وليقولوا «عطفا على مضمر، التقدير: وكذلك نصرف الآيات لنلزمهم الحجة وليقولوا» . قلت: وعلى هذا فاللام متعلقة بفعل التصريف من حيث المعنى ولذلك قدره من قدره متأخرا ب «نصرف» . وقال الشيخ: «ولا يتعين ما ذكره المعربون والمفسرون من أن اللام لام كي أو لام الصيرورة، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها، ويؤيده قراءة من سكن اللام، والمعنى عليه يتمكن، كأنه قيل: وكذلك نصرف الآيات وليقولوا هم ما يقولون من كونها درستها وتعلمتها أو درست هي أي: بليت وقدمت، فإنه لا يحتفل بهم ولا يلتفت إلى قولهم، وهو أمر معناه الوعيد والتهديد وعدم الاكتراث بقولهم أي: نصرفها وليدعوا فيها ما شاؤوا، فإنه لا اكتراث بدعواهم» .

وفيه نظر من حيث إن المعنى على ما قاله الناس وفهموه، وأيضا فإن بعده/ ولنبينه وهو نص في لام كي، وأما تسكين اللام في القراءة الشاذة فلا يدل لاحتمال أن تكون لام كي سكنت إجراء للكلمة مجرى كتف وكبد. وقد رد الشيخ على الزمخشري حيث قال: «وليقولوا جوابه محذوف» فقال: «وتسميته ما يتعلق به قوله» وليقولوا «جوابا اصطلاح غريب، لا يقال في» جئت «من قولك» جئت لتقوم «إنه جواب» . قلت: هذه العبارة قد تكررت للزمخشري وسيأتي ذلك في قوله ﴿ولتصغى﴾

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٧٧

[الأنعام: ١١٣] أيضا. وقال الشيخ هناك: «وهذا اصطلاح غريب» ، والذي يظهر أنه إنما يسمي هذا النحو جوابا لأنه يقع جوابا لسائل. تقول: أين الذي يتعلق به هذا الجار؟ فيجاب به، فسمي جوابا". (١)

٣٦. ٣٦-"قوله تعالى: ﴿قبلا﴾ : قرأ نافع وابن عامر «قبلا» هنا وفي الكهف بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون هنا وفي الكهف بضمها، وأبو عمرو وابن كثير بضمها هنا وكسر القاف وفتح الباء في الكهف، وقرأ الحسن البصري وأبو حيوة وأبو رجاء بالضم والسكون. وقرأ أبي والأعمش «قبيلا» بياء مثناة من تحت بعد باء موحدة مكسورة. وقرأ طلحة بن مصرف «قبلا» بفتح القاف وسكون الباء.

فأما قراءة نافع وابن عامر ففيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى مقابلة أي: معاينة ومشاهدة، وانتصابه على هذا على الحال، قاله أبو عبيدة والفراء والزجاج، ونقله الواحدي أيضا عن جميع أهل اللغة يقال: «لقيته قبلا» أي عيانا. وقال ابن **الأنباري**: «قال أبو ذر: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أنبيا كان آدم؟ فقال: نعم كان نبيا، كلمه الله قبلا» وبذلك فسرها ابن عباس وقتادة وابن زيد، ولم يحك الزمخشري غيره فهو مصدر في موضع الحال كما تقدم. والثاني: أنها بمعنى ناحية وجهه، قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد، وانتصابه حينئذ على الظرف كقولهم: لي قبل فلان دين،". (٢)

٣٧. ٣٧-"تهديد كقوله: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [فصلت: ٤٠] ولم يحك التسكين في «لتصغى» ولا في «ليرضوه» .

و «ما» في ماهم مقترفون موصولة اسمية أو نكرة موصوفة أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على كلا القولين الأولين محذوف أي: ما هم مقترفوه. وقال أبو البقاء: «وأثبت النون لما حذفت الهاء» يريد أن الضمير المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع على حده تحذف له نون التثنية والجمع نحو: هذان ضارباه وهؤلاء ضاربوه، فإذا حذف الضمير زال الموجب فتعود النون، وهذا هو الأكثر أعني حذف النون مع اتصال الضمير وقد ثبتت قال:

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩٥/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١١٢/٥

٢٠٤٠ – ولم يرتفق والناس محتضرونه ... جميعا وأيدي المعتفين رواهقه

وقال:

٢٠٤ – ١– هم الفاعلون الخير والآمرونه ... .

والاقتراف: الاكتساب، واقترف فلان لأهله أي: اكتسب، وأكثر ما يقال في الشر والذنب، ويطلق في الخير قال تعالى: ﴿ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا﴾ [الشورى: ٢٣] وقال ابن الأنباري: «قرف واقترف اكتسب. وأنشد:

٢٠٤٢ – وإني لآت ما أتيت وإنني ... لما اقترفت نفسي علي لراهب". (١)

٣٨. ٣٨–"ساكنة ويكون فيه لغتان: التثقيل والتخفيف كميت وميت وهين وهين. وقيل: المخفف مصدر ضاق يضيق ضيقا كقوله تعالى: ﴿ولا تك في ضيق﴾ [النحل: ٢٧] يقال: ضاق يضيق ضيقا وضيقا بفتح الضاد وكسرها، وبالكسر قرأ ابن كثير في النحل والنمل، فعلى جعله مصدرا يجيء فيه الأوجه الثلاثة في المصدر الواقع وصفا لجثة نحو: رجل عدل، وهي حذف مضاف أو المبالغة أو وقوعه موقع اسم الفاعل أي: يجعل صدره ذا ضيق أو ضائقا أو نفس الضيق مبالغة، والذي يظهر من قراءة ابن كثير أنه عنده اسم صفة مخفف من فيعل وذلك أنه استغرب قراءته في مصدر هذا الفعل دون الفتح في سورة النحل والنمل، فلو كان هذا عنده مصدرا لكان الظاهر في قراءته الكسر كالموضعين المشار إليهما، وهذا من محاسن علم النحو والقراءات، والخلاف الجاري هنا جار في الفرقان. وقال الكسائي: / «الضيق بالتشديد في الأجرام، وبالتخفيف في المعاني» .

ووزن ضيق فيعل كميت وسيد عند جمهور النحويين ثم أدغم، ويجوز تخفيفه كما تقدم تحريره. قال الفارسي: «والياء مثل الواو في الحذف وإن لم تعتل بالقلب كما اعتلت الواو، أتبعت الياء الواو في هذا كما أتبعت في قولهم» اتسر «من اليسر فجعلت بمنزلة اتعد» . وقال ابن الأنباري: «الذي يثقل الياء يقول وزنه من الفعل فعيل، والأصل فيه ضييق على مثال كريم ونبيل، فجعلوا الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من حيث أعلوا ضاق يضيق، ثم أسقطوا الألف لسكونها وسكون ياء فعيل فأشفقوا من أن يلتبس فعيل ب» فعل، فزادوا ياء على الياء يكمل بها بناء الحرف ويقع بها فرق بين".

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٢٢

(١)

٣٩. ٣٩-"قوله تعالى: ﴿وكذلك زين﴾ : هذا في محل نصب نعتا لمصدر محذوف كنظائره، فقدره الزمخشري تقديرين فقال: «ومثل ذلك التزيين وهو تزيين الشرك في قسمة القربان بين الله والآلهة، أو: ومثل ذلك التزيين البليغ الذي علم من الشياطين» . قال الشيخ: «قال ابن **الأنباري**: ويجوز أن يكون» كذلك «مستأنفا غير مشار به إلى ما قبله فيكون المعنى: وهكذا زين» قلت: والمنقول عن ابن **الأنباري** أنه مشار به إلى ما قبله، نقل الواحدي عنه أنه قال: «ذلك إشارة إلى ما نعاه الله عليهم من قسمهم ما قسموا بالجهل فكأنه قيل: ومثل ذلك الذي أتوه في القسم جهلا وخطأ زين لكثير من المشركين فشبه تزيين الشركاء بخطابهم في القسم، وهذا معنى قول الزجاج.

وفي هذه الآية قراءات كثيرة، والمتواتر منها ثنتان، الأولى: قرأ العامة» زين «مبنيا للفاعل و» قتل «نصب على المفعولية و» أولادهم «خفض بالإضافة، و» شركاؤهم «رفع على الفاعلية وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب. وقرأ ابن عامر:» زين «مبنيا للمفعول،» قتل «رفعا على ما لم يسم فاعله،»". (٢)

٤٠. ٤٠-"وفي بيت الطرماح وهو قوله:

٢٠٦٩ - يطفن بحوزي المراتع لم ترع ... بواديه من قرع القسي الكنائن

وقال الزمخشري فأغلظ وأساء في عبارته «وأما قراءة ابن عامر فذكرها فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سميحا مردودا كما سمج ورد:

. . . . زج القلوص أبي مزاده

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته» ؟ الذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و «الشركاء» لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب «قلت: سيأتي بيان ما تمنى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر، وأنه قد قرأ به، فكأن الزمخشري لم يطلع على ذلك فلهذا تمناه.

وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعا لا ينبغي أن يلتفت إليها لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة على

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٤١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٦١

أئمة أكابر، وأيضا فقد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة: قال أبو بكر ابن **الأنباري:»** هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فصلت بين". (١)

٤١. ٤١-"بتمامه في موضعه، وإنما أخذت منه [بقدر] الحاجة هنا. فقوله» إن كل قراءة تابعة لرسم مصحفها «تشكل بما ذكرت لك من أن مصحف الحجازيين بالياء مع أنهم لم يقرؤوا بذلك. وقد نقل أبو عمرو الداني أن» شركائهم «بالياء إنما هو في مصحف الشام دون مصاحف الأمصار فقال:» في مصاحف أهل الشام «أولادهم شركائهم» بالياء وفي سائر المصاحف شركاؤهم بالواو «. قلت: هذا هو المشهور عند الناس أعني اختصاص الياء بمصاحف الضام، ولكن أبو البرهسم ثقة أيضا فنقبل ما ينقله. وقد تقدم قول الزمخشري:» والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء «.

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة:» ولا بعد فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظا فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديرا فإن المصدر لو كان منونا لجاز تقديم المفعول على فاعله نحو: «أعجبني ضرب عمرا زيد» فكذا في الإضافة وقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالى:

﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ [النساء: ١٥٥] ﴿فبما رحمة﴾ [آل عمران: ١٥٩] ف «ما» زائدة في اللفظ فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنى، والمفعول المقدم هو غير موضعه معنى فكأنه مؤخر لفظا، ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله لأنه ناف، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بإجماع، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع إليه فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟ ثم الذي حكاه ابن **الأنباري** يعني". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٦٦/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٧٦/٥

٤٢. ٤٢-"إلى نفسه، لأن الأكل كما تقدم غير مرة أنه الثمر المأكول. قال الزمخشري في الأكل: «وهو ثمره الذي يؤكل» . وقال ابن الأنباري: «إن مختلفا نصب على القطع فكأنه قال: والنخل والزرع المختلف أكلهما» وهذا رأي الكوفيين وقد تقدم إيضاحه غير مرة.

وقوله: ﴿والزيتون والرمان﴾ إلى قوله: ﴿إذآ أثمر﴾ قد تقدم إيضاحه.

قوله «حصاده» قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء، والباقون بكسرها، وهما لغتان في المصدر لقولهم جداد وجداد، وقطاف وقطاف، وحران وحران. قال سيبويه: «جاؤوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فعال، وربما قالوا فيه فعال» يعني أن هذا مصدر خاص دال على معنى زائد على مطلق المصدر فإن المصدر الأصلي إنما هو الحصد، فالحصد ليس فيه دلالة على انتهاء زمان ولا عدمها بخلاف الحصاد والحصاد.

ونسب الفراء الكسر لأهل الحجاز/ والفتح لتميم ونجد. واختار أبو عبيد الفتح قال: «للفخامة، وإن كانت الأخرى فاشية غير مدفوعة» ، ومكي الكسر قال: «لأنه الأصل وعليه أكثر الجماعة» .

وقوله ﴿يوم حصاده﴾ فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب ب «آتوا» أي: أعطوا". (١)

٤٣. ٤٣-"المعنى: أني آمرك بمجالسة واحد منهم، فإن جالست واحدا منهم فأنت مصيب، وإن جالست الجماعة فأنت مصيب. وأما قوله» فالأحسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل «فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء فإنه قال: و» أو «هنا بمعنى الواو لتفصيل مذاهبهم أو لاختلاف أماكنها، وقد ذكرناه في قوله ﴿كونوا هودا أو نصارى﴾ [البقرة: ١٣٥] . وقال ابن عطية ردا على هذا القول أعني كون الحوايا نسقا على شحومهما:» وعلى هذا تدخل الحوايا في التحريم، وهذا قول لا يعضده لا اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه «ولم يبين وجه الدفع فيهما. الثالث: أن» الحوايا «في محل نصب عطفا على المستثنى وهو ما حملت ظهورهما كأنه قيل: إلا ما حملت الظهور أو إلا الحوايا أو إلا ما اختلط، نقله مكي، وأبو البقاء بدأ به ثم قال:» وقيل: هو معطوف على الشحوم «. ونقل الواحدي عن الفراء أنه قال:» يجوز أن يكون في موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد أو شحوم الحوايا فيحذف الشحوم ويكتفي بالحوايا كما قال تعالى: ﴿وسئل القرية﴾ [يوسف: ٨٢] يريد أهلها، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٨٩

٢١١٣ – لا يسمع المرء فيها ما يؤنسه ... بالليل إلا نئيم البوم والضوعا

فقال لي: نعم، يذهب إلى أن «الضوع» عطف على «النئيم»". (١)

٤٤. ٤٤–"ولم يعطف على «البوم» ، كما عطفت الحوايا على «ما» ولم تعطف على الظهور.

قلت: فمقتضى ما حكاه ابن **الأنباري** أن تكون «الحوايا» عطفا على «ما» المستثناة، وفي معنى ذلك قلق بين.

هذا ما يتعلق بإعرابها، وأما ما يتعلق بمدلولها فقيل: هي المباعر، وقيل: المصارين والأمعاء، وقيل: كل ما تحويه البطن فاجتمع واستدار، وقيل: هي الدوارة التي في بطن الشاة. واختلف في مفرد «الحوايا» فقيل: حاوية كضاربة وقيل: حوية كطريفة وقيل: حاوياء كقاصعاء. وقد جوز الفارسي أن يكون جمعا لكل واحد من الثلاثة يعني أنه صالح لذلك. وقال ابن الأعرابي: هي الحوية والحاوية ولم يذكر الحاوياء. وذكر ابن السكيت الثلاثة فقال «يقال: حاوية وحوايا مثل زاوية وزوايا، وراوية وروايا» ومنهم من يقول حوية وحوايا مثل الحوية التي توضع على ظهر البعير ويركب فوقها، ومنهم من يقول لواحدتها «حاوياء» وأنشد قول جرير:

٢١١٤ – تضغو الخنانيص والغول التي أكلت ... في حاوياء ردوم الليل مجعار

وأنشد أبو بكر ابن **الأنباري**:

٢١١٥ – كأن نقيق الحب في حاويائه ... فحيح الأفاعي أو نقيق العقارب

فإن كان مفردها حاوية فوزنها فواعل كضاربة وضوارب ونظيرها في". (٢)

٤٥. ٤٥–"جماعة كما نقله ابن **الأنباري** ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذهن.

الخامس: أنها وما في حيزها في محل نصب أو جر على حذف لام العلة والتقدير: أتل ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا، وهذا منقول عن أبي إسحاق، إلا أن بعضهم استبعده من حيث إن ما بعده أمر معطوف بالواو ومناه معطوفة بالواو أيضا فلا يناسب أن يكون تبيينا لما حرم، أما الأمر فمن حيث

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٠٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٠٦

المعنى، وأما المناهي فمن حيث العطف.
السادس: أن تكون هي وما بعدها في محل نصب بإضمار فعل تقديره: أوصيكم أن لا تشركوا؛ لأن قوله» وبالوالدين إحسانا «محمول على أوصيكم بالوالدين إحسانا، وهو مذهب أبي إسحاق أيضا.
السابع: أن تكون» أن «وما في حيزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: المحرم أن لا تشركوا، أو المتلو أن لا تشركوا، إلا أن التقدير بنحو المتلو أحسن؛ لأنه لا يحوج إلى زيادة» لا «، والتقدير بالمحرم أن لا تشركوا يحوج إلى زيادتها لئلا يفسد المعنى.
الثامن: أنها في محل رفع أيضا على الابتداء، والخبر الجار قبله والتقدير: عليكم عدم الإشراك، ويكون الوقف على قوله» ربكم «كما تقدم في وجه الإغراء، وهذا مذهب لأبي بكر بن الأنباري فإنه قال:» ويجوز أن يكون في موضع رفع ب «على» كما تقول: عليكم الصيام والحج «.
التاسع: أن يكون في موضع رفع بالفاعلية بالجار قبلها، وهو ظاهر قول". (١)

٤٦. ٤٦-"ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقر/ عليكم عدم الإشراك. وقد تحصلت في محل» أن لا تشركوا «على ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والجر، فالجر من وجه واحد وهو أن يكون على حذف حرف الجر على مذهب الخليل والكسائي، والرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، فمجموع ذلك عشرة أوجه تقدم تحريرها.
و «شيئا» فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول به. والثاني: أنه مصدر أي إشراكا أي: شيئا من الإشراك.
وقوله ﴿وبالوالدين إحسانا﴾ تقدم تحريره في البقرة.
قوله: ﴿من إملاق﴾ «من» سببية متعلقة بالفعل المنهي عنه أي: لا تقتلوا أولادكم لأجل الإملاق. والإملاق: الفقر في قول ابن عباس. وقيل: الجوع بلغة لخم، نقله مؤرج. وقيل: الإسراف، أملق أي: أسرف في نفقته، قاله محمد بن نعيم الترمذي. وقيل الإنفاق، أملق ماله أي أنفقه قاله المنذر ابن سعيد. والإملاق: الإفساد أيضا قاله شمر، قال: «وأملق يكون قاصرا ومتعديا، أملق الرجل: إذا افتقر فهذا قاصر، وأملق ما عنده الدهر أي: أفسده» وأنشد النضر بن شميل على ذلك قول أوس بن حجر:
٢١١٩ - ولما رأيت العدم قيد نائلي ... وأملق ما عندي خطوب تنبل

---
(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢١٧

أي: تذهب بالمال. تنبلت بما عندي: أي ذهبت به.". (١)

٤٧. ٤٧-"قوله تعالى: ﴿إلا بالتي هي أحسن﴾ : استثناء مفرغ أي: لا تقربوه إلا بالخصلة الحسنى، فيجوز أن يكون حالا، وأن يكون نعت مصدر، وأتى بصيغة التفضيل تنبيها على أنه يتحرى في ذلك، ويفعل الأحسن ولا يكتفي بالحسن.

قوله: ﴿حتى يبلغ﴾ هذه غاية من حيث المعنى فإن المعنى: احفظوا ما له حتى يبلغ أشده ولو/ جعلناه غاية للفظ كان التقدير: لا تقربوه حتى يبلغ فاقربوه، وليس ذلك مرادا.

والأشد: اختلف النحويون فيه على خمسة أقوال فقيل: هو جمع لا واحد له، وهو قول الفراء فإنه قال: «الأشد واحدها» شد «في القياس ولم أسمع لها بواحد» ، وقيل: هو مفرد لا جمع، نقل ابن **الأنباري** عن بعض أهل اللغة ذلك، وأنه بمنزلة الآنك، ونقل الشيخ عنه أن هذا الوجه". (٢)

٤٨. ٤٨-"مختاره في آخرين، ثم قال: «وليس بمختار لفقدان أفعل في المفردات وضعا» وقيل: هو جمع «شدة» ، وفعلة يجمع على أفعل كنعمة وأنعم، قاله أبو الهيثم وقال: «وكأن الهاء في الشدة والنعمة لم تكن في الحرف إذ كانت زائدة، وكان الأصل نعم وشد فجمعا على أفعل كما قالوا: رجل وأرجل وقدح وأقدح وضرس وأضرس. وقيل: هو جمع شد بضم الشين نقله ابن **الأنباري** عن بعض البصريين قال:» كقولك: هو ود، وهم أود. وقيل: هو جمع شد بفتحها وهو محتمل. والمراد هنا ببلوغ الأشد بلوغ الحلم في قول الأكثر لأنه مظنة ذلك. وقيل: هو مبلغ الرجال من الحيلة والمعرفة. وقيل: هو أن يبلغ خمسة عشر إلى ثلاثين. وقيل: أن يبلغ ثلاثة وثلاثين. وقيل: أربعين. وقيل: ستين، وهذه لا تليق بهذه الآية، إنما تليق بقوله تعالى ﴿حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة﴾ [الأحقاف: ١٥] .

والأشد: مشتق من الشدة وهي القوة والجلادة، وأنشد الفراء:

٢١٢٠ - قد ساد وهو فتى حتى إذا بلغت ... أشده وعلا في الأمر واجتمعا

وقيل: أصله من الارتفاع، من شد النهار إذا ارتفع وعلا، قال عنترة:

٢١٢١ - عهدي به شد النهار كأنما ... خضب البنان ورأسه بالعظلم

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢١٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٢٠

والكيل والميزان: هما الآلة التي يكال بها ويوزن، وأصل الكيل المصدر ثم أطلق على الآلة. والميزان: مفعال من الوزن لهذه الآلة كالمصباح والمقياس لما يستصبح به ويقاس، وأصل ميزان موزان ففعل به ما فعل بميقات وقد تقدم في البقرة.". (١)

٤٩. ٤٩-"وهو الظاهر، ويجوز أن يعود على الإنزال المدلول عليه ب «أنزل» ، أو على الإنذار أو على التبليغ المدلول عليهما بسياق الكلام، أو على التكذيب الذي تضمنه المعنى. والنهي في الصورة للحرج، والمراد الصادر منه، مبالغة في النهي عن ذلك، كأنه قيل: لا تتعاط أسبابا ينشأ عنها حرج، وهو من باب «لا أرينك ههنا» : النهي متوجه على المتكلم والمراد به المخاطب، كأنه قال: لا تكن بحضرتي فأراك. ومثله: ﴿فلا يصدنك عنها من لا يؤمن﴾ [طه: ١٦] .
قوله: لتنذر به «في متعلق هذه اللام ثلاثة أوجه أحدها: أنها متعلقة ب» أنزل «أي: أنزل إليك للإنذار، وهذا قول الفراء قال:» اللام في «لتنذر» منظوم بقوله «أنزل» على التقديم والتأخير، على تقدير: كتاب أنزل إليك لتنذر به فلا يكن «. وتبعه الزمخشري والحوفي وأبو البقاء. وعلى هذا تكون جملة النهي معترضة بين العلة ومعلولها، وهو الذي عناه الفراء بقوله» على التقديم والتأخير «. والثاني: أن اللام متعلقة بما تعلق [به] خبر الكون، إذ التقدير: فلا يكن حرج مستقرا في صدرك لأجل الإنذار. كذا قاله الشيخ عن ابن **الأنباري**، فإنه قال:» وقال ابن **الأنباري**: التقدير: «فلا يكن في صدرك حرج منه كي تنذر به فجعله متعلقا بما تعلق به» في صدرك «، وكذا علقه به صاحب» النظم «، فعلى هذا لا تكون الجملة معترضة» . قلت: الذي نقله الواحدي عن نص ابن **الأنباري** في ذلك أن اللام متعلقة بالكون، وعن صاحب «النظم» أن اللام بمعنى «أن» وسيأتي بنصيهما إن شاء الله، فيجوز أن يكون لهما كلامان.". (٢)

٥٠. ٥٠-"الثالث: أنها متعلقة بنفس الكون، وهو مذهب ابن **الأنباري** والزمخشري، وصاحب/ «النظم» على ما نقله الشيخ.
قال أبو بكر ابن **الأنباري**: «ويجوز أن تكون اللام صلة للكون على معنى: فلا يكن في صدرك شيء

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٢١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٤٢

لتنذر، كما يقول الرجل للرجل: لا تكن ظالما ليقضي صاحبك دينه، فتحمل لام كي على الكون» . وقال الزمخشري: «فإن قلت: بم تعلق به» لتنذر «؟ قلت ب» أنزل «أي: أنزل لإنذارك به، أو بالنهي، لأنه إذا لم يخفهم أنذرهم، وكذا إذا علم أنه من عند الله شجعه اليقين على الإنذار» . قال الشيخ: «فقوله بالنهي ظاهره أنه يتعلق بفعل النهي، فيكون متعلقا بقوله» فلا يكن «، وكان [عندهم] في تعليق المجرور والعمل في الظرف فيه خلاف، ومبناه على أن» كان «الناقصة هل تدل على حدث أم لا؟ فمن قال إنها تدل على الحدث جوز ذلك، ومن قال لا تدل عليه منعه» . قلت: فالزمخشري مسبوق إلى هذا الوجه، بل ليس في عبارته ما يدل على أنه تعلق ب «يكون» بل قال «بالنهي» فقد يريد بما تضمنه من المعنى، وعلى تقدير ذلك فالصحيح أن الأفعال الناقصة كلها لها دلالة على الحدث إلا «ليس» ، وقد أقمت على ذلك أدلة وأثبت من أقوال الناس بما يشهد لصحة ذلك كقول سيبويه وأضرابه، في غير هذا الموضوع.

وقال صاحب «النظم» : «وفيه وجه آخر وهو أن تكون اللام بمعنى أن". (١)

٥١. ٥١-"ثم قال الشيخ: «وأما قوله فخبيث فليس بخبيث؛ وذلك أنه بناه على أن الجملة الحالية إذا كانت اسمية وفيها ضمير ذي الحال فحذف الواو منها شاذ وتبع في ذلك الفراء، وليس بشاذ بل هو كثير في النظم والنثر» . قلت: قد سبق أبا القاسم في تسمية هذه الواو حرف عطف الفراء وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء: «أوهم قائلون فيه واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقا على إثر نسق، ولو قيل لكان صوابا» . قلت: قد تقدم أن الشيخ نقل أن الواو ممتنعة في هذا المثال ولم يحك خلافا، وهذا قول الفراء: «ولو قيل لكان صوابا» مصرح بالخلاف له. وقال أبو بكر: «أضمرت واو الحال لوضوح معناها كما تقول العرب:» لقيت عبد الله مسرعا أو هو يركض «فيحذفون الواو لأمنهم اللبس، لأن الذكر قد عاد على صاحب الحال، ومن أجل أن» أو «حرف عطف والواو كذلك، فاستثقلوا جمعا بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني» .

قلت: فهذا تصريح من هذين الإمامين بما ذكره أبو القاسم، وإنما ذكرت نص هذين الإمامين لأعلم اطلاعه على أقوال الناس، وأنه لا يأتي بغير مصطلح أهل العلم كما يرميه به غير مرة.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٤٣/٥

و «قائلون» من القيلولة. يقال: قال يقيل قيلولة فهو قائل كبائع. والقيلولة: الراحة والدعة في الحر وسط النهار وإن لم يكن معها نوم. وقال الليث: هي نومة نصف النهار. قال الأزهري: «القيلولة: الراحة وإن لم يكن فيها نوم، بدليل قوله تعالى: ﴿أصحاب الجنة". (١)

٥٢. ٥٢-"قال: «والمعنى: فبسبب وقوعي في الغي لاجتهدن في إغوائهم حتى يفسدوا بسببي كما فسدت بسببهم. فإن قلت: بم تعلقت الباء فإن تعلقها ب» لأقعدن «يصد عنه لام القسم لا تقول: والله بزيد لأمرن؟ قلت: تعلقت بفعل القسم المحذوف تقديره: فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدن أي: فبسبب إغوائك أقسم. ويجوز أن تكون الباء للقسم أي: فأقسم بإغوائك لأقعدن» . قلت: وهذان الوجهان سبق إليهما أبو بكر بن **الأنباري**، وذكر عبارة قريبة من هذه العبارة.

وقال الشيخ: «وما ذكره من أن اللام تصد عن تعلق الباء ب» لأقعدن «ليس حكما مجمعا عليه بل في ذلك خلاف» . قلت: أما الخلاف فنعم. لكنه خلاف ضعيف لا يقيد به أبو القاسم، والشيخ نفسه قد قال عند قوله تعالى ﴿لمن تبعك منهم لأملأن﴾ [الأعراف: ١٨] في قراءة من كسر اللام في «لمن» ، إن ذلك لا يجيزه الجمهور وسيأتي لك مبينا إن شاء الله.

و «ما» تحتمل ثلاثة أوجه أظهرها: أنها مصدرية أي: فبإغوائك إياي. والثاني: أنها استفهامية يعني أنه استفهم عن السبب الذي أغواه به فقال: فبأي شيء من الأشياء أغويتني؟ ثم استأنف جملة أقسم فيها بقوله «لأقعدن» . وهذا ضعيف عند بعضهم أو ضرورة عند آخرين من حيث إن «ما» الاستفهامية إذا جرت حذفت ألفها، ولا تثبت إلا في شذوذ كقولهم: عما تسأل؟ أو ضرورة كقوله:

٢١٤٧ - على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماد". (٢)

٥٣. ٥٣-"والثالث: أنها شرطية، وهو قول ابن **الأنباري**، ولا بد من إيراد نصه قال: رحمه الله «ويجوز أن تكون» ما «بتأويل الشرط، والباء من صلة الإغواء، والفاء المضمرة جواب الشرط، والتقدير: فبأي شيء أغويتني فلأقعدن لهم صراطك» فتضمر الفاء [في] جواب الشرط كما تضمرها في قولك «إلى ما أومأت إني قابله، وبما أمرت إني سامع مطيع» . وهذا الذي قاله ضعيف جدا، فإنه على

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٥٢/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٦٥/٥

تقدير صحة معناه يمتنع من حيث الصناعة، فإن فاء الجزاء لا تحذف إلا في ضرورة شعر كقوله:

٢١٤٨ - من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

أي: فالله. وكان المبرد/ لا يجوز ذلك ضرورة أيضا، وينشد البيت المذكور:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره ... .

فعلى رأي أبي بكر يكون قوله «لأقعدن» جواب قسم محذوف، وذلك القسم المقدر وجوابه جواب الشرط، فيقدر دخول الفاء على نفس جملة القسم مع جوابها تقديره: فبما أغويتني فوالله لأقعدن. هذا يتمم مذهبه.

وقوله: «صراطك» في نصبه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على إسقاط الخافض. قال الزجاج: «ولا اختلاف بين النحويين أن» على «". (١)

٥٤. ٥٤-"قوله تعالى: ﴿مذءوما مدحورا﴾ : حالان من فاعل «اخرج» عند من يجيز تعدد الحال لذي حال واحدة. ومن لا يجز ذلك فمدحورا صفة لمذؤوما أو هي حال من الضمير في الحال قبلها فيكون الحالان متداخلين. ومذؤوما مدحورا اسما مفعول من ذأمه ودحره. فأما ذأمه فيقال بالهمز: ذأمه يذأمه كرأمه يرأمه، وذامه يذيمه كباعه يبيعه من غير همز، وعليه قولهم: «لن يعدم الحسناء ذاما» يروى بهمزة ساكنة أو ألف، وعلى اللغة الثانية قول الشاعر:

٢١٥٨ - تبعتك إذ عيني عليها غشاوة ... فلما انجلت قطعت نفسي أذيمها

فمصدر المهموز ذأم كرأس، وأما مصدر غير المهموز فسمع فيه ذام بألف، وحكى ابن **الأنباري** فيه ذيما كبيع قال: «يقال ذأمت الرجل أذأمه وذمته أذيمه ذيما وذممته أذمه ذما بمعنى. وأنشد:

٢١٥٩ - وأقاموا حتى انبروا جميعا ... في مقام وكلهم مذؤوم

والذام: العيب ومنه المثل المتقدم:» لن يعدم الحسناء ذاما «أي كل امرأة حسنة لا بد أن يكون فيها عيب ما. وقالوا: أردت أن تذيمه فمدحته أي: تعيبه فمدحته، فأبدل الحاء هاء. وقيل: الذام الاحتقار، ذأمت الرجل: أي احتقرته قاله الليث. وقيل: الذام الذم، قاله ابن قتيبة وابن **الأنباري**.". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٦٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٧١

٥٥. ٥٥-"الأول إذ لو أراد أنه صفة لباس ثان لأبرز موصوفه كما أبرز هذا اللباس المضاف للتقوى.

وأما الرفع فمن خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «لباس» مبتدأ، و «ذلك» مبتدأ ثان و «خير» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط هنا اسم الإشارة وهو أحد الروابط الخمسة المتفق عليها، ولنا سادس فيه خلاف تقدم التنبيه عليه. وهذا الوجه هو أوجه الأعاريب في هذه الآية الكريمة. الثاني: أن يكون «لباس» خبر مبتدأ محذوف أي: وهو لباس التقوى، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج، وكأن المعنى/ بهذه الجملة التفسير للباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله «ذلك» جملة أخرى من مبتدأ وخبر.

وقدره مكي بأحسن من تقدير الزجاج فقال: «وستر العورة لباس التقوى» . الثالث: أن يكون «ذلك» فصلا بين المبتدأ وخبره، وهذا قول الحوفي ولا أعلم أحدا من النحاة أجاز ذلك، إلا أن الواحدي قال: «ومن قال إن» ذلك «لغو لم يلق على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا» . قلت: فقوله «لغو» هو قريب من القول بالفصل؛ لأن الفصل لا محل له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين. الرابع: أن يكون «لباس» مبتدأ و «ذلك» بدل منه أو عطف بيان له أو نعت و «خير» خبره، وهو معنى قول الزجاج وأبي علي وأبي بكر ابن **الأنباري**، إلا أن". (١)

٥٦. ٥٦-"الحوفي قال: «وأنا أرى أن لا يكون» ذلك «نعتا للباس التقوى؛ لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساويا للمنعوت أو أقل منه تعريفا، فإن كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو» .

قلت: أما القول به فقد قيل كما ذكرته عن الزجاج والفارسي وابن **الأنباري**، ونص عليه أبو علي في «الحجة» أيضا وذكره الواحدي. وقال ابن عطية: «هو أنبل الأقوال» ، وذكر مكي الاحتمالات الثلاثة: أعني كونه بدلا أو بيانا أو نعتا، ولكن ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعة، ومن حيث إن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذكر من كون الإشارات أعرف من ذي الأداة، ولكن قد يقال: القائل بكونه نعتا لا يجعله أعرف من ذي الألف واللام. الخامس: جوز أبو البقاء أن يكون «لباس» مبتدأ، وخبره محذوف أي: ولباس التقوى ساتر عوراتكم «وهذا تقدير لا حاجة إليه.

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٨٨

وإسناد الإنزال إلى اللباس: إما لأن أنزل بمعنى خلق كقوله: ﴿وأنزلنا الحديد﴾ [الحديد: ٢٥] ﴿وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾ [الزمر: ٦] وإما على ما يسميه أهل العلم التدريج وذلك أنه ينزل أسبابه، وهي الماء الذي هو سبب في نبات القطن والكتان والمرعى الذي تأكله البهائم ذوات الصوف والشعر والوبر التي يتخذ منها الملابس، ونحو قول الشاعر يصف مطرا:". (١)

٥٧. ٥٧-"لأن قوله ﴿قل أمر ربي﴾ قول؛ لأن الأمر لا يكون إلا كلاما والكلام قول، وكأنه قال: قل يقول ربي:» أقسطوا وأقيموا «يعني أنه عطف على المعنى.

و ﴿مسجد﴾ هنا يحتمل أن يكون مكانا وزمانا. قال الزمخشري:» في وقت كل سجود وفي مكان كل سجود «وكان من حق مسجد مسجد بفتح العين لضمها في المضارع، وله في هذا الشذوذ أخوات كثيرة مذكورة في التصريف.

وقوله: ﴿مخلصين﴾ حال من فاعل» ادعوه «، و» الدين «مفعول به باسم الفاعل. و» له «متعلق بمخلصين، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من» الدين «.

قوله: ﴿كما بدأكم﴾ الكاف في محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره: تعودون عودا مثل ما بدأكم. وقيل: تقديره يخرجون خروجا مثل ما بدأكم ذكرهما مكي، والأول أليق بلفظ الآية الكريمة. وقال ابن الأنباري:» موضع الكاف في «كما» نصب بتعودون؛ وهو على مذهب العرب في تقديم مفعول الفعل عليه أي: تعودون كما ابتدأ خلقكم «.

قال الفارسي «كما بدأكم تعودون» ليس على ظاهره إذ ظاهره: تعودون كالبدء، وليس المعنى تشبيههم بالبداء، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ، فتقدير كما بدأكم تعودون: كما بدأ خلقكم أي: يحيي خلقكم عودا كبدئه، وكما أنه لم يعن بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه كذلك لم يعن". (٢)

٥٨. ٥٨-"أعني على القطع، ويجوز أن ينتصب فريقا الأول على الحال من فاعل تعودون، وفريقا الثاني نصب بإضمار فعل يفسره «حق عليهم الضلالة» كما تقدم تحقيقه في كل منهما.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٨٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٩٧

وهذه الأوجه كلها ذكرها ابن **الأنباري** فإنه قال كلاما حسنا، قال رحمه الله: «انتصب فريقا وفريقا على الحال من الضمير الذي في تعودون، يريد: تعودون كما ابتدأ خلقكم مختلفين، بعضكم أشقياء وبعضكم سعداء، فاتصل» فريق «وهو نكرة بالضمير الذي في» تعودون «وهو معرفة فقطع عن لفظه، وعطف الثاني عليه» . قال: «ويجوز أن يكون الأول منصوبا على الحال من الضمير، والثاني منصوب بحق عليهم الضلالة، لأنه بمعنى أضلهم كما يقول القائل:» عبد الله أكرمته وزيدا أحسنت إليه «فينتصب زيدا بأحسنت إليه بمعنى نفعته، وأنشد:

٢١٨٥ - أثعلبة الفوارس أم رياحا ... عدلت بهم طهية والخشابا

نصب ثعلبة ب» عدلت بهم طهية «لأنه بمعنى أهنتهم أي: عدلت بهم من هو دونهم، وأنشد أيضا قوله:

٢١٨٦ - يا ليت ضيفكم الزبير وجاركم ... إياي لبس حبله بحبالي

فنصب «إياي» بقوله: «لبس حبله بحبالي، إذ كان معناه» خالطني وقصدني «قلت: يريد بذلك أنه منصوب بفعل مقدر من معنى الثاني لا من لفظه، هذا وجه التنظير. وإلى كون» فريقا «منصوبا ب» هدى «و» فريقا «منصوبا ب» حق «ذهب الفراء، وجعله نظير قوله تعالى: ﴿يدخل من يشآء". (١)

٥٩. ٥٩-"قوله تعالى: ﴿ما ظهر منها وما بطن﴾ : تقدم في آخر السورة قبلها. وقوله: «والإثم» الظاهر أنها الذنب. وقيل: هو الخمر هنا، قاله الفضل وأنشد:

٢١٨٧ - نهانا رسول الله أن نقرب الزنى ... وأن نشرب الإثم الذي يوجب الوزرا

وأنشد الأصمعي:

٢١٨٨ - ورحت حزينا ذاهل العقل بعدهم ... كأني شربت الإثم أو مسني خبل

قال: وقد تسمى الخمر إثما، وأنشد:

٢١٨٩ - شربت الإثم حتى ضل عقلي ... كذاك الإثم يذهب بالعقول

ويروى عن ابن عباس والحسن البصري أنهما قالا: «الإثم: الخمر» . قال الحسن: «وتصديق ذلك قوله: ﴿قل فيهمآ إثم كبير﴾ [البقرة: ٢١٩] والذي قاله الحذاق: إن الإثم ليس من أسماء الخمر. قال

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٠٠

ابن **الأنباري:»** الإثم لا يكون اسما للخمر؛ لأن العرب لم تسم الخمر إثما في جاهلية ولا إسلام، وقول ابن عباس والحسن لا ينافي ذلك، لأن الخمر سبب الإثم بل هي معظمه فإنها مؤججة للفتن، وكيف يكون ذلك وكانت الخمر حين نزول هذه السورة". (١)

٦٠. ٦٠-"قوله تعالى: ﴿أهؤلاء الذين أقسمتم﴾ : يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب بالقول المتقدم أي: قالوا: ما أغنى وقالوا: أهؤلاء الذين. والثاني: أن تكون جملة مستقلة غير داخلة في حيز القول، والمشار إليهم على القول الأول هم أهل الجنة، والقائلون ذلك هم أهل الأعراف، والمقول لهم هم أهل النار. والمعنى: وقال أهل الأعراف لأهل النار: أهؤلاء الذين في الجنة اليوم هم الذين كنتم تحلفون إنهم لا يدخلون الجنة، برحمة الله وفضله ادخلوا الجنة أي: قالوا لهم أو قيل لهم: ادخلوا الجنة.

وأما على القول الثاني وهو الاستئناف: فاختلف في المشار إليه. فقيل: هم أهل الأعراف، والقائل ذلك ملك يأمره الله بهذا القول، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليه هم أهل الجنة، والقائل هم الملائكة، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليهم هم أهل الأعراف وهم/ القائلون ذلك أيضا، والمقول لهم الكفار، وقوله «ادخلوا الجنة» من قولة أهل الأعراف أيضا أي: يرجعون فيخاطب بعضهم بعضا فيقولون: ادخلوا الجنة. وقال ابن **الأنباري**: «إن قوله: أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة» من كلام أصحاب الأعراف. وقوله «ادخلوا» من كلام الله تعالى، وذلك على إضمار قول أي: فقال لهم الله: ادخلوه، ونظيره قوله تعالى: ﴿يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره﴾ [الشعراء: ٣٥] فهذا من كلام الملأ، فماذا تأمرون؟ فهذا من كلام فرعون أي: فقال: فماذا تأمرون؟ .". (٢)

٦١. ٦١-"قال الشيخ:» وهذا الاحتمال لا يصح لأن قوله: «بعد إذ نجانا الله منها» إنما يعني النجاة من الكفر والمعاصي لا من أعمال البر «. قلت: قد حكى ابن **الأنباري** هذا القول عن المعتزلة الذين لا يؤمنون بالإرادة ثم قال:» وهذا القول متناوله بعيد، لأن فيه تبعيض الملة «وقيل: هذا استثناء على سبيل التسليم والتأدب.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٠٦/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٣٢/٥

قال ابن عطية: «ويقلق هذا التأويل من جهة استقبال الاستثناء، ولو كان الكلام» إلا إن شاء «قوي هذا التأويل» . وهذا الذي قاله سهو لأن الماضي يتخلص للاستقبال بعد «إن» الشرطية، كما يتخلص المضارع له بأن المصدرية.

وقيل: الضمير في قوله «فيها» ليس عائدا على الملة بل عائد على الفرية، والتقدير: وما يكون أن نعود في الفرية إلا أن يشاء ربنا. وهو حسن لولا بعده. وكرر هنا قوله «بيننا وبين قومنا» بخلاف/ قوله ﴿حتى يحكم الله بيننا﴾ [الأعراف: ٨٧] زيادة في تأكيد تمييزه ومن تبعه من قومه. وقد تقدم أن الفتح الحكم بلغة حمير، وقيل بلغة مراد وأنشد:

٢٢٤٨ - ألا أبلغ بني عصم رسولا ... بأني عن فتاحتكم غني

قوله: «علما» نصب على التمييز وهو منقول من الفاعلية، تقديره: وسع علم ربنا كل شيء كقوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ [مريم: ٤] .". (١)

٦٢. ٦٢-"وقرأ مجاهد «نهد» بنون العظمة و «أن» مفعول فقط، و «أن» هي المخففة من الثقيلة، «ولو» فاصلة بينها وبين الفعل، وقد تقدم أن الفصل بها قليل. و «نشاء» وإن كان مضارعا لفظا فهو ماض معنى؛ لأن «لو» الامتناعية تخلص المضارع للمضي. وفي كلام ابن الأنباري خلافه فإنه قال في «ونطبع» : «هذا فعل مستأنف ومنقطع مما قبله، لأن قوله» أصبنا «ماض و» نطبع «مستقبل ثم قال:» ويجوز أن يكون معطوفا على «أصبنا» إذ كان بمعنى نصيب، والمعنى: لو يشاء يصيبهم ويطبع، فوضع الماضي موضع المستقبل عند وضوح معنى الاستقبال كقوله تعالى: ﴿إن شآء جعل لك﴾ [الفرقان: ١٠] أي: يجعل، بدليل قوله «ويجعل لك» . قلت: فهذا ظاهر قوي في أن «لو» هذه لا تخلص المضارع للمضي، وتنظيره بالآية الأخرى مقو له أيضا، وسيأتي تحقيق ذلك عند قوله «ونطبع» .

وقال الفراء: «وجاز أن ترد» يفعل «على فعل في جواب» لو «كقوله: ﴿ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي إليهم أجلهم فنذر﴾ [يونس: ١١] قوله:» فنذر «مردود على» لقضي «. قلت: وهذا هو قول الجمهور، ومفعول» يشاء «محذوف لدلالة جواب» لو «عليه، والتقدير: لو يشاء تعذيبهم أو الانتقام منهم. وأتى/ جوابها بغير لام وإن كان مبنيا على أحد الجائزين، وإن كان الأكثر

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٨٣

خلافه، كقوله تعالى: ﴿لو نشآء جعلناه أجاجا﴾ [الواقعة: ٧٠] .". (١)

٦٣. ٦٣-"قوله: ﴿ونطبع﴾ في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها نسق على «أصبناهم» وجاز عطف المضارع على الماضي لأنه بمعناه وقد تقدم أن «لو» تخلص المضارع للمضي، ولما حكى الشيخ كلام ابن **الأنباري** المتقدم قال: «فجعل» لو «شرطية بمعنى» إن «ولم يجعلها التي هي» لما «كان سيقع لوقوع غيره، ولذلك جعل» أصبنا «بمعنى نصيب. ومثال وقوع» لو «بمعنى» إن «قوله:

٢٢٥٣ - لا يلفك الراجيك إلا مظهرا ... خلق الكرام ولو تكون عديما

وهذا الذي قاله ابن **الأنباري** رده الزمخشري من حيث المعنى، لكن بتقدير أن يكون» ونطبع «بمعنى طبعنا، فيكون قد عطف المضارع على الماضي لكونه بمعنى الماضي، وابن **الأنباري** جعل التأويل في» أصبنا «الذي هو جواب» لو نشاء «، فجعله بمعنى نصيب، فتأول المعطوف عليه وهو جواب» لو نشاء «، فجعله بمعنى نصيب، فتأول المعطوف ورده إلى المضي، وأنتج رد الزمخشري أن كلا التقديرين لا يصح» .

قال الزمخشري: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون» ونطبع «بمعنى طبعنا، كما كان» لو نشاء «بمعنى لو شئنا، ويعطف على» أصبناهم «؟ قلت: لا يساعد على المعنى، لأن القوم كانوا مطبوعا على قلوبهم، موصوفين بصفة من قبلهم من اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدي إلى خلوهم من هذه الصفة، وأن الله لو شاء لاتصفوا بها» . قال الشيخ: «وهذا الرد". (٢)

٦٤. ٦٤-"وقرأ أنس بن مالك: «ونذرك» بنون الجماعة ورفع الراء، توعدوه بذلك، أو أن الأمر يؤول إلى ذلك فيكون خبرا محضا. وقرأ عبد الله والأعمش بما يخالف السواد فلا حاجة إلى ذكره.

وقرأ العامة: «وآلهتك» بالجمع. وفي التفسير: أنه كان يعبد آلهة متعددة كالبقر والحجارة والكواكب، أو آلهته التي شرع عبادتها لهم وجعل نفسه الإله الأعلى في قوله ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ . وقرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود وأنس وجماعة كثيرة: «وإلاهتك» . وفيها وجهان، أحدهما: أن «الإلاهة» اسم للمعبود، ويكون المراد بها معبود فرعون وهي الشمس، وفي التفسير أنه كان يعبد الشمس، والشمس

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٩٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٩٥

تسمى «إلاهة» علما عليها، ولذلك منعت الصرف للعلمية والتأنيث. والثاني: أن «إلاهة» مصدر بمعنى العبادة، أي: ويذر عبادتك لأن قومه كانوا يعبدونه. ونقل ابن **الأنباري** عن ابن عباس أنه كان ينكر قراءة العامة، ويقرأ «وإلاهتك» وكان يقول: إن فرعون كان يعبد ولا يعبد.

قوله: ﴿سنقتل﴾ قرأ نافع وابن كثير: «سنقتل» بالتخفيف، والباقون بالتضعيف للتكثير، لتعدد المحال. وسيأتي أن الجماعة قرؤوا «يقتلون أبناءكم» بالتضعيف إلا نافعا، فيخفف. فتلخص من ذلك أن نافعا يقرأ الفعلين بالتخفيف. وابن كثير يخفف «سنقتل» ويثقل «يقتلون» ، والباقون يثقلونها.". (١)

٦٥. ٦٥-"فهذه من هذا في قوله ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾ [النساء: ١٣١] وقوله ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ [الممتحنة: ١] .

قوله: ﴿أتهلكنا﴾ يجوز فيه أن يكون على بابه، أي: أتعمنا بالإهلاك أم تخص به السفهاء منا؟ / ويجوز أن يكون بمعنى النفي، أي: ما تهلك من لم يذنب بذنب غيره، قاله أبو بكر بن **الأنباري**، قال: «وهو كقولك: أتهين من يكرمك؟ وعن المبرد: هو سؤال استعطاف. و» منا «في محل نصب على الحال من» السفهاء «ويجوز أن تكون للبيان.

قوله: ﴿تضل بها﴾ يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفة فلا محل لها. والثاني: أن تكون حالا من» فتنتك «أي: حال كونها مضلا بها. ويجوز أن تكون حالا من الكاف لأنها مرفوعة تقديرا بالفاعلية، ومنعه أبو البقاء قال:» لعدم العامل فيها «وقد تقدم البحث معه فيه غير مرة.". (٢)

٦٦. ٦٦-"قوله: ﴿شرعا﴾ حال من» حيتانهم «وشرع جمع شارع. وقرأ عمر ابن عبد العزيز» يوم إسباتهم «وهو مصدر» أسبت «إذا دخل في السبت.

وقرأ عاصم بخلاف عنه وعيسى بن عمر: لا يسبتون بضم الباء. وقرأ علي والحسن وعاصم بخلاف عنه «يسبتون» بضم الياء وكسر الباء من أسبت، أي: دخل في السبت. وقرئ: «يسبتون» بضم الياء وفتح الباء مبنيا للمفعول، نقلها الزمخشري عن الحسن قال: «أي: لا يدار عليهم السبت ولا يؤمرون بأن يسبتوا» .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٤٢٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٤٧٦

والعامل في «يوم لا يسبتون» قوله «لا تأتيهم» أي: لا تأتيهم يوم لا يسبتون، وهذا يدل على جواز تقديم معمول المنفي ب «لا» عليها. وقد قدمت فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا كهذه الآية، المنع مطلقا، التفصيل: بين أن يكون جواب قسم فيمتنع أو لا فيجوز.

قوله: ﴿كذلك نبلوهم﴾ ذكر الزجاج وابن **الأنباري** في هذه الكاف ومجرورها وجهين، أحدهما: قال الزجاج: «أي: مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم، فموضع الكاف نصب ب» نبلوهم «. قال ابن **الأنباري:»** ذلك «إشارة إلى ما بعده، يريد: نبلوهم بما كانوا يفسقون كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر الحيتان، وينقطع الكلام عند قوله» لا تأتيهم «.

الوجه الثاني: قال الزجاج:» ويحتمل أن يكون على بعد أن". (١)

٦٧. ٦٧-"والخلف بالسكون - فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وعليه ما تقدم من قوله:

إنا وجدنا خلفنا بئس الخلف ... وإما اسم جمع خالف كركب لراكب وتجر لتاجر، قاله ابن **الأنباري**. وردوه عليه بأنه لو كان اسم جمع لم يجر على المفرد وقد جرى عليه. واشتقاقه: إما من الخلافة، أي: كل خلف يخلف من قبله، وإما من خلف النبيذ يخلف، أي: فسد، يقال: خلف النبيذ يخلف خلفا إذا فسد، خلفا وخلوفا، وكذا الفم إذا تغيرت رائحته. ومن ذلك الحديث:» لخلوف فم الصائم «. وقرأ الحسن البصري:» ورثوا «بضم الواو وتشديد الراء مبنيا لما لم يسم فاعله. ويجوز أن يكون» يأخذون «مستأنفا، أخبر عنهم بذلك. وتقدم الكلام على لفظ» الأدنى «واشتقاقه.

قوله: ﴿ويقولون﴾ نسق على» يأخذون «بوجهيه و» سيغفر «معموله. وفي القائم مقام فاعله وجهان، أحدهما: الجار بعده وهو» لنا «.

والثاني: أنه ضمير الأخذ المدلول عليه بقوله: «يأخذون» ، أي: سيغفر لنا أخذ العرض الأدنى.

قوله: ﴿وإن يأتهم عرض﴾ هذه الجملة الشرطية فيها وجهان، أحدهما: وهو الظاهر أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، والثاني: أن الواو للحال، وما بعدها منصوب عليها. قال الزمخشري: «الواو

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٤٩٣

للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مصرون عائدون إلى فعلهم غير تائبين، وغفران". (١)

٦٨. ٦٨-"أحدها: أنه مصدر من طاف يطيف كباع يبيع، وأنشد أبو عبيدة:

٢٣٧١ - أنى ألم بك الخيال يطيف ... ومطافه لك ذكرة وشعوف

والثاني: أنه مخفف من فيعل، والأصل: طيف بتشديد الياء فحذف عين الكلمة كقولهم في ميت وفي لين لين وفي هين هين. ثم طيف الذي هو الأصل يحتمل أن يكون من طاف يطيف أو من طاف يطوف، والأصل: طيوف فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن **الأنباري**. والثالث: أن أصله طوف من طاف يطوف، فقلبت الواو ياء. قال أبو البقاء: «قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة كما قلبت في أيد وهو بعيد» قلت: وقد قالوا أيضا في حول: حيل، ولكن هذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. وقوله «وإن كانت ساكنة» ليس هذا مقتضيا لمنع قلبها ياء بل كان ينبغي أن يقال: وإن كان ما قبلها غير مكسور.

وأما طائف فاسم فاعل، يحتمل أن يكون من طاف يطوف فيكون كقائم وقائل، وأن يكون من طاف يطيف فيكون كبائع ومائل. وقد زعم بعضهم أن طيفا وطائفا بمعنى واحد ويعزى للفراء، فيحتمل أن يرد طائفا لطيف فيجعلهما مصدرين. وقد جاء فاعل مصدرا كقولهم: «أقائما وقد قعد الناس» وأن يرد طيفا لطائف، أي: فيجعله وصفا على فعل.". (٢)

٦٩. ٦٩-"تحب زيدا أكثر من بكر فالمتكلم هو الفاعل، وكذلك: «هو أبغض إلي منه» أنت المبغض، وإذا قلت: زيد أحب لي من عمرو، أو أحب في منه، أي: إن زيدا يحبني أكثر من عمرو. وقال امرؤ القيس:

٢٧٤٠ - لعمري لسعد حيث حلت دياره ... أحب إلينا منك فافرس حمر

وعلى هذا جاءت الآية الكريمة، فإن الأب هو فاعل المحبة. واللام في «ليوسف» لام الابتداء أفادت توكيدا لمضمون الجملة، وقوله: «أحب» خبر المثنى، وإنما لم يطابق لما عرفت من حكم أفعل التفضيل. والواو في «ونحن عصبة» للحال، فالجملة بعدها في محل نصب على الحال. والعامة على رفع «عصبة»

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٥٠٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٥٤٦

خبرا ل «نحن» . وقرأ أمير المؤمنين بنصبها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نرى أو نجتمع فيكون «عصبة» حالا، إلا أنه قليل جدا، وذلك لأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشروط ذكرها النحاة نحو «ضربي زيدا قائما» ، و «أكثر شربي السويق ملتوتا» . قال ابن **الأنباري**: «هذا كما تقول العرب:» إنما العامري عمته «أي: يتعمم عمته» .

قال الشيخ: «وليس مثله لأن» عصبة «ليس بمصدر ولا هيئة، فالأجود أن يكون من باب» حكمك مسمطا «. قلت: ليس مراد ابن **الأنباري** إلا التشبيه من حيث إنه حذف الخبر وسد شيء آخر مسده في غير المواضع". (١)

٧٠. ٧٠-"الصريح فيجيزون: جئتك ركضا، ولا يجيزون: جئتك أن أركض، وإن كان في تأويله.

الرابع: أنه مستثنى من أعم العام في الأزمان والتقدير: لتأتنني به في كل وقت لا في وقت الإحاطة بكم. وهذه المسألة تقدم فيها خلاف، وأن أبا الفتح أجاز ذلك، كما يجوزه في المصدر الصريح، فكما تقول: «أتيتك صياح الديك» يجيز «أن يصيح الديك» وجعل من ذلك قول تأبط شرا:

٢٨٠٦ - وقالوا لا تنكحيه فإنه ... لأول نصل أن يلاقي مجمعا

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

٢٨٠٧ - وتالله ما إن شهلة أم واجد ... بأوجد مني أن يهان صغيرها

قال: «تقديره: وقت ملاقاته الجمع، ووقت إهانة صغيرها» . قال الشيخ: «فعلى ما قاله يجوز تخريج الآية، ويبقى» لتأتنني به «على ظاهره من الإثبات» . قلت: الظاهر من هذا أنه استثناء مفرغ، ومتى كان مفرغا وجب تأويله بالنفي.

ومنع ابن **الأنباري** من ذلك في «أن» وفي «ما» أيضا قال: «فيجوز أن تقول: خروجنا صياح الديك، ولا يجوز خروجنا أن يصيح، أو: ما يصيح الديك: فاغتفر في الصريح ما لم يغتفر في المؤول» . وهذا قياس ما قدمته في منع وقوع «أن» وما في حيزها موقع الحال، ولك أن تفرق ما بينهما بأن الحال تلزم التنكير، وأن وما في حيزها نصوا على أنها في رتبة المضمر في". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٤٢/٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٢٢/٦

٧١. ٧١-"حوائجهم كالمساحي من الحديد ونحوها. و «من» في قوله: ﴿ومما يوقدون﴾ تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون لابتداء الغاية، أي: ومنه ينشأ زبد مثل زبد الماء. والثاني: أنها للتبعيض، بمعنى: وبعضه زبد.

قوله: «جفاء» حال. والجفاء: قال ابن **الأنباري**: «المتفرق» . يقال: جفأت الريح السحاب، أي: قطعته وفرقته. وقيل: الجفاء: ما يرمي به السيل. يقال: جفأت القدر بزبدها تجفأ، وجفأ السيل بزبده وأجفأ وأجفل، وباللام قرأ رؤبة بن العجاج. قال أبو حاتم: «لا يقرأ بقراءة رؤبة، لأنه كان يأكل الفار» يعني أنه أعرابي جاف. قلت: قد تقدم ثناء الزمخشري عيله أول البقرة، وذكر فصاحته. وقد وجهوا قراءته بأنها من أجفلت الريح الغنم، أي: فرقته قطعا فهي في المعنى كقراءة العامة بالهمزة.

وفي همزة «جفاء» وجهان، أظهرهما: أنها أصل لثبوتها في تصاريف هذه المادة كما رأيت. والثاني: بدل من واو، وكأنه مختار أبي البقاء وفيه نظر؛ لأن مادة جفا يجفو لا يليق معناها هنا، والأصل عدم الاشتراك.

قوله: «كذلك يضرب» / الكاف في محل نصب، أي: مثل ذلك الضرب يضرب.". (١)

٧٢. ٧٢-"قوله تعالى: ﴿مآء لكم منه شراب﴾ : يجوز في «لكم» أن يتعلق ب «أنزل» ، ويجوز أن يكون صفة ل «ماء» ، فيتعلق بمحذوف، فعلى الأول يكون «شراب» مبتدأ و «منه» خبره مقدم عليه، والجملة أيضا صفة ل «ماء» وعلى الثاني يكون «شراب» فاعلا بالظرف، و «منه» حال من «شراب» . و «من» الأولى للتبعيض، وكذا الثانية عند بعضهم، لكنه مجاز لأنه لما كان سقيه بالماء جعل كأنه من الماء كقوله:

٢٩٤ - ٦- أسنمة الآبال في ربابه ... أي: في سحابة، يعني به المطر الذي ينبت به الكلأ الذي تأكله الإبل فتسمن اسنمتها.

وقال أبو بكر بن **الأنباري**: «هو على حذف مضاف إما من الأول، يعني". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤١/٧

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٩٧/٧

٧٣.	٧٣-"بمعنى شواق، وأن يتعلق بمحذوف لأنه حال من «مواخر» ، أو من الضمير المستكن فيه.

و «مواخر» جمع ماخرة، والمخر: الشق، يقال: مخرت السفينة البحر، أي: شقته، تمخره مخرا ومخورا. ويقال للسفن: بنات مخر وبخر بالميم، والباء بدل منها. وقال الفراء: «هو صوت جري الفلك» . وقيل: صوت شدة هبوب الريح. وقيل: «بنات مخر» لسحاب ينشأ صيفا، وامتخرت الريح واستمخرتها، أي: استقبلتها بأنفك. وفي الحديث: «استمخروا الريح، وأعدوا النبل» يعني في الاستنجاء، والماخور: الموضع الذي يباع فيه الخمر. و «ترى» هنا بصرية فقط.

قوله: «ولتبتغوا» فيه ثلاثة أوجه: عطفه على «لتأكلوا» ، وما بينهما اعتراض -كما تقدم- وهذا هو الظاهر. ثانيها: أنه عطف على علة محذوفة تقديره: لتنتفعوا بذلك ولتبتغوا، ذكره ابن **الأنباري**، ثالثها: أنه متعلق بفعل محذوف، أي: فعل ذلك لتبتغوا، وفيهما تكلف لا حاجة إليه.". (١)

٧٤.	٧٤-"إذ لا يجيزون أن يقع بعد «إلا» إلا مستثنى أو مستثنى منه أو تابع لذلك، وما ظن بخلافه قدر له عامل. وأجاز الكسائي أن يليها معمول ما قبلها مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا، نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد، وما ضرب إلا زيد عمرا وما مر إلا زيد بعمرو، ووافقه ابن **الأنباري** في المرفوع، والأخفش في الظرف وعديله، فما لاقاه يتمشى على قول الكسائي والأخفش «.

الثالث: أنه يتعلق بأرسلنا أيضا، إلا أنه نية التقديم قبل أداة الاستثناء تقديره: وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالا، حتى لا يكون ما بعد» إلا «معمولين متأخرين لفظا ورتبة داخلين تحت الحصر لما قبل» إلا «، حكاه ابن عطية.

الرابع: أنه متعلق ب» نوحي «كما تقول:» أوحي إليه بحق «، ذكره الزمخشري وأبو البقاء. الخامس: أن الباء مزيدة في» «بالبينات» وعلى هذا فيكون «بالبينات» هو القائم مقام الفاعل لأنها هي الموحاة. السادس: أن الجار متعلق بمحذوف على أنه حال من القائم مقام الفاعل، وهو «إليهم»". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٠١/٧

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٢٣/٧

٧٥. ٧٥-"نصب على الحال، على الوجه الأول، وفي موضع الخبر على الثاني. وجوز الموفيون أن تكون» أمة «اسمها، و» هي «عماد، أي: ضمير فصل، و» أربى «خبر» تكون «، والبصريون لا يجيزون ذلك لأجل تنكير الاسم، فلو كان الاسم معرفة لجاز ذلك عندهم.

قوله:» به «يجوز أن يعود الضمير على المصدر المنسبك من ﴿أن تكون﴾ تقديره: إنما يبلوكم الله بكون أمة، أي: يختبركم بذلك. وقيل: يعود على» الربا «المدلول عليه بقوله ﴿هي أربى﴾ وقيل: على الكثرة، لأنها في معنى الكثير. قال ابن **الأنباري:»** لما كان تأنيثها غير حقيقي حملت على معنى التذكير، كما حملت الصيحة على الصياح «ولم يتقدم للكثرة لفظ، وإنما هي مدلول عليها بالمعنى من قوله ﴿هي أربى﴾ ."(١)

٧٦. ٧٦-"وحكى مكي، عن الفراء أنه قال: «لا أعرف في الأمر ولا في اليد ولا في كل شيء إلا كسر الميم» .

قلت: وتواتر قراءة نافع والشاميين يرد عليه. وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة، وقال: لا أعرف فيه إلا الفتح وهو عكس قول تلميذه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: «هو بفتح الميم: الموضع كالمسجد. وقال أبو زيد: هو بفتح الميم مصدر جاء على مفعل» وقال بعضهم: هما لغتان فيما يرتفق به، فأما الجارحة فبكسر الميم فقط. وحكي عن الفراء أنه قال: «أهل الحجاز يقولون:» مرفقا «بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفقت به، ويكسرون مرفق الإنسان، والعرب بعد يكسرون الميم منهما جميعا» . وأجاز معاذ فتح الميم والفاء، وهو مصدر كالمضرب والمقتل.

و ﴿من أمركم﴾ متعلق بالفعل قبله، و «من» لابتداء الغاية أو للتعيض. وقيل: هي بمعنى بدل، قاله ابن **الأنباري** وأنشد:

٣١٣ - ٢- فليت لنا من ماء زمزم شربة ... مبردة باتت على طهيان

أي: بدلا. ويجوز أن يكون حالا من «مرفقا» فيتعلق بمحذوف." (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/٢٨٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/٤٥٦

٧٧. ٧٧-"وفي قراءة حماد بمحذوف لأنه حال من المفعول، أي: فاجأها مستندة إلى جذع النخلة.
قوله: «نسيا» الجمهور على كسر النون وسكون السين وبصريح الياء بعدها. وقرأ حمزة وحفص وجماعة بفتح النون، فالمكسور فعل بمعنى مفعول كالذبح والطحن، ومعناه الشيء الحقير الذي من شأنه أن ينسى كالوتد والحبل وخرقة الطمث ونحوها.
قال ابن **الأنباري**: «من كسر فهو اسم لما ينسى كالنقص اسم لما ينقص، والمفتوح مصدر يسد مسد الوصف» . وقال الفراء: «هما لغتان كالوتر والوتر، الكسر أحب إلي» .
وقرأ محمد بن كعب القرظي «نسئا» بكسر النون، والهمزة بدل الياء. وروي عنه أيضا وعن بكر بن حبيب السهمي فتح مع الهمز. قالوا: وهو من نسأت اللبن إذا صببت فيه ماء فاستهلك فيه، فالمكسور أيضا كذلك الشيء المستهلك، والمفتوح مصدر كما كان ذلك من النسيان
ونقل ابن عطية عن بكر بن حبيب «نسا» بفتح النون والسين والقصر كعصا، كأنه جعل فعلا بمعنى مفعول كالقبض بمعنى المقبوض.
و «منسيا» نعت على البمالغة، وأصله منسوي فأدغم. وقرأ أبو جعفر". (١)

٧٨. ٧٨-"قوله: ﴿كلا﴾ : للنحويين في هذه اللفظة ستة مذاهب. أحدها: - وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس - أنها حرف ردع وزجر، وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زجرت وردعت ذلك القائل/. والثاني: - وهو مذهب النضر بن شميل أنها حرف تصديق بمعنى نعم، فتكون جوابا، ولا بد حينئذ من أن يتقدمها شيء لفظا أو تقديرا. وقد تستعمل في القسم. والثالث: - وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن **الأنباري** ونصير بن يوسف وابن واصل - أنها بمعنى حقا. والرابع - وهو مذهب أبي عبد الله محمد بن الباهلي- أنها رد لما قبلها وهذا قريب من معنى الردع. الخامس: أنها صلة في الكلام بمعنى «إي» كذا قيل. وفيه نظر فإن «إي» حرف جواب ولكنه مختص بالقسم. السادس: أنها حرف استفتاح وهو قول أبي حاتم. ولتقرير هذه المواضع موضوع هو أليق بها قد حققتها بحمد

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٨٢/٧

الله تعالى فيه.". (١)

٧٩. ٧٩-"وعد ابن **الأنباري»** همت «في» هممت «ولا يكون هذا الحذف إلا إذا سكنت لام الفعل. وذكر بعض المتأخرين أن هذا الحذف منقاس في كل مضاعف العين واللام سكنت لامه، وذلك في لغة سليم.

والذي أقوله: إنه متى التقى التضعيف المذكور والكسر نحو: ظللت ومسست انقاس الحذف. وهل يجري الضم مجرى الكسر في ذلك؟ فالظاهر أنه يجري. بل بطريق الأولى؛ لأن الضم أثقل من الكسر نحو: غضن يا نسوة أي: أغضضن أبصاركن، ذكره جمال الدين ابن مالك. وأما الفتح فالحذف فيه ضعيف نحو:» قرن يا نسوة في المنزل «ومنه في أحد توجيهي قراءة ﴿وقرن في بيوتكن﴾ [الأحزاب: ٣٣] كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما الكسر فوجهه أنه نقل كسرة اللام إلى الفاء بعد سلبها حركتها لتدل عليها. وأما الضم فيحتمل أن يكون جاء فيه لغة على فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، ثم نقلت، كما تقدم ذلك في الكسر. وأما ظللت بلامين فهذه هي الأصل، وهي منبهة على غيرها. و» عاكفا «خبر» ظل «.

قوله: ﴿لنحرقنه﴾ جواب قسم محذوف أي: والله لنحرقنه. والعامة على ضم النون وكسر الراء مشددة من حرقه يحرقه بالشديد. وفيها تأويلان. أظهرهما: أنها من حرقه بالنار. والثاني: أنه من حرق ناب البعير، إذا وقع عض ببعض أنيابه على بعض. والصوت المسموع منه يقال له الصريف.". (٢)

٨٠. ٨٠-"على معنى «من» المقدرة، وإليه ذهب الفراء. وهو مردود: بأن حذف الموصول لا يجوز إلا في مواضع تقدم التنبيه عليها في البقرة. الثالث: أن الجملة محلها النصب على الحال. وإليه ذهب أبو بكر بن **الأنباري**. قال: التقدير: إلا وإنهم، يعني أنها حالية، فقدر معها الواو بيانا للحالية. ورد: بكون ما بعد «إلا» صفة لما قبلها. وقدره أبو البقاء أيضا.

والعامة على كسر «إن» لوجود اللام في خبرها، ولكون الجملة حالا على الراجح. قال أبو البقاء:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٣٧/٧

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩٩/٨

«وقيل: لو لم تكن اللام لكسرت أيضا؛ لأن الجملة حالية، إذ المعنى: إلا وهم [يأكلون»] . وقرىء «أنهم» بالفتح على زيادة اللام، و «أن» مصدرية. التقدير: إلا لأنهم. أي: ما جعلناهم رسلا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم.
وقرأ العامة «يمشون» خفيفة. وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يمشون» مشددا مبنيا للمفعول. أي: تمشيهم حوائجهم أو الناس. وقرأ [أبو] عبد الرحمن «يمشون» بالتشديد مبنيا للفاعل، وهي بمعنى «يمشون» . قال الشاعر:

٣٤٧٩ - ومشى بأعطان المبأءة وابتغى ... قلائص منها صعبة وركوب". (١)

٨١. ٨١-"قوله: ﴿وأوتيت﴾ : يجوز أن تكون معطوفة على «تملكهم» . وجاز عطف الماضي على المضارع؛ لأن المضارع بمعناه أي: ملكتهم. ويجوز أن يكون في محل نصب على الحال من مرفوع «تملكهم» ، و «قد» معها مضمرة عند من يرى ذلك.
وقوله: ﴿من كل شيء﴾ عام مخصوص بالعقل لأنها لم تؤت ما أوتيه سليمان.
قوله: ﴿ولها عرش﴾ يجوز أن تكون هذه جملة مستقلة بنفسها سيقت للإخبار بها، وأن تكون معطوفة على «أوتيت» ، وأن تكون حالا من مرفوع «أوتيت» . والأحسن أن تجعل الحال الجار، و «عرش» مرفوع به، وبعضهم يقف على «عرش» ، ويقطعه عن نعته. قال الزمخشري: «ومن نوكى القصاص من يقف على قوله: ﴿ولها عرش﴾ ثم يبتدىء» عظيم وجدتها «يريد: أمر عظيم أن وجدتها، فر من استعظام الهدهد عرشها فوقع في عظيمة وهي مسخ كتاب الله» . قلت: النوكى: الحمقى جمع أنوك. وهذا الذي ذكره من أمر الوقف نقله الداني عن نافع، وقرره، وأبو بكر بن الأنباري، ورفعه إلى". (٢)

٨٢. ٨٢-"قوله: ﴿قرة عين﴾ : فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هو قرة عين. والثاني: وهو بعيد جدا أن يكون مبتدأ، والخبر «لا تقتلوه» . وكأن هذا القائل حقه أن يذكر فيقول: لا تقتلوها إلا أنه لما كان المراد مذكرا ساغ ذلك.
والعامة من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على «ولك» . ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٦٩/٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٩٧/٨

عباس عنه أنه وقف على «لا» أي: هو قرة عين لي فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرة عين، ثم يبتدىء بقوله «تقتلوه» ، وهذا لا ينبغي أن يصح عنه، وكيف يبقى «تقتلوه» من غير نون رفع ولا مقتض لحذفها؟ ولذلك قال الفراء: «هو لحن.

قوله: ﴿وهم لا يشعرون﴾ جملة حالية. وهل هي من كلام الباري تعالى وهو الظاهر، أو من كلام امرأة فرعون؟ كأنها لما رأت ملأه أشاروا بقتله قالت له كذا أي: افعل أنت ما أقول لك، وقومك لا يشعرون. وجعل الزمخشري الجملة من قوله: ﴿وقالت امرأة فرعون﴾ معطوفة على» فالتقطه «، والجملة من قوله: ﴿إن فرعون وهامان﴾ إلى» خاطئين «معترضا بين المتعاطفين/، وجعل". (١)

٨٣. ٨٣-"التقدير: لست براء ولا متدارك. وهذا الذي قالاه سبقهما إليه الفراء فإنه قال:» من جر السلاسل حمله على المعنى، إذ المعنى: أعناقهم في الأغلال والسلاسل «.

الوجه الثاني: أنه عطف على» الحميم «، فقدم على المعطوف عليه، وسيأتي تقرير هذا. الثالث: أن الجر على تقدير إضمار الخافض، ويؤيده قراءة أبي» وفي السلاسل «وقرأه غيره» وبالسلاسل «وإلى هذا نحا الزجاج. إلا أن ابن **الأنباري** رده وقال:» لو قلت: «زيد في الدار» لم يحسن أن تضمر «في» فتقول: «زيد الدار» ثم ذكر تأويل الفراء. وخرج القراءة عليه ثم قال: كما تقول: «خاصم عبد الله زيدا العاقلين» بنصب «العاقلين» ورفعه؛ لأن أحدهما إذا خاصمه صاحبه، فقد خاصمه الآخر. وهذه المسألة ليست جارية على أصول البصريين، ونصوا على منعها، وإنما قال بها من الكوفيين ابن سعدان. وقال مكي: «وقد قرئ والسلاسل، بالخفض على العطف على» الأعناق «وهو غلط؛ لأنه يصير: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل» . قلت: وقوله على العطف على «الأعناق» ممنوع بل خفضه على ما تقدم. وقال أيضا: «وقيل: هو معطوف على» الحميم «وهو أيضا لا يجوز؛ لأن المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه، لو قلت:» مررت وزيد بعمرو «لم يجز، وفي المرفوع يجوز نحو:» قام وزيد عمرو «ويبعد في المنصوب، لا يحسن:» رأيت وزيدا عمرا «ولم يجزه في المخفوض أحد» .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٥٢/٨

قلت: وظاهر كلامه أنه يجوز في المرفوع بعيد، وقد نصوا أنه لا يجوز". (١)

٨٤. ٨٤-"بلاغا «كأنه قيل: لا أملك لكم إلا التبليغ والرسالات، ولم يقل الزمخشري غيره. والثاني: أنها مجرورة نسقا على الجلالة أي: إلا بلاغا/ عن الله وعن رسالاته، كذا قدره الشيخ.

وجعله هو الظاهر. وتجوز في جعله «من» بمعنى عن، والتجوز في الحروف رأي كوفي، ومع ذلك فغير منقاس عندهم.

قوله: ﴿فإن له نار﴾ العامة على كسرها، جعلوها جملة مستقلة بعد فاء الجزاء. وقرأ طلحة بفتحها، على أنها مع ما في حيزها في تأويل مصدر واقع خبرا لمبتدأ مضمر تقديره: فجزاؤه أن له نار جهنم، أو فحكمه: أن له نار جهنم. قال ابن خالويه: «سمعت ابن مجاهد يقول: لم يقرأ به أحد، وهو لحن؛ لأنه بعد فاء الشرط» . قال: «وسمعت ابن **الأنباري** يقول: هو صواب ومعناه، فجزاؤه أن له نار جهنم» . قلت: ابن مجاهد وإن كان إماما في القراءات، إلا أنه خفي عليه وجهها، وهو عجيب جدا. كيف غفل عن قراءتي ﴿فأنه غفور رحيم﴾ في الأنعام [الآية: ٥٤] ، لا جرم أن ابن **الأنباري** استصوب القراءة لطول باعه في العربية.

قوله: ﴿خالدين﴾ حال من الهاء في «له» ، والعامل الاستقرار الذي تعلق به هذا الجار، وحمل على معنى «من» فلذلك جمع.". (٢)

٨٥. ٨٥-"قوله: ﴿يوم ترجف﴾ : منصوب بفعل مقدر، هو جواب القسم تقديره: لتبعثن، لدلالة ما بعده عليه، قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف جعلت» يوم ترجف «ظرفا للمضمر الذي هو لتبعثن، ولا يبعثون عند النفخة الأولى؟ قلت: المعنى: لتبعثن في الوقت الواسع الذي تقع فيه النفختان، وهم يبعثون في بعض ذلك الوقت الواسع، وهو وقت النفخة الأخرى، ودل على ذلك أن قوله:» تتبعها الرادفة «جعل حالا عن» الراجفة «. وقيل: العامل مقدر غير جواب، أي: اذكر يوم ترجف. وفي الجواب على هذا أوجه، أحدها: أنه قوله: ﴿إن في ذلك لعبرة﴾ [النازعات: ٢٦] . واستقبحه أبو بكر بن **الأنباري** لطول الفصل. الثاني: أنه قوله: ﴿هل أتاك حديث موسى﴾ [النازعات: ١٥]

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٩٧/٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٠٣/١٠

لأن» هل «بمعنى» قد «. وهذا غلط؛ لأنه كما". (١)

٨٦. ٨٦-"قدمت لك في ﴿هل أتى﴾ [الإنسان: ١] أنها لا تكون بمعنى» قد «، إلا في الاستفهام، على ما قال الزمخشري. الثالث: أن الجواب ﴿تتبعها﴾ [النازعات: ٧] وإنما حذفت اللام، والأصل: ليوم ترجف الراجفة تتبعها، فحذفت اللام، ولم تدخل نون التوكيد على» تتبعها «للفصل بين اللام المقدرة وبين الفعل المقسم عليه بالظرف. ومثله ﴿لإلى الله تحشرون﴾ [آل عمران: ١٥٨] . وقيل: في الكلام تقديم وتأخير، أي: يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة والنازعات.
وقال أبو حاتم:» هو على التقديم والتأخير كأنه قال: فإذا هم بالساهرة والنازعات «. قال ابن **الأنباري:»** هذا خطأ؛ لأن الفاء لا يفتتح بها الكلام «. وقيل:» يوم «منصوب بما دل عليه» واجفة «، أي: يوم ترجف وجفت. وقيل: بما دل عليه خاشع، أي: يوم ترجف خشعت.". (٢)

٨٧. ٨٧-"قوله: ﴿والفجر﴾ : جواب هذا القسم قيل: مذكور وهو قوله ﴿إن ربك لبالمرصاد﴾ [الفجر: ١٤] قاله ابن **الأنباري**. وقيل: محذوف لدلالة المعنى عليه، أي: لنجازين أحد بما عمل بدليل تعديده ما فعل بالقرون الخالية. وقدر الزمخشري: «ليعذبن» قال: «يدل عليه ﴿ألم تر﴾ [الآية: ٦] إلى قوله: / ﴿فصب﴾ [الفجر: ١٣] . وقدره الشيخ بما دلت عليه خاتمة السورة قبله، لإيابهم إلينا وحسابهم علينا.

وقال مقاتل: «هل هنا في موضع» إن «تقديره: إن في ذلك قسما لذي حجر، ف» هل «على هذا في موضع جواب القسم» انتهى. وهذا قول باطل؛ لأنه لا يصلح أن يكون مقسما عليه، على تقدير". (٣)

٨٨. ١-"مع سكون الميم، عليهمي، عليهم، عليهمو: بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو، عليهمي بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم أو بالكسر فقط، عليهم بكسر الهاء وضم الميم، ذكر ذلك أبو بكر ابن

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٦٨/١٠
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٦٩/١٠
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧٧٧/١٠

الأنباري.

و «غير» بدل من «الذين» بدل نكرة من معرفة، وقيل: نعت للذين وهو مشكل لأن «غير» نكرة و «الذين» معرفة، وأجابوا عنه بجوابين: أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية فيتعرف «غير» حينئذ بالإضافة، تقول: مررت بالحركة غير «السكون» والآية من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح. والثاني: أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملة النكرات، وقيل: إن «غير» بدل من الضمير المجرور في «عليهم» ، وهذا يشكل على قول من يرى أن البدل يحل محل المبدل منه، وينوى بالأول الطرح، إذ يلزم منه خلو الصلة من العائد، ألا ترى أن التقدير يصير: صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم.

و «المغضوب» : خفض بالإضافة، وهو اسم مفعول، والقائم مقام الفاعل الجار والمجرور، ف «عليهم» الأولى منصوبة المحل والثانية مرفوعته، وأل فيه موصولة والتقدير: غير الذين غضب عليهم. والصحيح في أل الموصولة أنها اسم لا حرف.

واعلم أن لفظ «غير» مفرد مذكر أبدا، إلا أنه إن أريد به مؤنث جاز تأنيث فعله المسند إليه، تقول: قامت غيرك، وأنت تعني امرأة، وهي في الأصل صفة بمعنى اسم الفاعل وهو مغاير، ولذلك لا يتعرف بالإضافة،". (١)

٨٩. ٢-"عمله وبين ما يعمل فيه بالخبر وهو» الناس «، يعني أن الوقود بالضم وإن كان مصدرا صالحا للعمل فلا يجوز ذلك أيضا؛ لأنه عامل في الحال وقد فصلت بينه وبينها بأجنبي وهو» الناس «. وقال السجستاني: ﴿أعدت للكافرين﴾ من صلة» التي «كقوله: ﴿واتقوا النار التي أعدت للكافرين﴾ [آل عمران: ١٣١] ، قال ابن **الأنباري:»** وهذا غلط لأن «التي» هنا وصلت بقوله: ﴿وقودها الناس﴾ فلا يجوز أن توصل بصلة ثانية، بخلاف التي في آل عمران. قلت: ويمكن ألا يكون غلطا، لأنا لا نسلم أن ﴿وقودها الناس﴾ والحالة هذه صلة، بل إما معترضة لأن فيها تأكيدا وإما

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/٧١

حالا، وهذان الوجهان لا يمنعهما معنى ولا صناعة.". (١)

٩٠. ٣-"أي: لم ينج بشيء، ومنع أبو البقاء نصبه على الاستثناء، كأنه اعتبر مذهب جمهور البصريين.

والفسق لغة: الخروج، يقال: فسقت الرطبة عن قشرها، أي: خرجت، والفاسق خارج عن طاعة الله تعالى، يقال: فسق يفسق ويفسق بالضم والكسر في المضارع فسقا وفسوقا فهو فاسق. وزعم ابن **الأنباري** أنه لم يسمع في كلام الجاهلية ولا في شعرها فاسق، وهذا عجيب، قال رؤبة:

٣١٥ - يهوين في نجد وغورا غائرا ... فواسقا عن قصدها جوائزا". (٢)

٩١. ٤-"وتروى قراءة عن نافع. و «إسرائين» أبدلوا من اللام نونا كأصيلان في أصيلال، قال:

٤٠٣ - قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا ورب البيت إسرائينا

ويجمع على «أساريل» . وأجاز الكوفيون: أسارلة، وأسارل، كأنهم يجيزون التعويض وعدمه، نحو: فرازنة وفرازين. قال الصفار: «لا نعلم أحدا يجيز حذف الهمزة من أوله» .

قوله: ﴿اذكروا نعمتي﴾ اذكروا فعل وفاعل، ونعمتي مفعول، وقال ابن **الأنباري**: «لا بد من حذف مضاف تقديره: شكر نعمتي. والذكر والذكر بكسر الذال وضمها بمعنى واحد، ويكونان باللسان وبالجنان. وقال الكسائي:» هو بالكسر للسان وبالضم للقلب «فضد المكسور: الصمت، وضد المضموم: النسيان، وفي الجملة فالذكر الذي محله القلب ضده النسيان، والذي محله اللسان ضده الصمت، سواء قيل: إنهما بمعنى واحد أم لا.

والنعمة: اسم لما ينعم به وهي شبيهة بفعل بمعنى مفعول نحو: ذبح ورعي، والمراد بها الجمع لأنها اسم جنس، قال تعالى: ﴿وإن تعدوا". (٣)

٩٢. ٥-"من المفعول في «لعنهم» أي لعنهم كافرين أي: ملتبسين بالكفر كقوله: ﴿وقد دخلوا بالكفر﴾ [المائدة: ٦١] .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/٢٠٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/٢٣٤

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/٣١١

قوله: ﴿فقليلا ما يؤمنون﴾ في نصب «قليلا» ستة أوجه، أحدها وهو الأظهر: أنه نعت لمصدر محذوف أي: فإيمانا قليلا يؤمنون. الثاني: أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف أي: فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلته، وقد تقدم أنه مذهب سيبويه وتقدم تقريره. الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزمانا قليلا يؤمنون، وهو كقوله: ﴿آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره﴾ [آل عمران: ٧٢] . الرابع: أنه على إسقاط الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما حذف حرف الجر انتصب، ويعزى لأبي عبيدة.

الخامس: أن يكون حالا من فاعل «يؤمنون» ، أي فجمعا قليلا يؤمنون أي المؤمن فيهم قليل، قال معناه ابن عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: «ذهب قتادة إلى أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كان كذلك للزم رفع» قليل «. قلت: لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدم من أن نصبه على الحال واف بهذا المعنى: و» ما «على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد. السادس: أن تكون» ما «نافية أي: فما يؤمنون قليلا ولا كثيرا، ومثله: ﴿قليلا ما تشكرون﴾ [الأعراف: ١٠] ، ﴿قليلا ما تذكرون﴾ [الأعراف: ٣] ، وهذا قوي من جهة المعنى، وإنما يضعف شيئا من جهة تقدم ما في حيزها عليها، قاله أبو البقاء، وإليه ذهب ابن **الأنباري**، إلا أن تقديم". (١)

٩٣. ٦-"متعاقبان، قالوا: لأن الملكين لا يعلمان الناس السحر، إنما يعلمانهم به وينهيانهم عنه، وإليه ذهب طلحة بن مصرف، وكان يقرأ: «يعلمان» من الإعلام. وممن حكى أنت تعلم بمعنى اعلم ابن الأعرابي وابن **الأنباري** وأنشدوا قول زهير:

٦٤٥ - تعلمن هالعمر الله ذا قسما ... فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

وقول القطامي

٦٤٦ - تعلم أن بعد الغي رشدا ... وأن لذلك الغي انقشاعا

وقول كعب بن مالك:

٦٤٧ - تعلم رسول الله أنك مدركي ... وأن وعيدا منك كالأخذ باليد

وقول الآخر:

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/٥٠٢

٦٤٨ - تعلم أنه لا طير إلا ... على متطير وهو الثبور

والضمير في «يعلمان» فيه قولان، أحدهما: أنه يعود على هاروت وماروت، والثاني: أنه عائد على الملكين، ويؤيده قراءة أبي بإظهار الفاعل: «وما يعلم الملكان» ، والأول هو الأصح؛ وذلك أن الاعتماد إنما هو على البدل دون المبدل منه فإنه في حكم المطرح فمراعاته أولى تقول: «هند". (١)

٩٤. ٧-"٩٤٢ - في لامع العقبان لا يمشي الخمر ... .

والثاني: لأنها تغطى حتى تدرك وتشتد، ومنه «خمروا آنيتكم»

والثالث: - قال ابن **الأنباري** - لأنها تخامر العقل أي: تخالطه، يقال: خامره الداء أي: خالطه.

والرابع: لأنها تترك حتى تدرك، ومنه: «اختمر العجين» أي: بلغ إدراكه، وخمر الرأي أي: تركه حتى ظهر له فيه وجه الصواب، وهذه أقوال متقاربة. وعلى هذه الأقوال كلها تكون الخمر في الأصل مصدرا مرادا به اسم الفاعل أو اسم المفعول.

والميسر: القمار، مفعل من اليسر، يقال: يسر ييسر. قال علقمة:

٩٤٣ - لو ييسرون بخيل قد يسرت بها ... وكل ما يسر الأقوام مغروم

وقال آخر:

٩٤٤ - أقول لهم بالشعب إذ ييسرونني ... ألم تيئسوا أني ابن فارس زهدم

وفي اشتقاقه أربعة أقوال، أحدها: من اليسر وهو السهولة، لأن أخذه سهل. الثاني: من اليسار وهو الغنى، لأنه يسلبه يساره، الثالثة: من يسر لي كذا أي: وجب، حكاه الطبري عن مجاهد. ورد ابن عطية عليه. الرابع: من يسر إذا جزر، والياسر الجازر، وهو الذي يجزىء الجزور أجزاء. قال ابن عطية: «وسميت الجزور التي يستهم عليها ميسرا لأنها موضع". (٢)

٩٥. ٨-"إن شاء الله تعالى: وقدره أبو البقاء:» اعجبوا للفقراء «وفيه نظر، لأنه لا دلالة من سياق الكلام على العجب، وقدره الزمخشري:» اعمدوا أو اجعلوا ما تنفقون «والأحسن من ذلك ما قدره

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٤/٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٠٥/٢

مكي، لكن فيه ما تقدم.

الثاني: أن هذا الجار خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الصدقات أو النفقات التي تنفقونها للفقراء، وهو في المعنى جواب لسؤال مقدر، كأنهم لما حثوا على الصدقات قالوا: فلمن هي؟ فأحثوا بأنها لهؤلاء، وفيها فائدة بيان مصرف الصدقات. وهذا اختيار ابن **الأنباري** قال:» كما تقول: «عاقل لبيب» ، وقد تقدم وصف رجل، أي: الموصوف عاقل، وتكتبون على الأكياس: «ألفان ومئتان» ، أي: الذي في الكيس ألفان. وأنشد:

١٠٨١ - تسألني عن زوجها أي فتى ... خب جروز وإذا جاع بكى

يريد: هو خب.

الثالث: أن اللام تتعلق بقوله: ﴿إن تبدوا الصدقات﴾ [البقرة: ٢٧١] وهو مذهب القفال، واستبعده الناس لكثرة الفواصل.

الرابع: أنه متعلق بقوله: ﴿وما تنفقوا من خير﴾ وفي هذا نظر من حيث إنه يلزم فيه الفصل بين فعل الشرط وبين معموله بجملة الجواب، فيصير نظير قولك: «من يكرم أحسن إليه زيدا. وقد صرح بالمنع من ذلك - معللا بما ذكرته - الواحدي فقال:» ولا يجوز أن يكون العامل في هذه اللام «تنفقوا»". (١)

٩٦. ٩-"وأما الزمخشري فكأنه لم يرتض تشبيه الزجاج، فإنه قال: «وقيل: هو نفي للسؤال، والإلحاف جميعا كقوله:

على لاحب لا يهتدى بمناره ... .

يريد نفي المنار والاهتداء به» .

وطريق أبي إسحاق الزجاج هذه قد قبلها الناس ونصروها واستحسنوا تنظيرها بالبيت كالفارسي وأبي بكر بن **الأنباري**، قال أبو علي: «لم يثبت في قوله: ﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾ مسألة فيهم، لأن المعنى: ليس منهم مسألة فيكون منهم إلحاف، ومثل ذلك قول الشاعر:

١٠٨٩ - لا يفزع الأرنب أهوالها ... ولا ترى الضب بها ينجحر

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/٦١٦

أي: ليس فيها أرنب فيفزع لهولها ولا ضب فينجحر، وليس المعنى أنه ينفي الفزع عن الأرنب والانجحار عن الضب. وقال أبو بكر: «تأويل الآية: لا يسألون البتة فيخرجهم السؤال في بعض الأوقات إلى الإلحاف؛ فجرى هذا مجرى قولك: / فلان لا يرجى خيره أي: لا خير عنده البتة فيرجى، وأنشد قول امرىء القيس:

١٠٩٠ – وصم صلاب ما يقين من الوجى ... كأن مكان الردف منه على رال

أي: ليس بهن وجى فيشتكين من أجله، وقال الأعشى:

١٠٩١ –". (١)

٩٧. ١٠–"كأنه قيل: ما أم الكتاب؟»] فقال: هن أم الكتاب، كما يقال: من نظير زيد؟ فيقول قوم: «نحن نظيره» كأنهم حكوا ذلك اللفظ، وهذا على قولهم: «دعني من تمرتان» أي: «مما يقال له تمرتان» . قال ابن الأنباري: «وهذا بعيد من الصواب في الآية، لأن الإضمار لم يقم عليه دليل، ولم تدع إليه حاجة» وقيل: لأنه بمعنى أصل الكتاب والأصل يوحد.

قوله: «وأخر» نسق على «آيات» ، و «متشابهات» نعت لأخر، وفي الحقيقة «أخر» نعت لمحذوف تقديره: وآيات أخر متشابهات. قال أبو البقاء: «فإن قيل: واحدة» متشابهات «متشابهة، وواحدة» أخر «أخرى، والواحدة هنا لا يصح أن توصف بهذا الواحد فلا يقال، أخرى متشابهة إلا أن يكون بعض الواحدة يشبه بعضا، وليس المعنى على ذلك/ وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى، فكيف صح وصف هذا الجمع بهذا الجمع، ولم يصح وصف مفرده بمفرده؟ قيل: التشابه لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا، فإذا اجتمعت الأشياء المشابهة كان كل واحد منها مشابها للآخر، فلما لم يصح التشابه إلا في حالة الاجتماع وصف الجمع بالجمع لأن كل واحد منها يشابه باقيها، فأما الواحد فلا يصح فيه هذا المعنى، ونظيره قوله: ﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾ [القصص: ١٥] فثنى الضمير وإن كان الواحد لا يقتتل. قلت: يعني أنه ليس من شرط صحة الوصف في التثنية أو الجمع صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات، وإن كان الأصل ذلك، كما أنه لا يشترط في إسناد الفعل إلى المثنى والمجموع صحة إسناده لى كل واحد على حدته.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٢٥/٢

وقريب من ذلك قوله: ﴿حآفين من حول العرش﴾ [الزمر: ٧٥] قيل: ليس لحافين مفرد". (١)

٩٨. ١١-"قوله تعالى: ﴿يوم تجد﴾ : في ناصبة أوجه، أحدها: أنه منصوب بقدير، أي قدير في ذلك اليوم العظيم، لا يقال: يلزم من ذلك تقييد قدرته بزمان، لأنه إذا قدر في ذلك اليوم الذي يسلب كل أحد قدرته فلأن يقدر في غيره بطريق أولى وأحرى، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن **الأنباري**.
الثاني: أنه منصوب بيحذركم أي: يخوفكم عقابه في ذلك اليوم، وإلى [هذا] نحا أبو إسحاق، ورجحه. ولا يجوز أن ينتصب بيحذركم المتأخرة. قال ابن **الأنباري**: «لأنه لا يجوز أن يكون» اليوم منصوبا بيحذركم المذكور في هذه الآية، لأن واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعلى ما ذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرف وناصبه معترضا، وهو كلام طويل، والفصل بمثله مستبعد، هذا من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فلا يصح، لأن التخويف موجود، واليوم موعود فكيف يتلاقيان «.
الثالث: أن يكون بالمصير، وإليه نحا الزجاج أيضا وابن **الأنباري**". (٢)

٩٩. ١٢-"١٢٨٧ - وبالطويل العمر ... عمرا حيدرا
الأصل: وبالعمر الطويل، هذا في المعارف، وأما في النكرات فينصبون الصفة حالا.
وقال الشيخ: «ولا يصح أن يكون» المسيح «في هذا التركيب صفة لأن المخبر به على هذا لفظ، والمسيح من صفة المدلول لا من صفة الدال، إذ لفظ عيسى ليس المسيح، ومن قال: إنهما اسمان قال: فقدم المسيح على عيسى لشهرته. قال ابن **الأنباري**:» وإنما قدم بدىء بلقبه لأن المسيح أشهر من عيسى لأنه قل أن يقع على سمى يشتبه به، وعيسى قد يقع على عدد كثير فقدمه لشهرته، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهر من أسمائهم «، فهذا يدل على أن المسيح عند ابن **الأنباري** [لقب] لا اسم. وقال أبو إسحاق:» وعيسى معرب من أيسوع وإن جعلته عربيا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة، لأن فيه ألف التأنيث، ويكون مشتقا من عاسه يعوسه إذا ساسه، وقام عليه «، وقال الزمخشري:» ومشتقهما يعني المسيح وعيسى من المسح والعيس كالراقم على الماء «. وقد تقدم الكلام على عيسى ومريم واشتقاقهما وما ذكر الناس في ذلك في سورة البقرة فأغنى عن إعادته.

---
(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٦/٣
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١١٤/٣

قوله: ﴿وجيها﴾ حال وكذلك قوله: ﴿ومن المقربين﴾ .". (١)

١٠٠. ١٣-"الحور وهو تبييض الأثواب وغيرها. وقال الضحاك:» هم الغسالون، وهم بلغة النبط: هواري بالهاء مكان الحاء «، قال ابن **الأنباري:»** فمن قال بهذا القول قال: هذا حرف اشتركت فيه لغة العرب ولغة النبط، وهو قول مقاتل بن سليمان: إن الحواريين هم القصارون «. وقيل: هم المجاهدون كذا نقله ابن **الأنباري** وأنشد:

١٣١٠ - ونحن أناس تملأ البيض هامنا ... ونحن الحواريون يوم نزاحف

جماجمنا يوم اللقاء تراسنا ... إلى الموت نمشي ليس فينا تجانف

قال الواحدي:» والمختار من هذه الأقوال عند أهل اللغة أن هذا الاسم لزمهم للبياض «، ثم ذكر ما ذكرته عن أبي عبيد.

وقال الراغب:» حورت الشيء بيضته ودورته، ومنه: الخبز الحواري، والحواريون: أنصار عيسى، وقيل: اشتقاقهم من حار يحور أي: رجع، قال تعالى: ﴿إنه ظن أن لن يحور﴾ [الإنشقاق: ٤] أي: لن يرجع، فكأنهم الراجعون إلى الله تعالى، يقال: حار يحور حورا أي: رجع، وحار يحور حورا إذا تردد في مكان، ومنه: حار الماء في الغدير، وحار في أمره وتحير فيه وأصله: تحيور، فقلبت الواو ياء فوزنه تفيعل لا تفعل، إذ لو كان تفعل لقيل: تحور نحو: تجوز، ومنه قيل للعود الذي عليه البكرة: محور لتردده، ومحارة الأذن لظاهره المنقعر تشبيها بمحارة الماء لتردد الهواء بالصوت فيه كتردد الماء". (٢)

١٠١. ١٤-"الإخبار بالواضح، لأنه معلوم أن ما حرم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة» . والثاني: أنها تتعلق بقوله: كان حلا «قال الشيخ:» ويظهر أنه متعلق بقوله ﴿كان حلا لبني إسرائيل﴾ أي: من قبل أن تنزل التوراة، وفصل بالاستثناء إذ هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان ظرفا أو مجرورا أو حالا نحو: «ما حبس إلا زيد عندك، وما أوى إلا عمرو إليك، وما جاء إلا زيد ضاحكا» وأجاز الكسائي ذلك في المنصوب مطلقا نحو: ما ضرب إلا زيد عمرا، وأجاز هو

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٧٧/٣

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢١٠/٣

وابن الأنباري ذلك في المرفوع نحو: ما ضرب إلا زيدا عمرو، وأما تخريجه على غير مذهب الكسائي وأبي الحسن فيقدر له عامل من جنس ما قبله، وتقديره هنا: حل من قبل أن تنزل التوراة «.". (١)

١٠٢. ١٥-"وقيل: اسم لبطن مكة، وقيل: لمكان البيت، وقيل: للمسجد نفسه، وأيدوا هذا بأن التباك وهو الازدحام إنما يحصل عند الطواف، يقال: تباك الناس أي: ازدحموا. وهذا القول يفسده أن يكون الشيء ظرفا لنفسه، كذا قال بعضهم، وهو فاسد لأن البيت في المسجد حقيقة، وسميت بكة، لازدحام الناس، وقيل: لأنها تبك أعناق الجبابرة، أي تدقها، وسميت مكة من قولهم: «تمككت المخ من العظم» إذ استقصيته ولم تترك منه شيئا، ومنه «امتك الفصيل ما في ضرع أمه» إذا لم يترك فيه لبنا، وروي أنه قال: «لا تمككوا على غرمائكم» .

ثم في تسميتها بذلك أوجه، فقال ابن الأنباري: «سميت بذلك لقلة مائها وزرعها وقلة خصبها، فهي مأخوذة من» مككت العظم «إذا لم تترك فيه شيئا. وقيل: لأن من ظلم فيها مكه الله أي استقصاه بالهلاك. وقيل: لأنها وسط الأرض كالمخ وسط العظم، وهذا قول الخليل بن أحمد، وهو حسن. والمكوك كأس يشرب به ويكال به كالصواع.

قوله: ﴿مباركا وهدى﴾ حالان: إما من المضمر في» وضع «كذا أعربه أبو البقاء وغيره، وفيه نظر، من حيث إنه يلزم الفصل بين الحال وبين العامل فيها بأجنبي، وهو خبر إن، وذلك غير جائز لأن الخبر معمول لإن، فإن أضمرت عاملا وهو» وضع «بعد» للذي ببكة «أي و» وضع «جاز، والذي حمل على ذلك ما يعطيه تفسير أمير المؤمنين من أنه وضع بهذا القيد.". (٢)

١٠٣. ١٦-"ابغني كذا «بوصل. الألف أي: اطلبه لي و» أبغني كذا «بقطع الألف أي: أعني على طلبه، قال الأنباري:» البغي يقتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بغيت المال والأجر والثواب، وههنا أريد: يبغون لها عوجا، فلما سقطت اللام عمل الفعل فيما بعدها كما قالوا: «وهبتك درهما» يريدون: وهبت لك، ومثله: «صدتك ظبيا» أي: صدت لك، قال الشاعر:

١٣٦٣ - فتولى غلامهم ثم نادى ... أظليما أصيدكم أم حمارا

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣١٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣١٥

يريد: أصيد لكم ظليما ومثله: «جنيتك كمأة وجنيتك رطبا» والأصل: جنيت لك، فحذف ونصب .»

والثاني: أنه حال من فاعل» يبغونها «وذلك أن يراد ب» تبغون «معنى تتعدون، والبغي التعدي، والمعنى: تبغون عليها أو فيها. قال الزجاج:» كأنه قال: تبغونها ضالين «.

والعوج بالكسر والعوج بالفتح الميل، ولكن العرب فرقوا بينهما، فخصوا المكسور بالمعاني والمفتوح بالأعيان، تقول: في دينه وكلامه عوج بالكسر، وفي الجدار عوج بالفتح. قال أبو عبيدة:» العوج بالكسر الميل في الدين والكلام والعمل، وبالفتح في الحائط والجذع «وقال أبو إسحاق:» بالكسر فيما لا ترى له شخصا، وبالفتح فيما له شخص وقال صاحب «المجمل» :". (١)

١٠٤. ١٧-"قطع طرفا منهم أو هزمهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا ورجعوا، أو يعذبهم إن تمادوا على كفرهم، وإلى هذا التخريج ذهب جماعة من النحاة كالفراء والزجاج.

والثاني: أن «أو» هنا بمعنى «إلا أن» كقولهم: «لألزمنك أو تقضيني حقي» أي: إلا أن تقضيني.

الثالث: [أن] «أو» بمعنى «حتى» أي: ليس لك من الأمر شيء حتى يتوب. وعلى هذين القولين فالكلام متصل بقوله: «ليس لك من الأمر شيء» والمعنى: / ليس لك من الأمر شيء إلا أن يتوب عليهم بالإسلام فيحصل لك سرور بهدايتهم إليه أو يعذبهم بقتل أو نار في الآخرة. فيتشفى بهم. وممن ذهب إلى ذلك الفراء وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء: «ومثل هذا الكلام:» لأذمنك أو تعطيني «على معنى: إلا أن تعطيني، وحتى تعطيني. وأنشد ابن الأنباري في ذلك قول امرىء القيس:

١٤٢٥ - فقلت له لا تبك عينك إنما ... تحاول ملكا أو تموت فتعذرا

أراد: حتى تموت، أو: إلا أن تموت» قلت: وفي تقديره بيت امرىء القيس ب «حتى» نظر، إذ ليس المعنى عليه؛ لأنه لم يفعل ذلك لأجل هذه الغاية والنحويون لم يقدروه إلا بمعنى «إلا» .". (٢)

١٠٥. ١٨-"١٤٤٢ - يرد المياه فلا يزال مداولا ... في الناس بين تمثل وسماع

وأدال فلان فلانا جعل له دولة، ويقال: دولة ودولة بضم الفاء وفتحها، وقد قرىء بهما في سورة

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣٢٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣٩٢

الحشر كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

واختلف الناس: هل اللفظتان بمعنى أم بينهما فرق؟ فذهب بعضهم كالراغب وغيره إلى أنهما سيان، فيكون في المصدر لغتان. وقال غير هؤلاء: «بينهما فرق» واختلفت أقوال هؤلاء فقال بعضهم: «الدولة» بالفتح في الحرب والجاه، وبالضم في المال، وهذا ترده القراءاتان في سورة الحشر. وقيل: بالضم اسم الشيء المتداول، وبالفتح نفس المصدر وهذا قريب. وقيل: الدولة بالضم هي المصدر، وبالفتح الفعلة الواحدة فلذلك يقال «في دولة فلان» لأنها مرة في الدهر. والدور والدول متقاربان في المعنى ولكن بينهما عموم وخصوص فإن الدور أعم من الدول؛ لأن الدول باللام لا يكون إلا في الحظوظ الدنيوية. والدولول: الداهية، والجمع: دأليل.

قوله: ﴿وليعلم الله﴾ ذكر أبو بكر بن **الأنباري** في تعلق هذه اللام وجهين، قال: «أحدهما: أن اللام صلة لفعل مضمر يدل عليه أول الكلام بتقدير: وليعلم الله الذين آمنوا نداولها. والثاني: أن العامل فيه» نداولها «المذكور بتقدير: نداولها بين الناس لنظهر أمرهم ولنبين أعمالهم، وليعلم الله الذين آمنوا، فلما ظهر معنى اللام المضمرة في» ليظهر «و» ليبين «جرت مجرى الظاهرة فجاز العطف عليها.

وجوز أبو البقاء وجها وهو أن تكون الواو زائدة، وعلى هذا فاللام". (١)

١٠٦. ١٩-"العلل. والتمحيص: التخليص من الشيء، وقيل: المحص كالفحص، ولكن الفحص يقال في إبراز شيء من أثناء ما يختلط به وهو منفصل، والمحص يقال في إبرازه عما هو متصل به، يقال: محصت الذهب ومحصته إذا أزلت عنه ما يشوبه من خبث. ومحص الثوب: إذا أزال عنه زئبره، ومحص الحبل أي أخلق حتى ذهب عنه زئبره، ومحص الظبي: عدا، فمحص بالتخفيف يكون قاصرا ومتعديا، هكذا روى الزجاج هذه اللفظة: «الحبل» ، ورواها النقاش: «محص الجمل» إذا ذهب وبره/ وأملس، والمعنيان واضحان.

وقال الخليل: «التمحيص: التخليص من الشيء المعيب. وقيل: هو الابتلاء والاختبار» وأنشد:

١٤٤٣ - رأيت فضيلا كان شيئا ملففا ... فكشفه التمحيص حتى بداليا

وروى الواحدي عن المبرد بسند متصل: محص الحبل يمحص محصا إذا ذهب زئبره حتى تملص، وحبل محيص ومليص بمعنى واحد. قال: «يستحب في الفرس أن تمحص قوائمه أي: تخلص، وأنشد ابن

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٤٠٥

الأنباري على ذلك يصف فرسا:". (١)

١٠٧. ٢٠-"تمنون لقاء الموت كقولك: «رهبت العدو لقاءه» . وقرأ الزهري والنخعي: «تلاقوه» ومعناه معنى «تلقوه» لأن «لقي» يستدعي أن يكون بين اثنين عادة وإن لم يكن على المفاعلة.

قوله: ﴿فقد رأيتموه﴾ الظاهر أن الرؤية بصرية فتكفي بمفعول واحد، وجوزوا أن تكون علمية فتحتاج إلى مفعول ثان هو محذوف أي: فقد علمتموه حاضرا أي: الموت، إلا أن حذف أحد المفعولين في باب «ظن» ليس بالسهل، حتى إن بعضهم يخصه بالضرورة كقول عنترة:

١٤٥١ - ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

أي: فلا تظني غيره واقعا مني.

قوله: ﴿وأنتم تنظرون﴾ يجوز أن تكون حالية، وهي حال مؤكدة رفعت ما تحتمله الرؤية من المجاز أو الاشتراك، أي: بينهما وبين رؤية القلب، ويجوز أن تكون مستأنفة، بمعنى: وأنتم تنظرون في فعلكم الآن بعد انقضاء الحرب هل وفيتم أو خالفتم؟ وقال ابن **الأنباري**: «رأيتموه» أي: قابلتموه وأنتم تنظرون بعيونكم، ولهذه العلة ذكر النظر بعد الرؤية حين اختلف معناهما، لأن الأول بمعنى المقابلة والمواجهة، والثاني: بمعنى رؤية العين «وهذا غير معروف عند أهل اللسان، أعني إطلاق الرؤية على المقابلة والمواجهة، وعلى تقدير صحته فتكون الجملة من قوله: ﴿وأنتم تنظرون﴾ جملة حالية مبينة لا مؤكدة؛ لأنها أفادت معنى زائدا على معنى عاملها، ويجوز أن يقدر". (٢)

١٠٨. ٢١-"للظن تقول: «قتلت هذا الأمر علما ويقينا» أي: تحققت، فكأنه قيل: وما صح ظنهم عندهم وما تحققوه يقينا ولا قطعوا الظن باليقين.

قوله: ﴿يقينا﴾ فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف أي: قتلا يقينا. الثاني: أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجازه، لأنه في معناه أي: وما تيقنوه يقينا. الثالث: أنه حال من فاعل «قتلوه» أيك وما قتلوه متيقنين لقتله. الرابع: أنه منصوب بفعل من لفظه حذف للدلالة عليه. أي: ما تيقنوه يقينا، ويكون مؤكدا لمضمون الجملة المنفية قبله. وقدر أبو البقاء العامل على هذا الوجه مثبتا

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٠٧/٣

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤١٣/٣

فقال: «تقديره: تيقنوا ذلك يقنيا» وفيه نظر. الخامس – وينقل عن ابي بكر بن الأنباري– أنه منصوب بما بعد «بل» من قوله: ﴿رفعه الله﴾ وأن في الكلام تقديما وتأخيرا أي: بل رفعه الله إليه يقينا، وهذا قد نص الخليل فمن دونه على منعه، أي: إن «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي ألا يصح عنه، وقوله: ﴿بل رفعه الله إليه﴾ رد لما ادعوه من قتله وصلبه. والضمير في «إليه» عائد على «الله» على حذف مضاف أي: إلى سمائه ومحل أمره ونهيه.". (١)

١٠٩. ٢٢–"[وكقوله:]

١٧٣ – ٨–. . . . . وألفى قولها كذبا ومينا

أو مختلفان؟ فالشرعة ابتداء الطريق، والمنهاج الطريق المستمر، قاله المبرد، أو الشرعة الطريق واضحا كان أو غير واضح، والمنهاج الطريق الواضح فقط، فالأول أعم، قاله ابن الأنباري، أو الدين والدليل؟ خلاف مشهور.

قوله: ﴿ولكن ليبلوكم﴾ متعلق بمحذوف فقدره أبو البقاء «ولكن فرقكم ليبلوكم» وقدره غيره: «ولكن لم يشأ جعلكم أمة واحدة» وهذا أحسن لدلالة اللفظ والمعنى عليه. و «جميعا» حال من «كم» في «مرجعكم» ، والعامل في هذه الحال: إما المصدر المضاف إلى «كم» فإن «كم» يحتمل أن يكون فاعلا، والمصدر ينحل لحرف مصدري وفعل مبني للفاعل، والأصل: «ترجعون جميعا» ويحتمل أن يكون معفولا لم يسم فاعله على أن المصدر ينحل لفعل مبني للمفعول أي: يرجعكم الله، وقد صرح بالمعنيين في مواضع، وإما أن يعمل فيها الاستقرار المقدرفي الجار وهو «إليه» ، و «إليه مرجعكم» يحتمل أن يكون من باب الجمل الفعلية أو الجمل الاسمية، وهذا واضح بما تقدم في نظائره، و «فينبئكم» هنا من «نبا» غير متضمنة معنى «أعلم» فلذلك تعدت لواحد بنفسها وللآخر بحرف الجر.". (٢)

١١٠. ٢٣–"نعمت الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: ٣٤] وليس بجمع» عبد «لأنه ليس في أبنية الجمع مثله. قال:» وقد جاء على فعل لأنه بناء يراد به الكثرة والمبالغة في نحو يقظ وندس كأنه قد ذهب

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/١٤٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٢٩٣

في عبادة الطاغوت كل مذهب، وبهذا المعنى أجاب الزمخشري أيضا، قال – رحمه الله تعالى –: «معناه الغلو في العبودية كقولهم:» رجل حذر وفطن «للبليغ في الحذر والفطنة، وأنشد لطرفة:

١٧٥ – ٠– أبني لبيني إن أمكم ... أمة، وإن أباكم عبد

وقد سبقهما إلى هذا التوجيه أبو إسحاق، وأبو بكر بن **الأنباري**، قال أبو بكر:» وضمت الباء للمبالغة كقولهم للفطن: «فطن» وللحذر: «حذر» ، يضمون العين للمبالغة، قال أوس بن حجر:

–أبني لبينى إن أمكم ... أمة، وإن أباكم عبد

فضم الباء، قلت: كذا نسب البيت لابن جحر، وقد قدمت أنه لطرفة، وممن نسبه لطرفة الشيخ شهاب الدين أبو شامة. وقال أبو إسحاق: «ووجه قراءة حمزة أن الاسم بني على فعل كما تقول:» رجل حذر «وتأويله أنه مبالغ في الحذر / فتأويل» عبد «أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان، وكأن هذا اللفظ لفظ واحد يدل على الجمع كما تقول للقوم» عبد العصا «تريد عبيد العصا،". (١)

١١١. ٢٤–"قال ابن **الأنباري**: «لا يجوز لأحد أن يتوهم على الحواريين أنهم شكوا في قدرة الله تعالى» وبهذا يظهر أن قول الزمخشري أنهم ليسا مؤمنين ليس بجيد وكأنه خارق للإجماع. قال ابن عطية: «ولا خلاف أحفظه أنهم كانوا مؤمنين» . وأما القراءة الأولى فلا تدل له لأن الناس أجابوا عن ذلك باجوبة منها: أن معناه: هل يسهل عليك أن تسأل ربك، كقولك لآخر: هل تستطيع أن تقوم؟ وأنت تعلم استطاعته لذلك. ومنها: أنهم سألوه سؤال مستخبر: هل ينزل أم لا، فإن كان ينزل فاسأله لنا.

ومنها: أن المعنى هل يفعل ذلك وهل يقع منه إجابة لذلك؟ ومنه ما قيل لعبد الله بن زيد: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ أي هل تحب ذلك؟ وقيل: المعنى: هل يطلب ربك الطاعة من نزول المائدة؟ قال أبو شامة: «مثل ذلك في الإشكال ما رواه الهيثم – وإن كان ضعيفا – عن ثابت عن أنس» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد أبا طالب في مرض فقال: يا بن أخي ادع ربك الذي تعبده فيعافيني. قال: اللهم اشف عمي، فقام أبو طالب كأنما نشط من عقال. فقال: يابن أخي إن ربك الذي تعبد ليطيعك. قال: وأنت يا عماه لو أطعته، أو: لئن أطعت الله ليطيعنك اي: ليجيبنك إلى مقصودك «. قلت: والذي حسن ذلك المقابلة منه صلى الله عليه

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٣٢٨

وسلم للفظ عمه كقوله: ﴿ومكروا ومكر الله﴾ [آل عمران: ٥٤] وقيل: التقدير: هل يطيع؟ فالسين زائدة كقولهم: استجاب وأجاب، قال:

١٨٤ - ٤- وداع دعا يا من يجيب إلى الندى ... فلم يستجبه عند ذاك مجيب". (١)

١١٢. ٢٥-"ينزل «بدلا من» ربك «بدل اشتمال، والتقدير: هل تستطيع أي: هل تطيق إنزال الله تعالى مائدة بسبب دعائك؟ وهو وجه حسن.

و» مائدة «مفعول» ينزل «والمائدة: الخوان عليه طعام، فإن لم يكن عليه طعام فليست بمائدة، هذا هو المشهور، إلا أن الراغب قال:» والمائدة: الطبق الذي عليه طعام، ويقال لكل واحد منها مائدة «وهو مخالف لما عليه المعظم، وهذه المسألة لها نظائر في اللغة، لا يقال للخوان مائدة إلا وعليه طعام وإلا فهو خوان، ولا يقال كأس إلا وفيها خمر وإلا فهي قدح، ولا يقال ذنوب وسجل إلا وفيه ماء، وإلا فهو دلو، ولا يقال جراب إلا وهو مدبوع وإلا فهو إهاب، ولا قلم إلا وهو مبري وإلا فهو أنبوب.

واختلف اللغويون في اشتقاقها فقال الزجاج: «هي من ماد يميد إذ تحرك، ومنه قوله: ﴿رواسي أن تميد بهم﴾ [الأنبياء: ٣١] ومنه: ميد البحر» وهو ما يصيب راكبه، فكأنها تميد بما عليها من الطعام، قال: «وهي فاعله على الأصل» وقال أبو عبيد: «هي فاعلة بمعنى مفعولة مشتقة من ماده بمعنى أعطاه، وامتاده بمعنى استعطاه فهي بمعنى مفعولة» قال: «كعيشة راضية» وأصلها أنها ميد بها صاحبها أي: أعطيها، والعرب تقول: ما دني فلان يميدني إذا أحسن إلي وأعطاني «وقال أبو بكر بن **الأنباري:»** سميت مائدة لأنها غياث وعطاء، من قول العرب: ماد فلان فلانا إذا أحسن إليه، وأنشد:

١٨٤ - ٦-". (٢)

١١٣. ٢٦-"والعيد مشتق من العود لأنه يعود كل سنة، قاله ثعلب عن ابن الأعرابي. وقال ابن **الأنباري:»** النحويون يقولون: يوم العيد، لأنه يعود بالفرح والسرور، وعند العرب لأنه يعد بالفرح والحزن، وكل ما عاد إليه في وقت فهو عيد، حتى قالوا للطيف عيد «قال الأعشى:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٠٠/٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٠٢/٤

١٨٤ - ٧- فواكبدي من لاعج الحب والهوى ... إذا اعتاد قلبي من أميمة عيدها

أي: طيفها، وقال تأبط شرا:

١٨٤ - ٨- يا عيد ما لك من شوق وإيراق ... .

وقال:

١٨٤ - ٩- عاد قلبي من الطويلة عيد ... .

وقال الراغب:» والعيدي حالة تعاود الإنسان، والعائدة: كل نفع يرجع إلى الإنسان بشيء، ومنه «العود» للبعير المسن: إما لمعاودته السير والعمل فهو بمعنى فاعل، وإما لمعاودة السنين وإياه ومرها عليه فهو بمعنى مفعول، قال: امرؤ القيس:

١٨٥ - ٠-". (١)

١١٤. ٢٧-"قوله تعالى: ﴿فإنك أنت العزيز الحكيم﴾ : تقدم نظيره، وهي في قراءة الناس ومصاحفهم «العزيز الحكيم» وفي مصحف ابن مسعود - وقرأ بها جماعة -: «الغفور الرحيم» ، وقد عبث بعض من لا يفهم كلام العرب بهذه الآية، وقال: «إنما كان المناسب ما في مصحف ابن مسعود» وخفي عليه أن المعنى متعلق بالشرطين جميعا، ويوضح هذا ما قاله أبو بكر بن **الأنباري**، فإن نقل هذه القراءة عن بعض الطاعنين ثم قال: «ومتى نقل ما قاله هذا الطاعن ضعف معناه، فإنه ينفرد» الغفور الرحيم «بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول تعلق، وهو على ما أنزل الله وعلى ما أجمع على قراءته المسلمون معروف بالشرطين كليهما: أولهما وآخرها، إذ تلخيصه: إن تعذبهم فأنت العزيز الحكيم، وإن تغفر لهم فأنت العزيز الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران، فكأن» العزيز الحكيم «أليق بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين، ولم يصلح» الغفور الرحيم «أن يحتمل من العموم ما احتمله» العزيز الحكيم «قلت:» وكلامه فيه دقة، وذلك أنه لا يريد بقوله «إنه معروف بالشرطين إلى آخره» أنه جواب لهما صناعة، لأن ذلك فاسد من حيث الصناعة العربية؛ فإن الأول قد أخذ جوابه وهو «فإنهم عبادك» وهو جواب مطابق فإن العبد قابل ليصرفه سيده كيف شاء، وإنما يريد بذلك أنه متعلق بهما من جهة المعنى. وقد أكثر الناس في الكلام على هذه الآية بما

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٥٠٤

لا يحتمله هذا الموضوع، وإنما تعرضت لبعضها لتعلقه بالقراءة الشاذة والرسم الشاذ.". (١)

١١٥. ٢٨-"متوهما يعطف هذا المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها عليه، والتقدير: يا ليتنا لنا رد وانتفاء تكذيب بآيات ربنا وكون من المؤمنين، أي: ليتنا لنا رد مع هذين الشيئين، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنيين أيضا، فهذه الثلاثة الأشياء: أعني الرد وعدم التكذيب والكون من المؤمنين متمناة بقيد الاجتماع، لا أن كل واحد متمنى وحده؛ لأنه كما قدمت لك: هذه الواو شرط إضمار «أن» بعدها: أن تصلح «مع» في مكانها، فالنصب يعين أحد محتملاتها في قولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وشبهه، والإشكال المتقدم وهو إدخال التكذيب على التمني وارد هنا، وقد تقدم جواب ذلك، إلا أن بعضه يتعذر ههنا: وهو كون لا نكذب، ونكون «متسأنفين سيقا لمجرد الإخبار، فبقي: إما لكون التمني دخله معنى الوعد، وإما أن قوله تعالى: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ ليس راجعا إلى تمنيهم، وإما لأن التمني يدخله التكذيب، وقد تقدم فساده.

وقال ابن الأنباري: «أكذبهم في معنى التمني؛ لأن تمنيهم راجع إلى معنى:» نحن لا نكذب إذا رددنا «فغلب عز وجل تأويل الكلام فأكذبهم، ولم يستعمل لفظ التمني» وهذا الذي قاله ابن الأنباري تقدم معناه بأوضح من هذا. قال الشيخ: «وكثيرا ما يوجد في كتب النحو أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني، كما قال الزمخشري:» وقرئ: ولا نكذب ونكون بالنصب بإضمار أن على جواب التمني، ومعناه: إن رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين «. قال:» وليس كما ذكر، فإن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأن الواو لا تقع [في] جواب الشرط فلا ينعقد". (٢)

١١٦. ٢٩-"مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو «مع» يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، وهي واو العطف يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة: وهي المعية ويميزها من الفاء تقدير «مع» موضعها، كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعل منصوب ميزها تقدير شرط قبلها أو حال مكانها. وشبهة من قال إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء فتوهم أنها

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥١٩/٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٨٨/٤

جواب. وقال سيبويه: «والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، والواو والفاء معناهما مختلفان، ألا ترى:

١٨٩ - ٥- لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... .

لو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد: لا تجمع النهي والإتيان وتقول:» لا تأكل السمك وتشرب اللبن «لو أدخلت الفاء فسد المعنى» قال الشيخ: «ويوضح لك أنها ليست بجواب انفراد الفاء دونها بأنها إذا حذفت انجزم الفعل بعدها بما قبلها لما تضمنه من معنى الشرط إلا في النفي، فإن ذلك لا يجوز» . قلت: قد سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخ الجماعة. قال أبو إسحاق: «نصب على الجواب بالواو في التمني كما تقول:» ليتك تصير إلينا ونكرمك «المعنى: ليت مصيرك يقع وإكرامنا، ويكون المعنى: ليت ردنا وقع وأن لا نكذب» .

وأما كون الواو ليست بمعنى الفاء فصحيح، على ذلك جمهور النحاة. إلى أني رأيت أبا بكر ابن الأنباري خرج النصب على وجهين، أحدهما: أن". (١)

١١٧. ٣٠-"أرأيتكن «ثم ذكر مذهب الفراء ثم قال:» وفيما ذكرنا إبطال لمذهبه «.

وقد انتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء بأن قال:» لو كانت الكاف توكيدا لوقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف، فلما فتحت التاء في خطاب الجمع ووقع ميسم الجمع لغيرها كان ذلك دليلا على أن الكاف غير توكيد. ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أرأيت، فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها «. وهذا الذي قاله أبو بكر باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، فإنها يقع عليها ميسم الجمع، ومع ذلك هي حرف.

وقال الفراء:» موضع الكاف نصب، وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، وهي بمنزلة الكاف في «دونك» إذا أغري بها، كما تقول: «دونك زيدا» فتجد الكاف في اللفظ خفضا وفي المعنى رفعا، لأنها مأمورة، فكذلك هذه الكاف موضعها نصب وتأويلها رفع «. قلت: وهذه الشبهة باطلة مما تقدم، والخلاف في» دونك «و» إليك «وبابهما مشهور تقدم التنبيه عليه غير مرة.

وقال الفراء أيضا كلاما حسنا رأيت أن أذكره فإنه مبين نافع، قال:» للعرب في «أرأيت» لغتان

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/٥٨٩

ومعنيان، أحدهما رؤية العين، فإذا أردت هذا عديت الرؤية بالضمير إلى المخطاب ويتصرف تصرف سائر الأفعال، تقول للرجل: «أرأيتك على غير هذه الحال» تريد: هل رأيت نفسك، ثم تثني وتجمع فتقول: أرأيتماكما، أرأيتموكم، أرأيتكن، والمعنى الآخر: أن تقول «أرأيتك» وأنت تريد معنى أخبرني، كقولك: أرأيتك إن فعلت كذا ماذا تفعل أي: أخبرني، وتترك التاء - إذا أردت هذا المعنى - موحدة على كل حال تقول:". (١)

١١٨. ٣١-"وقوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾ [الشعراء: ١٣] قالوا: تقديره: أبسبع، وأأفرح، وأذو، وأتلك. قال ابن الأنباري:» وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثم فاصل بين الخبر والاستفهام، يعني إن دل دليل لفظي كوجود «أم» في البيت الأول بخلاف ما بعده. والأفول: الغيبة والذهاب، يقال: أفل يأفل أفولا، قال ذو الرمة:

١٩٦٦ - ... مصابيح ليست باللواتي تقودها

نجوم ولا بالآفلات شموسها ... والإفال: صغار الغنم، والأفيل: الفصيل الضئيل.". (٢)

١١٩. ٣٢-"والثاني: أنها ضمير المصدر سكنت وصلا إجراء للوصل أيضا مجرى الوقف نحو: ﴿نؤته﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿فألقه﴾ [النمل: ٢٨] و ﴿أرجه﴾ [الأعراف: ١١١] ﴿نوله﴾ [النساء: ١١٥] ﴿ونصله﴾ [النساء: ١١٥] .

واختلف في المصدر الذي تعود عليه هذه الهاء فقيل: الهدى أي: اقتد الهدى، والمعنى: اقتد اقتداء الهدى، ويجوز أن يكون «الهدى» مفعولا من أجله أي: فبهداهم اقتد لأجل الهدى، وقيل: الاقتداء أي: اقتد الاقتداء. ومن إضمار المصدر قوله:

١٩٧٨ - هذا سراقة للقرآن يدرسه ... والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

أي: يدرس الدرس، ولا يجوز أن تكون الهاء ضمير القرآن، لأن الفعل قد تعدى له، وإنما زيدت اللام تقوية له حيث تقدم معموله ولذلك جعل النحاة نصب «زيدا» من «زيدا ضربته» بفعل مقدر خلافا للفراء. وقال ابن الأنباري: «إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل، وإن الأصل: اقتد اقتد، ثم

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٢١/٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٣/٥

جعل المصدر بدلا من الفعل الثاني ثم أضمر فاتصل بالأول.

وأما قراءة ابن عامر فالظاهر فيها أنها ضمير وحركت بالكسر من غير وصل، وهو الذي يسميه القراء الاختلاس تارة، وبالصلة وهو المسمى إشباعا أخرى كما قرئ:» أرجه «ونحوه، وإذا تقرر هذا فقول ابن مجاهد عن". (١)

١٢٠. ٣٣-"وجنات «بالرفع وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف. واختلفت عبارة المعربين في تقديره: فمنهم من قدره متقدما، ومنهم من قدره متأخرا، فقدره الزمخشري متقدما أي: وثم جنات، وقدره أبو البقاء» ومن الكرم جنات «، وهذا تقدير حسن لمقابلة قوله» ومن النخل «أي: من النخل كذا ومن الكرم كذا، وقدره النحاس» ولهم جنات «، وقدره ابن عطية:» ولكم جنات «، ونظيره قراءة ﴿وحور عين﴾ [الواقعة: ٢٢] بعد قوله: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب﴾ أي: ولهم حور عين، ومثل هذا اتفق على جوازه سيبويه والكسائي والفراء.

وقدره متأخرا فقال: أي وجنات من أعناب أخرجناها. قال الشيخ: «ودل على تقديره [قوله] قبل» فأخرجنا «كما تقول: أكرمت عبد الله وأخوه أي: وأخوه أكرمته» . قلت: وهذا التقدير سبقه إليه ابن الأنباري، فإنه قال: «الجنات» رفعت بمضمر بعدها تأويلها: وجنات من أعناب أخرجناها، فجرى مجرى قول العرب: «أكرمت عبد الله وأخوه» تريد: وأخوه أكرمته. قال الفرزدق:

٢٠٢٠ - غداة أحلت لابن أصرم طعنة ... حصين عبيطات السدائف والخمر". (٢)

١٢١. ٣٤-"فرفع «الخمر» وهي مفعولة، على معنى: والخمر أحلها الطعنة. الوجه الثاني: أن يرتفع عطفا على «قنوان» ، تغليبا للجوار، كما قال الشاعر:

٢٠٢١ -. . . . . وزججن الحواجب والعيونا

فنسق «العيون» على «الحواجب» تغليبا للمجاورة، والعيون لا تزجج، كما أن الجنات من الأعناب لا يكن من الطلع، هذا نص مذهب ابن الأنباري أيضا، فتحصل له في الآية مذهبان، وفي الجملة فالجواب ضعيف، وقد تقدم أنه من خصائص النعت.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٧٦

والثالث: أن يعطف على «قنوان» . قال الزمخشري: «على معنى: محاطة أو مخرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب أي: من نبات أعناب. قال الشيخ:» وهذا العطف هو على أن لا يلحظ فيه قيد من النخل فكأنه قال: ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة كما تقول: «من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان» . قلت: وقد ذكر الطبري أيضا هذا الوجه أعني عطفها على «قنوان» ، وضعفه ابن عطية، كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبي القاسم من المعنى المشار إليه، ومنع أبو البقاء عطفه على «قنوان» قال: «لأن العنب لا يخرج من النخل» . وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة. قال أبو حاتم: «هذه القراءة محال؛ لأن الجنات من الأعناب. لا تكون من النخل» . قلت: أما جواب أبي البقاء فيما قاله الزمخشري، وأما جواب أبي عبيد وأبي حاتم فيما تقدم من توجيه الرفع. و «من أعناب» صفة لجنات فتكون في محل رفع ونصب بحسب القراءتين، وتتعلق بمحذوف.". (١)

١٢٢. ٣٥-"على أن لام «ليقولوا» علة مجازية.

وجوز بعضهم أن تكون هذه اللام نسقا على علة محذوفة. قال ابن **الأنباري**: «دخلت الواو في» وليقولوا «عطفا على مضمر، التقدير: وكذلك نصرف الآيات لنلزمهم الحجة وليقولوا» . قلت: وعلى هذا فاللام متعلقة بفعل التصريف من حيث المعنى ولذلك قدره من قدره متأخرا ب «نصرف» . وقال الشيخ: «ولا يتعين ما ذكره المعربون والمفسرون من أن اللام لام كي أو لام الصيرورة، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها، ويؤيده قراءة من سكن اللام، والمعنى عليه يتمكن، كأنه قيل: وكذلك نصرف الآيات وليقولوا هم ما يقولون من كونها درستها وتعلمتها أو درست هي أي: بليت وقدمت، فإنه لا يحتفل بهم ولا يلتفت إلى قولهم، وهو أمر معناه الوعيد والتهديد وعدم الاكتراث بقولهم أي: نصرفها وليدعوا فيها ما شاؤوا، فإنه لا اكتراث بدعواهم» .

وفيه نظر من حيث إن المعنى على ما قاله الناس وفهموه، وأيضا فإن بعده/ ولنبينه وهو نص في لام كي، وأما تسكين اللام في القراءة الشاذة فلا يدل لاحتمال أن تكون لام كي سكنت إجراء للكلمة مجرى كتف وكبد. وقد رد الشيخ على الزمخشري حيث قال: «وليقولوا جوابه محذوف» فقال: «وتسميته ما يتعلق به قوله» وليقولوا «جوابا اصطلاح غريب، لا يقال في» جئت «من قولك» جئت لتقوم «إنه جواب» . قلت: هذه العبارة قد تكررت للزمخشري وسيأتي ذلك في قوله ﴿ولتصغى﴾

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٧٧

[الأنعام: ١١٣] أيضا. وقال الشيخ هناك: «وهذا اصطلاح غريب» ، والذي يظهر أنه إنما يسمي هذا النحو جوابا لأنه يقع جوابا لسائل. تقول: أين الذي يتعلق به هذا الجار؟ فيجاب به، فسمي جوابا". (١)

١٢٣. ٣٦-"قوله تعالى: ﴿قبلا﴾ : قرأ نافع وابن عامر «قبلا» هنا وفي الكهف بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون هنا وفي الكهف بضمها، وأبو عمرو وابن كثير بضمها هنا وكسر القاف وفتح الباء في الكهف، وقرأ الحسن البصري وأبو حيوة وأبو رجاء بالضم والسكون. وقرأ أبي والأعمش «قبيلا» بياء مثناة من تحت بعد باء موحدة مكسورة. وقرأ طلحة بن مصرف «قبلا» بفتح القاف وسكون الباء.

فأما قراءة نافع وابن عامر ففيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى مقابلة أي: معاينة ومشاهدة، وانتصابه على هذا على الحال، قاله أبو عبيدة والفراء والزجاج، ونقله الواحدي أيضا عن جميع أهل اللغة يقال: «لقيته قبلا» أي عيانا. وقال ابن **الأنباري**: «قال أبو ذر: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أنبيا كان آدم؟ فقال: نعم كان نبيا، كلمه الله قبلا» وبذلك فسرها ابن عباس وقتادة وابن زيد، ولم يحك الزمخشري غيره فهو مصدر في موضع الحال كما تقدم. والثاني: أنها بمعنى ناحية وجهه، قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد، وانتصابه حينئذ على الظرف كقولهم: لي قبل فلان دين،". (٢)

١٢٤. ٣٧-"تهديد كقوله: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [فصلت: ٤٠] ولم يحك التسكين في «لتصغى» ولا في «ليرضوه» .

و «ما» في ماهم مقترفون موصولة اسمية أو نكرة موصوفة أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على كلا القولين الأولين محذوف أي: ما هم مقترفوه. وقال أبو البقاء: «وأثبت النون لما حذفت الهاء» يريد أن الضمير المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع على حده تحذف له نون التثنية والجمع نحو: هذان ضارباه وهؤلاء ضاربوه، فإذا حذف الضمير زال الموجب فتعود النون، وهذا هو الأكثر أعني حذف النون مع اتصال الضمير وقد ثبتت قال:

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩٥/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١١٢/٥

٢٠٤٠ - ولم يرتفق والناس محتضرونه ... جميعا وأيدي المعتفين رواهقه

وقال:

٢٠٤ - ١- هم الفاعلون الخير والآمرونه ... .

والاقتراف: الاكتساب، واقترف فلان لأهله أي: اكتسب، وأكثر ما يقال في الشر والذنب، ويطلق في الخير قال تعالى: ﴿ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا﴾ [الشورى: ٢٣] وقال ابن **الأنباري**: «قرف واقترف اكتسب. وأنشد:

٢٠٤٢ - وإني لآت ما أتيت وإنني ... لما اقترفت نفسي علي لراهب". (١)

١٢٥. ٣٨-"ساكنة ويكون فيه لغتان: التثقيل والتخفيف كميت وميت وهين وهين. وقيل: المخفف مصدر ضاق يضيق ضيقا كقوله تعالى: ﴿ولا تك في ضيق﴾ [النحل: ٢٧] يقال: ضاق يضيق ضيقا وضيقا بفتح الضاد وكسرها، وبالكسر قرأ ابن كثير في النحل والنمل، فعلى جعله مصدرا يجيء فيه الأوجه الثلاثة في المصدر الواقع وصفا لجثة نحو: رجل عدل، وهي حذف مضاف أو المبالغة أو وقوعه موقع اسم الفاعل أي: يجعل صدره ذا ضيق أو ضائقا أو نفس الضيق مبالغة، والذي يظهر من قراءة ابن كثير أنه عنده اسم صفة مخفف من فيعل وذلك أنه استغرب قراءته في مصدر هذا الفعل دون الفتح في سورة النحل والنمل، فلو كان هذا عنده مصدرا لكان الظاهر في قراءته الكسر كالموضعين المشار إليهما، وهذا من محاسن علم النحو والقراءات، والخلاف الجاري هنا جار في الفرقان. وقال الكسائي: / «الضيق بالتشديد في الأجرام، وبالتخفيف في المعاني» .

ووزن ضيق فيعل كميت وسيد عند جمهور النحويين ثم أدغم، ويجوز تخفيفه كما تقدم تحريره. قال الفارسي: «والياء مثل الواو في الحذف وإن لم تعتل بالقلب كما اعتلت الواو، أتبعت الياء الواو في هذا كما أتبعت في قولهم» اتسر «من اليسر فجعلت بمنزلة اتعد» . وقال ابن **الأنباري**: «الذي يثقل الياء يقول وزنه من الفعل فعيل، والأصل فيه ضييق على مثال كريم ونبيل، فجعلوا الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من حيث أعلوا ضاق يضيق، ثم أسقطوا الألف لسكونها وسكون ياء فعيل فأشفقوا من أن يلتبس فعيل ب» فعل، فزادوا ياء على الياء يكمل بها بناء الحرف ويقع بها فرق بين".

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٢٢

(١)

١٢٦. ٣٩-"قوله تعالى: ﴿وكذلك زين﴾ : هذا في محل نصب نعتا لمصدر محذوف كنظائره، فقدره الزمخشري تقديرين فقال: «ومثل ذلك التزيين وهو تزيين الشرك في قسمة القربان بين الله والآلهة، أو: ومثل ذلك التزيين البليغ الذي علم من الشياطين» . قال الشيخ: «قال ابن **الأنباري**: ويجوز أن يكون» كذلك «مستأنفا غير مشار به إلى ما قبله فيكون المعنى: وهكذا زين» قلت: والمنقول عن ابن **الأنباري** أنه مشار به إلى ما قبله، نقل الواحدي عنه أنه قال: «ذلك إشارة إلى ما نعاه الله عليهم من قسمهم ما قسموا بالجهل فكأنه قيل: ومثل ذلك الذي أتوه في القسم جهلا وخطأ زين لكثير من المشركين فشبه تزيين الشركاء بخطابهم في القسم، وهذا معنى قول الزجاج.

وفي هذه الآية قراءات كثيرة، والمتواتر منها ثنتان، الأولى: قرأ العامة» زين «مبنيا للفاعل و» قتل «نصب على المفعولية و» أولادهم «خفض بالإضافة، و» شركاؤهم «رفع على الفاعلية وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب. وقرأ ابن عامر:» زين «مبنيا للمفعول،» قتل «رفعا على ما لم يسم فاعله،»". (٢)

١٢٧. ٤٠-"وفي بيت الطرماح وهو قوله:

٢٠٦٩ - يطفن بحوزي المراتع لم ترع ... بواديه من قرع القسي الكنائن

وقال الزمخشري فأغلظ وأساء في عبارته «وأما قراءة ابن عامر فذكرها فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سميجا مردودا كما سمج ورد:

. . . . زج القلوص أبي مزاده

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته» ؟ الذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و «الشركاء» لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب «قلت: سيأتي بيان ما تمنى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر، وأنه قد قرأ به، فكأن الزمخشري لم يطلع على ذلك فلهذا تمناه.

وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعا لا ينبغي أن يلتفت إليها لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة على

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٤١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٦١

أئمة أكابر، وأيضا فقد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة: قال أبو بكر ابن الأنباري:» هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فصلت بين". (١)

١٢٨. ٤١-"بتمامه في موضعه، وإنما أخذت منه [بقدر] الحاجة هنا. فقوله» إن كل قراءة تابعة لرسم مصحفها «تشكل بما ذكرت لك من أن مصحف الحجازيين بالياء مع أنهم لم يقرؤوا بذلك. وقد نقل أبو عمرو الداني أن» شركائهم «بالياء إنما هو في مصحف الشام دون مصاحف الأمصار فقال:» في مصاحف أهل الشام «أولادهم شركائهم» بالياء وفي سائر المصاحف شركاؤهم بالواو «. قلت: هذا هو المشهور عند الناس أعني اختصاص الياء بمصاحف الضام، ولكن أبو البرهسم ثقة أيضا فنقبل ما ينقله. وقد تقدم قول الزمخشري:» والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء «.

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة:» ولا بعد فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظا فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديرا فإن المصدر لو كان منونا لجاز تقديم المفعول على فاعله نحو: «أعجبني ضرب عمرا زيد» فكذا في الإضافة وقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالى:

﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ [النساء: ١٥٥] ﴿فبما رحمة﴾ [آل عمران: ١٥٩] ف «ما» زائدة في اللفظ فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنى، والمفعول المقدم هو غير موضعه معنى فكأنه مؤخر لفظا، ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله لأنه ناف، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بإجماع، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع إليه فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟ ثم الذي حكاه ابن الأنباري يعني". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٦٦/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٧٦/٥

١٢٩. ٤٢-"إلى نفسه، لأن الأكل كما تقدم غير مرة أنه الثمر المأكول. قال الزمخشري في الأكل: «وهو ثمره الذي يؤكل» . وقال ابن الأنباري: «إن مختلفا نصب على القطع فكأنه قال: والنخل والزرع المختلف أكلهما» وهذا رأي الكوفيين وقد تقدم إيضاحه غير مرة.

وقوله: ﴿والزيتون والرمان﴾ إلى قوله: ﴿إذآ أثمر﴾ قد تقدم إيضاحه.

قوله «حصاده» قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء، والباقون بكسرها، وهما لغتان في المصدر لقولهم جداد وجداد، وقطاف وقطاف، وحران وحران. قال سيبويه: «جاؤوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فعال، وربما قالوا فيه فعال» يعني أن هذا مصدر خاص دال على معنى زائد على مطلق المصدر فإن المصدر الأصلي إنما هو الحصد، فالحصد ليس فيه دلالة على انتهاء زمان ولا عدمها بخلاف الحصاد والحصاد.

ونسب الفراء الكسر لأهل الحجاز/ والفتح لتميم ونجد. واختار أبو عبيد الفتح قال: «للفخامة، وإن كانت الأخرى فاشية غير مدفوعة» ، ومكي الكسر قال: «لأنه الأصل وعليه أكثر الجماعة» .

وقوله ﴿يوم حصاده﴾ فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب ب «آتوا» أي: أعطوا". (١)

١٣٠. ٤٣-"المعنى: أني آمرك بمجالسة واحد منهم، فإن جالست واحدا منهم فأنت مصيب، وإن جالست الجماعة فأنت مصيب. وأما قوله» فالأحسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل «فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء فإنه قال: و» أو «هنا بمعنى الواو لتفصيل مذاهبهم أو لاختلاف أماكنها، وقد ذكرناه في قوله ﴿كونوا هودا أو نصارى﴾ [البقرة: ١٣٥] . وقال ابن عطية ردا على هذا القول أعني كون الحوايا نسقا على شحومهما:» وعلى هذا تدخل الحوايا في التحريم، وهذا قول لا يعضده لا اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه «ولم يبين وجه الدفع فيهما. الثالث: أن» الحوايا «في محل نصب عطفا على المستثنى وهو ما حملت ظهورهما كأنه قيل: إلا ما حملت الظهور أو إلا الحوايا أو إلا ما اختلط، نقله مكي، وأبو البقاء بدأ به ثم قال:» وقيل: هو معطوف على الشحوم «. ونقل الواحدي عن الفراء أنه قال:» يجوز أن يكون في موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد أو شحوم الحوايا فيحذف الشحوم ويكتفي بالحوايا كما قال تعالى: ﴿وسئل القرية﴾ [يوسف: ٨٢] يريد أهلها، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١٨٩

٢١١٣ - لا يسمع المرء فيها ما يؤنسه ... بالليل إلا نئيم البوم والضوعا

فقال لي: نعم، يذهب إلى أن «الضوع» عطف على «النئيم»". (١)

١٣١. ٤٤-"ولم يعطف على «البوم» ، كما عطفت الحوايا على «ما» ولم تعطف على الظهور.

قلت: فمقتضى ما حكاه ابن **الأنباري** أن تكون «الحوايا» عطفا على «ما» المستثناة، وفي معنى ذلك قلق بين.

هذا ما يتعلق بإعرابها، وأما ما يتعلق بمدلولها فقيل: هي المباعر، وقيل: المصارين والأمعاء، وقيل: كل ما تحويه البطن فاجتمع واستدار، وقيل: هي الدوارة التي في بطن الشاة. واختلف في مفرد «الحوايا» فقيل: حاوية كضاربة وقيل: حوية كطريفة وقيل: حاوياء كقاصعاء. وقد جوز الفارسي أن يكون جمعا لكل واحد من الثلاثة يعني أنه صالح لذلك. وقال ابن الأعرابي: هي الحوية والحاوية ولم يذكر الحاوياء. وذكر ابن السكيت الثلاثة فقال «يقال: حاوية وحوايا مثل زاوية وزوايا، وراوية وروايا» ومنهم من يقول حوية وحوايا مثل الحوية التي توضع على ظهر البعير ويركب فوقها، ومنهم من يقول لواحدتها «حاوياء» وأنشد قول جرير:

٢١١٤ - تضغو الخنانيص والغول التي أكلت ... في حاوياء ردوم الليل مجعار

وأنشد أبو بكر ابن **الأنباري**:

٢١١٥ - كأن نقيق الحب في حاويائه ... فحيح الأفاعي أو نقيق العقارب

فإن كان مفردها حاوية فوزنها فواعل كضاربة وضوارب ونظيرها في". (٢)

١٣٢. ٤٥-"جماعة كما نقله ابن **الأنباري** ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذهن.

الخامس: أنها وما في حيزها في محل نصب أو جر على حذف لام العلة والتقدير: أتل ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا، وهذا منقول عن أبي إسحاق، إلا أن بعضهم استبعده من حيث إن ما بعده أمر معطوف بالواو ومناه معطوفة بالواو أيضا فلا يناسب أن يكون تبيينا لما حرم، أما الأمر فمن حيث

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٠٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٠٦

المعنى، وأما المناهي فمن حيث العطف.

السادس: أن تكون هي وما بعدها في محل نصب بإضمار فعل تقديره: أوصيكم أن لا تشركوا؛ لأن قوله» وبالوالدين إحسانا «محمول على أوصيكم بالوالدين إحسانا، وهو مذهب أبي إسحاق أيضا.

السابع: أن تكون» أن «وما في حيزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: المحرم أن لا تشركوا، أو المتلو أن لا تشركوا، إلا أن التقدير بنحو المتلو أحسن؛ لأنه لا يحوج إلى زيادة» لا «، والتقدير بالمحرم أن لا تشركوا يحوج إلى زيادتها لئلا يفسد المعنى.

الثامن: أنها في محل رفع أيضا على الابتداء، والخبر الجار قبله والتقدير: عليكم عدم الإشراك، ويكون الوقف على قوله» ربكم «كما تقدم في وجه الإغراء، وهذا مذهب لأبي بكر بن الأنباري فإنه قال:» ويجوز أن يكون في موضع رفع ب «على» كما تقول: عليكم الصيام والحج «.

التاسع: أن يكون في موضع رفع بالفاعلية بالجار قبلها، وهو ظاهر قول". (١)

١٣٣. ٤٦-"ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقر/ عليكم عدم الإشراك. وقد تحصلت في محل» أن لا تشركوا «على ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والجر، فالجر من وجه واحد وهو أن يكون على حذف حرف الجر على مذهب الخليل والكسائي، والرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، فمجموع ذلك عشرة أوجه تقدم تحريرها.

و «شيئا» فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول به. والثاني: أنه مصدر أي إشراكا أي: شيئا من الإشراك. وقوله ﴿وبالوالدين إحسانا﴾ تقدم تحريره في البقرة.

قوله: ﴿من إملاق﴾ «من» سببية متعلقة بالفعل المنهي عنه أي: لا تقتلوا أولادكم لأجل الإملاق. والإملاق: الفقر في قول ابن عباس. وقيل: الجوع بلغة لخم، نقله مؤرج. وقيل: الإسراف، أملق أي: أسرف في نفقته، قاله محمد بن نعيم الترمذي. وقيل الإنفاق، أملق ماله أي أنفقه قاله المنذر ابن سعيد. والإملاق: الإفساد أيضا قاله شمر، قال: «وأملق يكون قاصرا ومتعديا، أملق الرجل: إذا افتقر فهذا قاصر، وأملق ما عنده الدهر أي: أفسده» وأنشد النضر بن شميل على ذلك قول أوس بن حجر:

٢١١٩ - ولما رأيت العدم قيد نائلي ... وأملق ما عندي خطوب تنبل

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢١٧/٥

أي: تذهب بالمال. تنبلت بما عندي: أي ذهبت به.". (١)

١٣٤. ٤٧-"قوله تعالى: ﴿إلا بالتي هي أحسن﴾ : استثناء مفرغ أي: لا تقربوه إلا بالخصلة الحسنى، فيجوز أن يكون حالا، وأن يكون نعت مصدر، وأتى بصيغة التفضيل تنبيها على أنه يتحرى في ذلك، ويفعل الأحسن ولا يكتفي بالحسن.

قوله: ﴿حتى يبلغ﴾ هذه غاية من حيث المعنى فإن المعنى: احفظوا ما له حتى يبلغ أشده ولو/ جعلناه غاية للفظ كان التقدير: لا تقربوه حتى يبلغ فاقربوه، وليس ذلك مرادا.

والأشد: اختلف النحويون فيه على خمسة أقوال فقيل: هو جمع لا واحد له، وهو قول الفراء فإنه قال: «الأشد واحدها» شد «في القياس ولم أسمع لها بواحد» ، وقيل: هو مفرد لا جمع، نقل ابن **الأنباري** عن بعض أهل اللغة ذلك، وأنه بمنزلة الآنك، ونقل الشيخ عنه أن هذا الوجه". (٢)

١٣٥. ٤٨-"مختاره في آخرين، ثم قال: «وليس بمختار لفقدان أفعل في المفردات وضعا» وقيل: هو جمع «شدة» ، وفعلة يجمع على أفعل كنعمة وأنعم، قاله أبو الهيثم وقال: «وكأن الهاء في الشدة والنعمة لم تكن في الحرف إذ كانت زائدة، وكان الأصل نعم وشد فجمعا على أفعل كما قالوا: رجل وأرجل وقدح وأقدح وضرس وأضرس. وقيل: هو جمع شد بضم الشين نقله ابن **الأنباري** عن بعض البصريين قال:» كقولك: هو ود، وهم أود. وقيل: هو جمع شد بفتحها وهو محتمل. والمراد هنا ببلوغ الأشد بلوغ الحلم في قول الأكثر لأنه مظنة ذلك. وقيل: هو مبلغ الرجال من الحيلة والمعرفة. وقيل: هو أن يبلغ خمسة عشر إلى ثلاثين. وقيل: أن يبلغ ثلاثة وثلاثين. وقيل: أربعين. وقيل: ستين، وهذه لا تليق بهذه الآية، إنما تليق بقوله تعالى ﴿حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة﴾ [الأحقاف: ١٥] .

والأشد: مشتق من الشدة وهي القوة والجلادة، وأنشد الفراء:

٢١٢٠ - قد ساد وهو فتى حتى إذا بلغت ... أشده وعلا في الأمر واجتمعا

وقيل: أصله من الارتفاع، من شد النهار إذا ارتفع وعلا، قال عنترة:

٢١٢١ - عهدي به شد النهار كأنما ... خضب البنان ورأسه بالعظلم

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢١٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٢٠

والكيل والميزان: هما الآلة التي يكال بها ويوزن، وأصل الكيل المصدر ثم أطلق على الآلة. والميزان: مفعال من الوزن لهذه الآلة كالمصباح والمقياس لما يستصبح به ويقاس، وأصل ميزان موزان ففعل به ما فعل بميقات وقد تقدم في البقرة.". (١)

١٣٦. ٤٩-"وهو الظاهر، ويجوز أن يعود على الإنزال المدلول عليه ب «أنزل» ، أو على الإنذار أو على التبليغ المدلول عليهما بسياق الكلام، أو على التكذيب الذي تضمنه المعنى. والنهي في الصورة للحرج، والمراد الصادر منه، مبالغة في النهي عن ذلك، كأنه قيل: لا تتعاط أسبابا ينشأ عنها حرج، وهو من باب «لا أرينك ههنا» : النهي متوجه على المتكلم والمراد به المخاطب، كأنه قال: لا تكن بحضرتي فأراك. ومثله: ﴿فلا يصدنك عنها من لا يؤمن﴾ [طه: ١٦] .
قوله: لتنذر به «في متعلق هذه اللام ثلاثة أوجه أحدها: أنها متعلقة ب» أنزل «أي: أنزل إليك للإنذار، وهذا قول الفراء قال:» اللام في «لتنذر» منظوم بقوله «أنزل» على التقديم والتأخير، على تقدير: كتاب أنزل إليك لتنذر به فلا يكن «. وتبعه الزمخشري والحوفي وأبو البقاء. وعلى هذا تكون جملة النهي معترضة بين العلة ومعلولها، وهو الذي عناه الفراء بقوله» على التقديم والتأخير «. والثاني: أن اللام متعلقة بما تعلق [به] خبر الكون، إذ التقدير: فلا يكن حرج مستقرا في صدرك لأجل الإنذار. كذا قاله الشيخ عن ابن **الأنباري**، فإنه قال:» وقال ابن **الأنباري**: التقدير: «فلا يكن في صدرك حرج منه كي تنذر به فجعله متعلقا بما تعلق به» في صدرك «، وكذا علقه به صاحب» النظم «، فعلى هذا لا تكون الجملة معترضة» . قلت: الذي نقله الواحدي عن نص ابن **الأنباري** في ذلك أن اللام متعلقة بالكون، وعن صاحب «النظم» أن اللام بمعنى «أن» وسيأتي بنصيهما إن شاء الله، فيجوز أن يكون لهما كلامان.". (٢)

١٣٧. ٥٠-"الثالث: أنها متعلقة بنفس الكون، وهو مذهب ابن **الأنباري** والزمخشري، وصاحب/ «النظم» على ما نقله الشيخ.
قال أبو بكر ابن **الأنباري**: «ويجوز أن تكون اللام صلة للكون على معنى: فلا يكن في صدرك شيء

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٢١
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٤٢

لتنذر، كما يقول الرجل للرجل: لا تكن ظالما ليقضي صاحبك دينه، فتحمل لام كي على الكون» . وقال الزمخشري: «فإن قلت: بم تعلق به» لتنذر «؟ قلت ب» أنزل «أي: أنزل لإنذارك به، أو بالنهي، لأنه إذا لم يخفهم أنذرهم، وكذا إذا علم أنه من عند الله شجعه اليقين على الإنذار» . قال الشيخ: «فقوله بالنهي ظاهره أنه يتعلق بفعل النهي، فيكون متعلقا بقوله» فلا يكن «، وكان [عندهم] في تعليق المجرور والعمل في الظرف فيه خلاف، ومبناه على أن» كان «الناقصة هل تدل على حدث أم لا؟ فمن قال إنها تدل على الحدث جوز ذلك، ومن قال لا تدل عليه منعه» . قلت: فالزمخشري مسبوق إلى هذا الوجه، بل ليس في عبارته ما يدل على أنه تعلق ب «يكون» بل قال «بالنهي» فقد يريد بما تضمنه من المعنى، وعلى تقدير ذلك فالصحيح أن الأفعال الناقصة كلها لها دلالة على الحدث إلا «ليس» ، وقد أقمت على ذلك أدلة وأثبت من أقوال الناس بما يشهد لصحة ذلك كقول سيبويه وأضرابه، في غير هذا الموضوع.

وقال صاحب «النظم» : «وفيه وجه آخر وهو أن تكون اللام بمعنى أن". (١)

١٣٨. ٥١-"ثم قال الشيخ: «وأما قوله فخبيث فليس بخبيث؛ وذلك أنه بناه على أن الجملة الحالية إذا كانت اسمية وفيها ضمير ذي الحال فحذف الواو منها شاذ وتبع في ذلك الفراء، وليس بشاذ بل هو كثير في النظم والنثر» . قلت: قد سبق أبا القاسم في تسمية هذه الواو حرف عطف الفراء وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء: «أوهم قائلون فيه واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقا على إثر نسق، ولو قيل لكان صوابا» . قلت: قد تقدم أن الشيخ نقل أن الواو ممتنعة في هذا المثال ولم يحك خلافا، وهذا قول الفراء: «ولو قيل لكان صوابا» مصرح بالخلاف له. وقال أبو بكر: «أضمرت واو الحال لوضوح معناها كما تقول العرب:» لقيت عبد الله مسرعا أو هو يركض «فيحذفون الواو لأمنهم اللبس، لأن الذكر قد عاد على صاحب الحال، ومن أجل أن» أو «حرف عطف والواو كذلك، فاستثقلوا جمعا بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني» .

قلت: فهذا تصريح من هذين الإمامين بما ذكره أبو القاسم، وإنما ذكرت نص هذين الإمامين لأعلم اطلاعه على أقوال الناس، وأنه لا يأتي بغير مصطلح أهل العلم كما يرميه به غير مرة.

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٤٣

و «قائلون» من القيلولة. يقال: قال يقيل قيلولة فهو قائل كبائع. والقيلولة: الراحة والدعة في الحر وسط النهار وإن لم يكن معها نوم. وقال الليث: هي نومة نصف النهار. قال الأزهري: «القيلولة: الراحة وإن لم يكن فيها نوم، بدليل قوله تعالى: ﴿أصحاب الجنة". (١)

١٣٩. ٥٢-"قال: «والمعنى: فبسبب وقوعي في الغي لاجتهدن في إغوائهم حتى يفسدوا بسببي كما فسدت بسببهم. فإن قلت: بم تعلقت الباء فإن تعلقها ب» لأقعدن «يصد عنه لام القسم لا تقول: والله بزيد لأمرن؟ قلت: تعلقت بفعل القسم المحذوف تقديره: فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدن أي: فبسبب إغوائك أقسم. ويجوز أن تكون الباء للقسم أي: فأقسم بإغوائك لأقعدن» . قلت: وهذان الوجهان سبق إليهما أبو بكر بن **الأنباري**، وذكر عبارة قريبة من هذه العبارة.

وقال الشيخ: «وما ذكره من أن اللام تصد عن تعلق الباء ب» لأقعدن «ليس حكما مجمعا عليه بل في ذلك خلاف» . قلت: أما الخلاف فنعم. لكنه خلاف ضعيف لا يقيد به أبو القاسم، والشيخ نفسه قد قال عند قوله تعالى ﴿لمن تبعك منهم لأملأن﴾ [الأعراف: ١٨] في قراءة من كسر اللام في «لمن» ، إن ذلك لا يجيزه الجمهور وسيأتي لك مبينا إن شاء الله.

و «ما» تحتمل ثلاثة أوجه أظهرها: أنها مصدرية أي: فبإغوائك إياي. والثاني: أنها استفهامية يعني أنه استفهم عن السبب الذي أغواه به فقال: فبأي شيء من الأشياء أغويتني؟ ثم استأنف جملة أقسم فيها بقوله «لأقعدن» . وهذا ضعيف عند بعضهم أو ضرورة عند آخرين من حيث إن «ما» الاستفهامية إذا جرت حذفت ألفها، ولا تثبت إلا في شذوذ كقولهم: عما تسأل؟ أو ضرورة كقوله:

٢١٤٧ - على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماد". (٢)

١٤٠. ٥٣-"والثالث: أنها شرطية، وهو قول ابن **الأنباري**، ولا بد من إيراد نصه قال: رحمه الله «ويجوز أن تكون» ما «بتأويل الشرط، والباء من صلة الإغواء، والفاء المضمرة جواب الشرط، والتقدير: فبأي شيء أغويتني فلأقعدن لهم صراطك» فتضمر الفاء [في] جواب الشرط كما تضمرها في قولك «إلى ما أومأت إني قابله، وبما أمرت إني سامع مطيع» . وهذا الذي قاله ضعيف جدا، فإنه على

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٥٢

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٦٥

تقدير صحة معناه يمتنع من حيث الصناعة، فإن فاء الجزاء لا تحذف إلا في ضرورة شعر كقوله:

٢١٤٨ - من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

أي: فالله. وكان المبرد/ لا يجوز ذلك ضرورة أيضا، وينشد البيت المذكور:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره ... .

فعلى رأي أبي بكر يكون قوله «لأقعدن» جواب قسم محذوف، وذلك القسم المقدر وجوابه جواب الشرط، فيقدر دخول الفاء على نفس جملة القسم مع جوابها تقديره: فبما أغويتني فوالله لأقعدن. هذا يتمم مذهبه.

وقوله: «صراطك» في نصبه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على إسقاط الخافض. قال الزجاج: «ولا اختلاف بين النحويين أن» على «". (١)

١٤١. ٥٤-"قوله تعالى: ﴿مذءوما مدحورا﴾ : حالان من فاعل «اخرج» عند من يجيز تعدد الحال لذي حال واحدة. ومن لا يجز ذلك فمدحورا صفة لمذؤوما أو هي حال من الضمير في الحال قبلها فيكون الحالان متداخلين. ومذؤوما مدحورا اسما مفعول من ذأمه ودحره. فأما ذأمه فيقال بالهمز: ذأمه يذأمه كرأمه يرأمه، وذامه يذيمه كباعه يبيعه من غير همز، وعليه قولهم: «لن يعدم الحسناء ذاما» يروى بهمزة ساكنة أو ألف، وعلى اللغة الثانية قول الشاعر:

٢١٥٨ - تبعتك إذ عيني عليها غشاوة ... فلما انجلت قطعت نفسي أذيمها

فمصدر المهموز ذأم كرأس، وأما مصدر غير المهموز فسمع فيه ذام بألف، وحكى ابن **الأنباري** فيه ذيما كبيع قال: «يقال ذأمت الرجل أذأمه وذمته أذيمه ذيما وذممته أذمه ذما بمعنى. وأنشد:

٢١٥٩ - وأقاموا حتى انبروا جميعا ... في مقام وكلهم مذؤوم

والذام: العيب ومنه المثل المتقدم:» لن يعدم الحسناء ذاما «أي كل امرأة حسنة لا بد أن يكون فيها عيب ما. وقالوا: أردت أن تذيمه فمدحته أي: تعيبه فمدحته، فأبدل الحاء هاء. وقيل: الذام الاحتقار، ذأمت الرجل: أي احتقرته قاله الليث. وقيل: الذام الذم، قاله ابن قتيبة وابن **الأنباري**.". (٢)

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٦٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٧١

١٤٢. ٥٥-"الأول إذ لو أراد أنه صفة لباس ثان لأبرز موصوفه كما أبرز هذا اللباس المضاف للتقوى.

وأما الرفع فمن خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «لباس» مبتدأ، و «ذلك» مبتدأ ثان و «خير» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط هنا اسم الإشارة وهو أحد الروابط الخمسة المتفق عليها، ولنا سادس فيه خلاف تقدم التنبيه عليه. وهذا الوجه هو أوجه الأعاريب في هذه الآية الكريمة. الثاني: أن يكون «لباس» خبر مبتدأ محذوف أي: وهو لباس التقوى، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج، وكأن المعنى/ بهذه الجملة التفسير للباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله «ذلك» جملة أخرى من مبتدأ وخبر.

وقدره مكي بأحسن من تقدير الزجاج فقال: «وستر العورة لباس التقوى» . الثالث: أن يكون «ذلك» فصلا بين المبتدأ وخبره، وهذا قول الحوفي ولا أعلم أحدا من النحاة أجاز ذلك، إلا أن الواحدي قال: «ومن قال إن» ذلك «لغو لم يلق على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا» . قلت: فقوله «لغو» هو قريب من القول بالفصل؛ لأن الفصل لا محل له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين. الرابع: أن يكون «لباس» مبتدأ و «ذلك» بدل منه أو عطف بيان له أو نعت و «خير» خبره، وهو معنى قول الزجاج وأبي علي وأبي بكر ابن الأنباري، إلا أن". (١)

١٤٣. ٥٦-"الحوفي قال: «وأنا أرى أن لا يكون» ذلك «نعتا للباس التقوى؛ لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساويا للمنعوت أو أقل منه تعريفا، فإن كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو» .

قلت: أما القول به فقد قيل كما ذكرته عن الزجاج والفارسي وابن الأنباري، ونص عليه أبو علي في «الحجة» أيضا وذكره الواحدي. وقال ابن عطية: «هو أنبل الأقوال» ، وذكر مكي الاحتمالات الثلاثة: أعني كونه بدلا أو بيانا أو نعتا، ولكن ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعة، ومن حيث إن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذكر من كون الإشارات أعرف من ذي الأداة، ولكن قد يقال: القائل بكونه نعتا لا يجعله أعرف من ذي الألف واللام. الخامس: جوز أبو البقاء أن يكون «لباس» مبتدأ، وخبره محذوف أي: ولباس التقوى ساتر عوراتكم «وهذا تقدير لا حاجة إليه.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٨٨

وإسناد الإنزال إلى اللباس: إما لأن أنزل بمعنى خلق كقوله: ﴿وأنزلنا الحديد﴾ [الحديد: ٢٥] ﴿وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾ [الزمر: ٦] وإما على ما يسميه أهل العلم التدريج وذلك أنه ينزل أسبابه، وهي الماء الذي هو سبب في نبات القطن والكتان والمرعى الذي تأكله البهائم ذوات الصوف والشعر والوبر التي يتخذ منها الملابس، ونحو قول الشاعر يصف مطرا:". (١)

١٤٤. ٥٧-"لأن قوله ﴿قل أمر ربي﴾ قول؛ لأن الأمر لا يكون إلا كلاما والكلام قول، وكأنه قال: قل يقول ربي:» أقسطوا وأقيموا «يعني أنه عطف على المعنى.

و ﴿مسجد﴾ هنا يحتمل أن يكون مكانا وزمانا. قال الزمخشري:» في وقت كل سجود وفي مكان كل سجود «وكان من حق مسجد مسجد بفتح العين لضمها في المضارع، وله في هذا الشذوذ أخوات كثيرة مذكورة في التصريف.

وقوله: ﴿مخلصين﴾ حال من فاعل» ادعوه «، و» الدين «مفعول به باسم الفاعل. و» له «متعلق بمخلصين، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من» الدين «.

قوله: ﴿كما بدأكم﴾ الكاف في محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره: تعودون عودا مثل ما بدأكم. وقيل: تقديره يخرجون خروجا مثل ما بدأكم ذكرهما مكي، والأول أليق بلفظ الآية الكريمة. وقال ابن الأنباري:» موضع الكاف في «كما» نصب بتعودون؛ وهو على مذهب العرب في تقديم مفعول الفعل عليه أي: تعودون كما ابتدأ خلقكم «.

قال الفارسي «كما بدأكم تعودون» ليس على ظاهره إذ ظاهره: تعودون كالبدء، وليس المعنى تشبيههم بالبداء، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ، فتقدير كما بدأكم تعودون: كما بدأ خلقكم أي: يحيي خلقكم عودا كبدئه، وكما أنه لم يعن بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه كذلك لم يعن". (٢)

١٤٥. ٥٨-"أعني على القطع، ويجوز أن ينتصب فريقا الأول على الحال من فاعل تعودون، وفريقا الثاني نصب بإضمار فعل يفسره «حق عليهم الضلالة» كما تقدم تحقيقه في كل منهما.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٨٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٢٩٧

وهذه الأوجه كلها ذكرها ابن **الأنباري** فإنه قال كلاما حسنا، قال رحمه الله: «انتصب فريقا وفريقا على الحال من الضمير الذي في تعودون، يريد: تعودون كما ابتدأ خلقكم مختلفين، بعضكم أشقياء وبعضكم سعداء، فاتصل» فريق «وهو نكرة بالضمير الذي في» تعودون «وهو معرفة فقطع عن لفظه، وعطف الثاني عليه» . قال: «ويجوز أن يكون الأول منصوبا على الحال من الضمير، والثاني منصوب بحق عليهم الضلالة، لأنه بمعنى أضلهم كما يقول القائل:» عبد الله أكرمته وزيدا أحسنت إليه «فينتصب زيدا بأحسنت إليه بمعنى نفعته، وأنشد:

٢١٨٥ - أثعلبة الفوارس أم رياحا ... عدلت بهم طهية والخشابا

نصب ثعلبة ب» عدلت بهم طهية «لأنه بمعنى أهنتهم أي: عدلت بهم من هو دونهم، وأنشد أيضا قوله:

٢١٨٦ - يا ليت ضيفكم الزبير وجاركم ... إياي لبس حبله بحبالي

فنصب «إياي» بقوله: «لبس حبله بحبالي، إذ كان معناه» خالطني وقصدني «قلت: يريد بذلك أنه منصوب بفعل مقدر من معنى الثاني لا من لفظه، هذا وجه التنظير. وإلى كون» فريقا «منصوبا ب» هدى «و» فريقا «منصوبا ب» حق «ذهب الفراء، وجعله نظير قوله تعالى: ﴿يدخل من يشآء". (١)

١٤٦. ٥٩-"قوله تعالى: ﴿ما ظهر منها وما بطن﴾ : تقدم في آخر السورة قبلها. وقوله: «والإثم» الظاهر أنها الذنب. وقيل: هو الخمر هنا، قاله الفضل وأنشد:

٢١٨٧ - نهانا رسول الله أن نقرب الزنى ... وأن نشرب الإثم الذي يوجب الوزرا

وأنشد الأصمعي:

٢١٨٨ - ورحت حزينا ذاهل العقل بعدهم ... كأني شربت الإثم أو مسني خبل

قال: وقد تسمى الخمر إثما، وأنشد:

٢١٨٩ - شربت الإثم حتى ضل عقلي ... كذاك الإثم يذهب بالعقول

ويروى عن ابن عباس والحسن البصري أنهما قالا: «الإثم: الخمر» . قال الحسن: «وتصديق ذلك قوله: ﴿قل فيهمآ إثم كبير﴾ [البقرة: ٢١٩] والذي قاله الحذاق: إن الإثم ليس من أسماء الخمر. قال

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٠٠

ابن **الأنباري:»** الإثم لا يكون اسما للخمر؛ لأن العرب لم تسم الخمر إثما في جاهلية ولا إسلام، وقول ابن عباس والحسن لا ينافي ذلك، لأن الخمر سبب الإثم بل هي معظمه فإنها مؤججة للفتن، وكيف يكون ذلك وكانت الخمر حين نزول هذه السورة". (١)

١٤٧. ٦٠-"قوله تعالى: ﴿أهؤلاء الذين أقسمتم﴾ : يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب بالقول المتقدم أي: قالوا: ما أغنى وقالوا: أهؤلاء الذين. والثاني: أن تكون جملة مستقلة غير داخلة في حيز القول، والمشار إليهم على القول الأول هم أهل الجنة، والقائلون ذلك هم أهل الأعراف، والمقول لهم هم أهل النار. والمعنى: وقال أهل الأعراف لأهل النار: أهؤلاء الذين في الجنة اليوم هم الذين كنتم تحلفون إنهم لا يدخلون الجنة، برحمة الله وفضله ادخلوا الجنة أي: قالوا لهم أو قيل لهم: ادخلوا الجنة.

وأما على القول الثاني وهو الاستئناف: فاختلف في المشار إليه. فقيل: هم أهل الأعراف، والقائل ذلك ملك يأمره الله بهذا القول، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليه هم أهل الجنة، والقائل هم الملائكة، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليهم هم أهل الأعراف وهم/ القائلون ذلك أيضا، والمقول لهم الكفار، وقوله «ادخلوا الجنة» من قولة أهل الأعراف أيضا أي: يرجعون فيخاطب بعضهم بعضا فيقولون: ادخلوا الجنة. وقال ابن **الأنباري**: «إن قوله: أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة» من كلام أصحاب الأعراف. وقوله «ادخلوا» من كلام الله تعالى، وذلك على إضمار قول أي: فقال لهم الله: ادخلوه، ونظيره قوله تعالى: ﴿يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره﴾ [الشعراء: ٣٥] فهذا من كلام الملأ، فماذا تأمرون؟ فهذا من كلام فرعون أي: فقال: فماذا تأمرون؟ ." (٢)

١٤٨. ٦١-"قال الشيخ:» وهذا الاحتمال لا يصح لأن قوله: «بعد إذ نجانا الله منها» إنما يعني النجاة من الكفر والمعاصي لا من أعمال البر «. قلت: قد حكى ابن **الأنباري** هذا القول عن المعتزلة الذين لا يؤمنون بالإرادة ثم قال:» وهذا القول متناوله بعيد، لأن فيه تبعيض الملة «وقيل: هذا استثناء على سبيل التسليم والتأدب.

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٠٦/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٣٢/٥

قال ابن عطية: «ويقلق هذا التأويل من جهة استقبال الاستثناء، ولو كان الكلام» إلا إن شاء «قوي هذا التأويل» . وهذا الذي قاله سهو لأن الماضي يتخلص للاستقبال بعد «إن» الشرطية، كما يتخلص المضارع له بأن المصدرية.

وقيل: الضمير في قوله «فيها» ليس عائدا على الملة بل عائد على الفرية، والتقدير: وما يكون أن نعود في الفرية إلا أن يشاء ربنا. وهو حسن لولا بعده. وكرر هنا قوله «بيننا وبين قومنا» بخلاف/ قوله ﴿حتى يحكم الله بيننا﴾ [الأعراف: ٨٧] زيادة في تأكيد تمييزه ومن تبعه من قومه. وقد تقدم أن الفتح الحكم بلغة حمير، وقيل بلغة مراد وأنشد:

٢٢٤٨ - ألا أبلغ بني عصم رسولا ... بأني عن فتاحتكم غني

قوله: «علما» نصب على التمييز وهو منقول من الفاعلية، تقديره: وسع علم ربنا كل شيء كقوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ [مريم: ٤] .". (١)

١٤٩. ٦٢-"وقرأ مجاهد «نهد» بنون العظمة و «أن» مفعول فقط، و «أن» هي المخففة من الثقيلة، «ولو» فاصلة بينها وبين الفعل، وقد تقدم أن الفصل بها قليل. و «نشاء» وإن كان مضارعا لفظا فهو ماض معنى؛ لأن «لو» الامتناعية تخلص المضارع للمضي. وفي كلام ابن **الأنباري** خلافه فإنه قال في «ونطبع» : «هذا فعل مستأنف ومنقطع مما قبله، لأن قوله» أصبنا «ماض و» نطبع «مستقبل ثم قال:» ويجوز أن يكون معطوفا على «أصبنا» إذ كان بمعنى نصيب، والمعنى: لو يشاء يصيبهم ويطبع، فوضع الماضي موضع المستقبل عند وضوح معنى الاستقبال كقوله تعالى: ﴿إن شآء جعل لك﴾ [الفرقان: ١٠] أي: يجعل، بدليل قوله «ويجعل لك» . قلت: فهذا ظاهر قوي في أن «لو» هذه لا تخلص المضارع للمضي، وتنظيره بالآية الأخرى مقو له أيضا، وسيأتي تحقيق ذلك عند قوله «ونطبع» .

وقال الفراء: «وجاز أن ترد» يفعل «على فعل في جواب» لو «كقوله: ﴿ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي إليهم أجلهم فنذر﴾ [يونس: ١١] قوله:» فنذر «مردود على» لقضي «. قلت: وهذا هو قول الجمهور، ومفعول» يشاء «محذوف لدلالة جواب» لو «عليه، والتقدير: لو يشاء تعذيبهم أو الانتقام منهم. وأتى/ جوابها بغير لام وإن كان مبنيا على أحد الجائزين، وإن كان الأكثر

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٨٣

خلافه، كقوله تعالى: ﴿لو نشآء جعلناه أجاجا﴾ [الواقعة: ٧٠] .". (١)

١٥٠. ٦٣-"قوله: ﴿ونطبع﴾ في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها نسق على «أصبناهم» وجاز عطف المضارع على الماضي لأنه بمعناه وقد تقدم أن «لو» تخلص المضارع للمضي، ولما حكى الشيخ كلام ابن **الأنباري** المتقدم قال: «فجعل» لو «شرطية بمعنى» إن «ولم يجعلها التي هي» لما «كان سيقع لوقوع غيره، ولذلك جعل» أصبنا «بمعنى نصيب. ومثال وقوع» لو «بمعنى» إن «قوله:

٢٢٥٣ - لا يلفك الراجيك إلا مظهرا ... خلق الكرام ولو تكون عديما

وهذا الذي قاله ابن **الأنباري** رده الزمخشري من حيث المعنى، لكن بتقدير أن يكون» ونطبع «بمعنى طبعنا، فيكون قد عطف المضارع على الماضي لكونه بمعنى الماضي، وابن **الأنباري** جعل التأويل في» أصبنا «الذي هو جواب» لو نشاء «، فجعله بمعنى نصيب، فتأول المعطوف عليه وهو جواب» لو نشاء «، فجعله بمعنى نصيب، فتأول المعطوف ورده إلى المضي، وأنتج رد الزمخشري أن كلا التقديرين لا يصح» .

قال الزمخشري: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون» ونطبع «بمعنى طبعنا، كما كان» لو نشاء «بمعنى لو شئنا، ويعطف على» أصبناهم «؟ قلت: لا يساعد على المعنى، لأن القوم كانوا مطبوعا على قلوبهم، موصوفين بصفة من قبلهم من اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدي إلى خلوهم من هذه الصفة، وأن الله لو شاء لاتصفوا بها» . قال الشيخ: «وهذا الرد". (٢)

١٥١. ٦٤-"وقرأ أنس بن مالك: «ونذرك» بنون الجماعة ورفع الراء، توعدوه بذلك، أو أن الأمر يؤول إلى ذلك فيكون خبرا محضا. وقرأ عبد الله والأعمش بما يخالف السواد فلا حاجة إلى ذكره.
وقرأ العامة: «وآلهتك» بالجمع. وفي التفسير: أنه كان يعبد آلهة متعددة كالبقر والحجارة والكواكب، أو آلهته التي شرع عبادتها لهم وجعل نفسه الإله الأعلى في قوله ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ . وقرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود وأنس وجماعة كثيرة: «وإلاهتك» . وفيها وجهان، أحدهما: أن «إلاهة» اسم للمعبود، ويكون المراد بها معبود فرعون وهي الشمس، وفي التفسير أنه كان يعبد الشمس، والشمس

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٩٤
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٣٩٥

تسمى «إلاهة» علما عليها، ولذلك منعت الصرف للعلمية والتأنيث. والثاني: أن «إلاهة» مصدر بمعنى العبادة، أي: ويذر عبادتك لأن قومه كانوا يعبدونه. ونقل ابن **الأنباري** عن ابن عباس أنه كان ينكر قراءة العامة، ويقرأ «وإلاهتك» وكان يقول: إن فرعون كان يعبد ولا يعبد.

قوله: ﴿سنقتل﴾ قرأ نافع وابن كثير: «سنقتل» بالتخفيف، والباقون بالتضعيف للتكثير، لتعدد المحال. وسيأتي أن الجماعة قرؤوا «يقتلون أبناءكم» بالتضعيف إلا نافعا، فيخفف. فتلخص من ذلك أن نافعا يقرأ الفعلين بالتخفيف. وابن كثير يخفف «سنقتل» ويثقل «يقتلون» ، والباقون يثقلونها.". (١)

١٥٢. ٦٥-"فهذه من هذا في قوله ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾ [النساء: ١٣١] وقوله ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ [الممتحنة: ١] .

قوله: ﴿أتهلكنا﴾ يجوز فيه أن يكون على بابه، أي: أتعمنا بالإهلاك أم تخص به السفهاء منا؟ / ويجوز أن يكون بمعنى النفي، أي: ما تهلك من لم يذنب بذنب غيره، قاله أبو بكر بن **الأنباري**، قال: «وهو كقولك: أتهين من يكرمك؟ وعن المبرد: هو سؤال استعطاف. و» منا «في محل نصب على الحال من» السفهاء «ويجوز أن تكون للبيان.

قوله: ﴿تضل بها﴾ يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفة فلا محل لها. والثاني: أن تكون حالا من» فتنتك «أي: حال كونها مضلا بها. ويجوز أن تكون حالا من الكاف لأنها مرفوعة تقديرا بالفاعلية، ومنعه أبو البقاء قال:» لعدم العامل فيها «وقد تقدم البحث معه فيه غير مرة.". (٢)

١٥٣. ٦٦-"قوله: ﴿شرعا﴾ حال من» حيتانهم «وشرع جمع شارع. وقرأ عمر ابن عبد العزيز» يوم إسباتهم «وهو مصدر» أسبت «إذا دخل في السبت.

وقرأ عاصم بخلاف عنه وعيسى بن عمر: لا يسبتون بضم الباء. وقرأ علي والحسن وعاصم بخلاف عنه «يسبتون» بضم الياء وكسر الباء من أسبت، أي: دخل في السبت. وقرئ: «يسبتون» بضم الياء وفتح الباء مبنيا للمفعول، نقلها الزمخشري عن الحسن قال: «أي: لا يدار عليهم السبت ولا يؤمرون بأن يسبتوا» .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٤٢٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٤٧٦

والعامل في «يوم لا يسبتون» قوله «لا تأتيهم» أي: لا تأتيهم يوم لا يسبتون، وهذا يدل على جواز تقديم معمول المنفي ب «لا» عليها. وقد قدمت فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا كهذه الآية، المنع مطلقا، التفصيل: بين أن يكون جواب قسم فيمتنع أو لا فيجوز.

قوله: ﴿كذلك نبلوهم﴾ ذكر الزجاج وابن **الأنباري** في هذه الكاف ومجرورها وجهين، أحدهما: قال الزجاج: «أي: مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم، فموضع الكاف نصب ب» نبلوهم «. قال ابن **الأنباري:**» ذلك «إشارة إلى ما بعده، يريد: نبلوهم بما كانوا يفسقون كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر الحيتان، وينقطع الكلام عند قوله» لا تأتيهم «.

الوجه الثاني: قال الزجاج:» ويحتمل أن يكون على بعد أن". (١)

١٥٤. ٦٧-"والخلف بالسكون - فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وعليه ما تقدم من قوله:

إنا وجدنا خلفنا بئس الخلف ... وإما اسم جمع خالف كركب لراكب وتجر لتاجر، قاله ابن **الأنباري**. وردوه عليه بأنه لو كان اسم جمع لم يجر على المفرد وقد جرى عليه. واشتقاقه: إما من الخلافة، أي: كل خلف يخلف من قبله، وإما من خلف النبيذ يخلف، أي: فسد، يقال: خلف النبيذ يخلف خلفا إذا فسد، خلفا وخلوفا، وكذا الفم إذا تغيرت رائحته. ومن ذلك الحديث:» لخلوف فم الصائم «. وقرأ الحسن البصري:» ورثوا «بضم الواو وتشديد الراء مبنيا لما لم يسم فاعله. ويجوز أن يكون» يأخذون «مستأنفا، أخبر عنهم بذلك. وتقدم الكلام على لفظ» الأدنى «واشتقاقه.

قوله: ﴿ويقولون﴾ نسق على» يأخذون «بوجهيه و» سيغفر «معموله. وفي القائم مقام فاعله وجهان، أحدهما: الجار بعده وهو» لنا «.

والثاني: أنه ضمير الأخذ المدلول عليه بقوله: «يأخذون» ، أي: سيغفر لنا أخذ العرض الأدنى.

قوله: ﴿وإن يأتهم عرض﴾ هذه الجملة الشرطية فيها وجهان، أحدهما: وهو الظاهر أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، والثاني: أن الواو للحال، وما بعدها منصوب عليها. قال الزمخشري: «الواو

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٤٩٣

للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مصرون عائدون إلى فعلهم غير تائبين، وغفران". (١)

١٥٥. ٦٨-"أحدها: أنه مصدر من طاف يطيف كباع يبيع، وأنشد أبو عبيدة:

٢٣٧١ - أنى ألم بك الخيال يطيف ... ومطافه لك ذكرة وشعوف

والثاني: أنه مخفف من فيعل، والأصل: طيف بتشديد الياء فحذف عين الكلمة كقولهم في ميت وفي لين لين وفي هين هين. ثم طيف الذي هو الأصل يحتمل أن يكون من طاف يطيف أو من طاف يطوف، والأصل: طيوف فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن **الأنباري**. والثالث: أن أصله طوف من طاف يطوف، فقلبت الواو ياء. قال أبو البقاء: «قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة كما قلبت في أيد وهو بعيد» قلت: وقد قالوا أيضا في حول: حيل، ولكن هذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. وقوله «وإن كانت ساكنة» ليس هذا مقتضيا لمنع قلبها ياء بل كان ينبغي أن يقال: وإن كان ما قبلها غير مكسور.

وأما طائف فاسم فاعل، يحتمل أن يكون من طاف يطوف فيكون كقائم وقائل، وأن يكون من طاف يطيف فيكون كبائع ومائل. وقد زعم بعضهم أن طيفا وطائفا بمعنى واحد ويعزى للفراء، فيحتمل أن يرد طائفا لطيف فيجعلهما مصدرين. وقد جاء فاعل مصدرا كقولهم: «أقائما وقد قعد الناس» وأن يرد طيفا لطائف، أي: فيجعله وصفا على فعل.". (٢)

١٥٦. ٦٩-"تحب زيدا أكثر من بكر فالمتكلم هو الفاعل، وكذلك: «هو أبغض إلي منه» أنت المبغض، وإذا قلت: زيد أحب لي من عمرو، أو أحب في منه، أي: إن زيدا يحبني أكثر من عمرو. وقال امرؤ القيس:

٢٧٤٠ - لعمري لسعد حيث حلت دياره ... أحب إلينا منك فافرس حمر

وعلى هذا جاءت الآية الكريمة، فإن الأب هو فاعل المحبة. واللام في «ليوسف» لام الابتداء أفادت توكيدا لمضمون الجملة، وقوله: «أحب» خبر المثنى، وإنما لم يطابق لما عرفت من حكم أفعل التفضيل. والواو في «ونحن عصبة» للحال، فالجملة بعدها في محل نصب على الحال. والعامة على رفع «عصبة»

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٥٠٤

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٥٤٦

خبرا ل «نحن» . وقرأ أمير المؤمنين بنصبها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نرى أو نجتمع فيكون «عصبة» حالا، إلا أنه قليل جدا، وذلك لأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشروط ذكرها النحاة نحو «ضربي زيدا قائما» ، و «أكثر شربي السويق ملتوتا» . قال ابن **الأنباري**: «هذا كما تقول العرب:» إنما العامري عمته «أي: يتعمم عمته» .

قال الشيخ: «وليس مثله لأن» عصبة «ليس بمصدر ولا هيئة، فالأجود أن يكون من باب» حكمك مسمطا «. قلت: ليس مراد ابن **الأنباري** إلا التشبيه من حيث إنه حذف الخبر وسد شيء آخر مسده في غير المواضع". (١)

١٥٧. ٧٠-"الصريح فيجيزون: جئتك ركضا، ولا يجيزون: جئتك أن أركض، وإن كان في تأويله.

الرابع: أنه مستثنى من أعم العام في الأزمان والتقدير: لتأتنني به في كل وقت لا في وقت الإحاطة بكم. وهذه المسألة تقدم فيها خلاف، وأن أبا الفتح أجاز ذلك، كما يجوزه في المصدر الصريح، فكما تقول: «أتيتك صياح الديك» يجيز «أن يصيح الديك» وجعل من ذلك قول تأبط شرا:

٢٨٠٦ - وقالوا لا تنكحيه فإنه ... لأول نصل أن يلاقي مجمعا

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

٢٨٠٧ - وتالله ما إن شهلة أم واجد ... بأوجد مني أن يهان صغيرها

قال: «تقديره: وقت ملاقاته الجمع، ووقت إهانة صغيرها» . قال الشيخ: «فعلى ما قاله يجوز تخريج الآية، ويبقى» لتأتنني به «على ظاهره من الإثبات» . قلت: الظاهر من هذا أنه استثناء مفرغ، ومتى كان مفرغا وجب تأويله بالنفي.

ومنع ابن **الأنباري** من ذلك في «أن» وفي «ما» أيضا قال: «فيجوز أن تقول: خروجنا صياح الديك، ولا يجوز خروجنا أن يصيح، أو: ما يصيح الديك: فاغتفر في الصريح ما لم يغتفر في المؤول» . وهذا قياس ما قدمته في منع وقوع «أن» وما في حيزها موقع الحال، ولك أن تفرق ما بينهما بأن الحال تلزم التنكير، وأن وما في حيزها نصوا على أنها في رتبة المضمر في". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٤٢/٦

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٢٢/٦

١٥٨. ٧١-"حوائجهم كالمساحي من الحديد ونحوها. و «من» في قوله: ﴿ومما يوقدون﴾ تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون لابتداء الغاية، أي: ومنه ينشأ زبد مثل زبد الماء. والثاني: أنها للتبعيض، بمعنى: وبعضه زبد.

قوله: «جفاء» حال. والجفاء: قال ابن **الأنباري**: «المتفرق» . يقال: جفأت الريح السحاب، أي: قطعته وفرقته. وقيل: الجفاء: ما يرمي به السيل. يقال: جفأت القدر بزبدها تجفأ، وجفأ السيل بزبده وأجفأ وأجفل، وباللام قرأ رؤبة بن العجاج. قال أبو حاتم: «لا يقرأ بقراءة رؤبة، لأنه كان يأكل الفار» يعني أنه أعرابي جاف. قلت: قد تقدم ثناء الزمخشري عيله أول البقرة، وذكر فصاحته. وقد وجهوا قراءته بأنها من أجفلت الريح الغنم، أي: فرقته قطعا فهي في المعنى كقراءة العامة بالهمزة.

وفي همزة «جفاء» وجهان، أظهرهما: أنها أصل لثبوتها في تصاريف هذه المادة كما رأيت. والثاني: بدل من واو، وكأنه مختار أبي البقاء وفيه نظر؛ لأن مادة جفا يجفو لا يليق معناها هنا، والأصل عدم الاشتراك.

قوله: «كذلك يضرب» / الكاف في محل نصب، أي: مثل ذلك الضرب يضرب.". (١)

١٥٩. ٧٢-"قوله تعالى: ﴿مآء لكم منه شراب﴾ : يجوز في «لكم» أن يتعلق ب «أنزل» ، ويجوز أن يكون صفة ل «ماء» ، فيتعلق بمحذوف، فعلى الأول يكون «شراب» مبتدأ و «منه» خبره مقدم عليه، والجملة أيضا صفة ل «ماء» وعلى الثاني يكون «شراب» فاعلا بالظرف، و «منه» حال من «شراب» . و «من» الأولى للتبعيض، وكذا الثانية عند بعضهم، لكنه مجاز لأنه لما كان سقيه بالماء جعل كأنه من الماء كقوله:

٢٩٤ - ٦- أسنمة الآبال في ربابه ... أي: في سحابة، يعني به المطر الذي ينبت به الكلأ الذي تأكله الإبل فتسمن اسنمتها.

وقال أبو بكر بن **الأنباري**: «هو على حذف مضاف إما من الأول، يعني". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤١/٧

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٩٧/٧

١٦٠. ٧٣-"بمعنى شواق، وأن يتعلق بمحذوف لأنه حال من «مواخر» ، أو من الضمير المستكن فيه.

و «مواخر» جمع ماخرة، والمخر: الشق، يقال: مخرت السفينة البحر، أي: شقته، تمخره مخرا ومخورا. ويقال للسفن: بنات مخر وبخر بالميم، والباء بدل منها. وقال الفراء: «هو صوت جري الفلك» . وقيل: صوت شدة هبوب الريح. وقيل: «بنات مخر» لسحاب ينشأ صيفا، وامتخرت الريح واستمخرتها، أي: استقبلتها بأنفك. وفي الحديث: «استمخروا الريح، وأعدوا النبل» يعني في الاستنجاء، والماخور: الموضع الذي يباع فيه الخمر. و «ترى» هنا بصرية فقط.

قوله: «ولتبتغوا» فيه ثلاثة أوجه: عطفه على «لتأكلوا» ، وما بينهما اعتراض -كما تقدم- وهذا هو الظاهر. ثانيها: أنه عطف على علة محذوفة تقديره: لتنتفعوا بذلك ولتبتغوا، ذكره ابن **الأنباري**، ثالثها: أنه متعلق بفعل محذوف، أي: فعل ذلك لتبتغوا، وفيهما تكلف لا حاجة إليه.". (١)

١٦١. ٧٤-"إذ لا يجيزون أن يقع بعد «إلا» إلا مستثنى أو مستثنى منه أو تابع لذلك، وما ظن بخلافه قدر له عامل. وأجاز الكسائي أن يليها معمول ما قبلها مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا، نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد، وما ضرب إلا زيد عمرا وما مر إلا زيد بعمرو، ووافقه ابن **الأنباري** في المرفوع، والأخفش في الظرف وعديله، فما لاقاه يتمشى على قول الكسائي والأخفش «.

الثالث: أنه يتعلق بأرسلنا أيضا، إلا أنه نية التقديم قبل أداة الاستثناء تقديره: وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالا، حتى لا يكون ما بعد» إلا «معمولين متأخرين لفظا ورتبة داخلين تحت الحصر لما قبل» إلا «، حكاه ابن عطية.

الرابع: أنه متعلق ب» نوحي «كما تقول:» أوحي إليه بحق «، ذكره الزمخشري وأبو البقاء. الخامس: أن الباء مزيدة في» «بالبينات» وعلى هذا فيكون «بالبينات» هو القائم مقام الفاعل لأنها هي الموحاة. السادس: أن الجار متعلق بمحذوف على أنه حال من القائم مقام الفاعل، وهو «إليهم»". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/٢٠١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/٢٢٣

١٦٢. ٧٥-"نصب على الحال، على الوجه الأول، وفي موضع الخبر على الثاني. وجوز الموفيون أن تكون» أمة «اسمها، و» هي «عماد، أي: ضمير فصل، و» أربى «خبر» تكون «، والبصريون لا يجيزون ذلك لأجل تنكير الاسم، فلو كان الاسم معرفة لجاز ذلك عندهم.

قوله:» به «يجوز أن يعود الضمير على المصدر المنسبك من ﴿أن تكون﴾ تقديره: إنما يبلوكم الله بكون أمة، أي: يختبركم بذلك. وقيل: يعود على» الربا «المدلول عليه بقوله ﴿هي أربى﴾ وقيل: على الكثرة، لأنها في معنى الكثير. قال ابن الأنباري:» لما كان تأنيثها غير حقيقي حملت على معنى التذكير، كما حملت الصيحة على الصياح «ولم يتقدم للكثرة لفظ، وإنما هي مدلول عليها بالمعنى من قوله ﴿هي أربى﴾ .". (١)

١٦٣. ٧٦-"وحكى مكي، عن الفراء أنه قال: «لا أعرف في الأمر ولا في اليد ولا في كل شيء إلا كسر الميم» .

قلت: وتواتر قراءة نافع والشاميين يرد عليه. وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة، وقال: لا أعرف فيه إلا الفتح وهو عكس قول تلميذه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: «هو بفتح الميم: الموضع كالمسجد. وقال أبو زيد: هو بفتح الميم مصدر جاء على مفعل» وقال بعضهم: هما لغتان فيما يرتفق به، فأما الجارحة فبكسر الميم فقط. وحكي عن الفراء أنه قال: «أهل الحجاز يقولون:» مرفقا «بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفقت به، ويكسرون مرفق الإنسان، والعرب بعد يكسرون الميم منهما جميعا» . وأجاز معاذ فتح الميم والفاء، وهو مصدر كالمضرب والمقتل.

و ﴿من أمركم﴾ متعلق بالفعل قبله، و «من» لابتداء الغاية أو للتعيض. وقيل: هي بمعنى بدل، قاله ابن الأنباري وأنشد:

٣١٣ - ٢- فليت لنا من ماء زمزم شربة ... مبردة باتت على طهيان

أي: بدلا. ويجوز أن يكون حالا من «مرفقا» فيتعلق بمحذوف.". (٢)

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٨٢/٧

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٥٦/٧

١٦٤. ٧٧-"وفي قراءة حماد بمحذوف لأنه حال من المفعول، أي: فاجأها مستندة إلى جذع النخلة.
قوله: «نسيا» الجمهور على كسر النون وسكون السين وبصريح الياء بعدها. وقرأ حمزة وحفص وجماعة بفتح النون، فالمكسور فعل بمعنى مفعول كالذبح والطحن، ومعناه الشيء الحقير الذي من شأنه أن ينسى كالوتد والحبل وخرقة الطمث ونحوها.

قال ابن **الأنباري**: «من كسر فهو اسم لما ينسى كالنقص اسم لما ينقص، والمفتوح مصدر يسد مسد الوصف» . وقال الفراء: «هما لغتان كالوتر والوتر، الكسر أحب إلي» .

وقرأ محمد بن كعب القرظي «نسئا» بكسر النون، والهمزة بدل الياء. وروي عنه أيضا وعن بكر بن حبيب السهمي فتح مع الهمز. قالوا: وهو من نسأت اللبن إذا صببت فيه ماء فاستهلك فيه، فالمكسور أيضا كذلك الشيء المستهلك، والمفتوح مصدر كما كان ذلك من النسيان

ونقل ابن عطية عن بكر بن حبيب «نسا» بفتح النون والسين والقصر كعصا، كأنه جعل فعلا بمعنى مفعول كالقبض بمعنى المقبوض.

و «منسيا» نعت على المبالغة، وأصله منسوي فأدغم. وقرأ أبو جعفر". (١)

١٦٥. ٧٨-"قوله: ﴿كلا﴾ : للنحويين في هذه اللفظة ستة مذاهب. أحدها: - وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس - أنها حرف ردع وزجر، وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زجرت وردعت ذلك القائل/. والثاني: - وهو مذهب النضر بن شميل أنها حرف تصديق بمعنى نعم، فتكون جوابا، ولا بد حينئذ من أن يتقدمها شيء لفظا أو تقديرا. وقد تستعمل في القسم. والثالث: - وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن **الأنباري** ونصير بن يوسف وابن واصل - أنها بمعنى حقا. والرابع - وهو مذهب أبي عبد الله محمد بن الباهلي- أنها رد لما قبلها وهذا قريب من معنى الردع. الخامس: أنها صلة في الكلام بمعنى «إي» كذا قيل. وفيه نظر فإن «إي» حرف جواب ولكنه مختص بالقسم. السادس: أنها حرف استفتاح وهو قول أبي حاتم. ولتقرير هذه المواضع موضوع هو أليق بها قد حققتها بحمد

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٨٢/٧

الله تعالى فيه.". (١)

١٦٦. ٧٩-"وعد ابن **الأنباري»** همت «في» هممت «ولا يكون هذا الحذف إلا إذا سكنت لام الفعل. وذكر بعض المتأخرين أن هذا الحذف منقاس في كل مضاعف العين واللام سكنت لامه، وذلك في لغة سليم.

والذي أقوله: إنه متى التقى التضعيف المذكور والكسر نحو: ظللت ومسست انقاس الحذف. وهل يجري الضم مجرى الكسر في ذلك؟ فالظاهر أنه يجري. بل بطريق الأولى؛ لأن الضم أثقل من الكسر نحو: غضن يا نسوة أي: أغضضن أبصاركن، ذكره جمال الدين ابن مالك. وأما الفتح فالحذف فيه ضعيف نحو:» قرن يا نسوة في المنزل «ومنه في أحد توجيهي قراءة ﴿وقرن في بيوتكن﴾ [الأحزاب: ٣٣] كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما الكسر فوجهه أنه نقل كسرة اللام إلى الفاء بعد سلبها حركتها لتدل عليها. وأما الضم فيحتمل أن يكون جاء فيه لغة على فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، ثم نقلت، كما تقدم ذلك في الكسر. وأما ظللت بلامين فهذه هي الأصل، وهي منبهة على غيرها. و» عاكفا «خبر» ظل «.

قوله: ﴿لنحرقنه﴾ جواب قسم محذوف أي: والله لنحرقنه. والعامة على ضم النون وكسر الراء مشددة من حرقه يحرقه بالشديد. وفيها تأويلان. أظهرهما: أنها من حرقه بالنار. والثاني: أنه من حرق ناب البعير، إذا وقع عض ببعض أنيابه على بعض. والصوت المسموع منه يقال له الصريف.". (٢)

١٦٧. ٨٠-"على معنى «من» المقدرة، وإليه ذهب الفراء. وهو مردود: بأن حذف الموصول لا يجوز إلا في مواضع تقدم التنبيه عليها في البقرة. الثالث: أن الجملة محلها النصب على الحال. وإليه ذهب أبو بكر بن **الأنباري**. قال: التقدير: إلا وإنهم، يعني أنها حالية، فقدر معها الواو بيانا للحالية. ورد: بكون ما بعد «إلا» صفة لما قبلها. وقدره أبو البقاء أيضا.

والعامة على كسر «إن» لوجود اللام في خبرها، ولكون الجملة حالا على الراجح. قال أبو البقاء:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٣٧/٧

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩٩/٨

«وقيل: لو لم تكن اللام لكسرت أيضا؛ لأن الجملة حالية، إذ المعنى: إلا وهم [يأكلون»] . وقرىء «أنهم» بالفتح على زيادة اللام، و «أن» مصدرية. التقدير: إلا لأنهم. أي: ما جعلناهم رسلا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم.

وقرأ العامة «يمشون» خفيفة. وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يمشون» مشددا مبنيا للمفعول. أي: تمشيهم حوائجهم أو الناس. وقرأ [أبو] عبد الرحمن «يمشون» بالتشديد مبنيا للفاعل، وهي بمعنى «يمشون» . قال الشاعر:

٣٤٧٩ - ومشى بأعطان المبأءة وابتغى ... قلائص منها صعبة وركوب". (١)

١٦٨. ٨١-"قوله: ﴿وأوتيت﴾ : يجوز أن تكون معطوفة على «تملكهم» . وجاز عطف الماضي على المضارع؛ لأن المضارع بمعناه أي: ملكتهم. ويجوز أن يكون في محل نصب على الحال من مرفوع «تملكهم» ، و «قد» معها مضمرة عند من يرى ذلك.

وقوله: ﴿من كل شيء﴾ عام مخصوص بالعقل لأنها لم تؤت ما أوتيه سليمان.

قوله: ﴿ولها عرش﴾ يجوز أن تكون هذه جملة مستقلة بنفسها سيقت للإخبار بها، وأن تكون معطوفة على «أوتيت» ، وأن تكون حالا من مرفوع «أوتيت» . والأحسن أن تجعل الحال الجار، و «عرش» مرفوع به، وبعضهم يقف على «عرش» ، ويقطعه عن نعته. قال الزمخشري: «ومن نوكى القصاص من يقف على قوله: ﴿ولها عرش﴾ ثم يبتدىء» عظيم وجدتها «يريد: أمر عظيم أن وجدتها، فر من استعظام الهدهد عرشها فوقع في عظيمة وهي مسخ كتاب الله» . قلت: النوكى: الحمقى جمع أنوك. وهذا الذي ذكره من أمر الوقف نقله الداني عن نافع، وقرره، وأبو بكر بن الأنباري، ورفعه إلى". (٢)

١٦٩. ٨٢-"قوله: ﴿قرة عين﴾ : فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هو قرة عين. والثاني: وهو بعيد جدا أن يكون مبتدأ، والخبر «لا تقتلوه» . وكأن هذا القائل حقه أن يذكر فيقول: لا تقتلوها إلا أنه لما كان المراد مذكرا ساغ ذلك.

والعامة من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على «ولك» . ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٦٩/٨

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٩٧/٨

عباس عنه أنه وقف على «لا» أي: هو قرة عين لي فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرة عين، ثم يبتدىء بقوله «تقتلوه» ، وهذا لا ينبغي أن يصح عنه، وكيف يبقى «تقتلوه» من غير نون رفع ولا مقتض لحذفها؟ ولذلك قال الفراء: «هو لحن.

قوله: ﴿وهم لا يشعرون﴾ جملة حالية. وهل هي من كلام الباري تعالى وهو الظاهر، أو من كلام امرأة فرعون؟ كأنها لما رأت ملأه أشاروا بقتله قالت له كذا أي: افعل أنت ما أقول لك، وقومك لا يشعرون. وجعل الزمخشري الجملة من قوله: ﴿وقالت امرأة فرعون﴾ معطوفة على» فالتقطه «، والجملة من قوله: ﴿إن فرعون وهامان﴾ إلى» خاطئين «معترضا بين المتعاطفين/، وجعل". (١)

١٧٠. ٨٣-"التقدير: لست براء ولا متدارك. وهذا الذي قالاه سبقهما إليه الفراء فإنه قال:» من جر السلاسل حمله على المعنى، إذ المعنى: أعناقهم في الأغلال والسلاسل «.

الوجه الثاني: أنه عطف على» الحميم «، فقدم على المعطوف عليه، وسيأتي تقرير هذا. الثالث: أن الجر على تقدير إضمار الخافض، ويؤيده قراءة أبي» وفي السلاسل «وقرأه غيره» وبالسلاسل «وإلى هذا نحا الزجاج. إلا أن ابن الأنباري رده وقال:» لو قلت: «زيد في الدار» لم يحسن أن تضمر «في» فتقول: «زيد الدار» ثم ذكر تأويل الفراء. وخرج القراءة عليه ثم قال: كما تقول: «خاصم عبد الله زيدا العاقلين» بنصب «العاقلين» ورفعه؛ لأن أحدهما إذا خاصمه صاحبه، فقد خاصمه الآخر. وهذه المسألة ليست جارية على أصول البصريين، ونصوا على منعها، وإنما قال بها من الكوفيين ابن سعدان. وقال مكي: «وقد قرئ والسلاسل، بالخفض على العطف على» الأعناق «وهو غلط؛ لأنه يصير: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل» . قلت: وقوله على العطف على «الأعناق» ممنوع بل خفضه على ما تقدم. وقال أيضا: «وقيل: هو معطوف على» الحميم «وهو أيضا لا يجوز؛ لأن المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه، لو قلت:» مررت وزيد بعمرو «لم يجز، وفي المرفوع يجوز نحو:» قام وزيد عمرو «ويبعد في المنصوب، لا يحسن:» رأيت وزيدا عمرا «ولم يجزه في المخفوض أحد» .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٥٢/٨

قلت: وظاهر كلامه أنه يجوز في المرفوع بعيد، وقد نصوا أنه لا يجوز". (١)

١٧١. ٨٤-"بلاغا «كأنه قيل: لا أملك لكم إلا التبليغ والرسالات، ولم يقل الزمخشري غيره. والثاني: أنها مجرورة نسقا على الجلالة أي: إلا بلاغا/ عن الله وعن رسالاته، كذا قدره الشيخ.

وجعله هو الظاهر. وتجوز في جعله «من» بمعنى عن، والتجوز في الحروف رأي كوفي، ومع ذلك فغير منقاس عندهم.

قوله: ﴿فإن له نار﴾ العامة على كسرها، جعلوها جملة مستقلة بعد فاء الجزاء. وقرأ طلحة بفتحها، على أنها مع ما في حيزها في تأويل مصدر واقع خبرا لمبتدأ مضمر تقديره: فجزاؤه أن له نار جهنم، أو فحكمه: أن له نار جهنم. قال ابن خالويه: «سمعت ابن مجاهد يقول: لم يقرأ به أحد، وهو لحن؛ لأنه بعد فاء الشرط» . قال: «وسمعت ابن **الأنباري** يقول: هو صواب ومعناه، فجزاؤه أن له نار جهنم» . قلت: ابن مجاهد وإن كان إماما في القراءات، إلا أنه خفي عليه وجهها، وهو عجيب جدا. كيف غفل عن قراءتي ﴿فأنه غفور رحيم﴾ في الأنعام [الآية: ٥٤] ، لا جرم أن ابن **الأنباري** استصوب القراءة لطول باعه في العربية.

قوله: ﴿خالدين﴾ حال من الهاء في «له» ، والعامل الاستقرار الذي تعلق به هذا الجار، وحمل على معنى «من» فلذلك جمع.". (٢)

١٧٢. ٨٥-"قوله: ﴿يوم ترجف﴾ : منصوب بفعل مقدر، هو جواب القسم تقديره: لتبعثن، لدلالة ما بعده عليه، قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف جعلت» يوم ترجف «ظرفا للمضمر الذي هو لتبعثن، ولا يبعثون عند النفخة الأولى؟ قلت: المعنى: لتبعثن في الوقت الواسع الذي تقع فيه النفختان، وهم يبعثون في بعض ذلك الوقت الواسع، وهو وقت النفخة الأخرى، ودل على ذلك أن قوله:» تتبعها الرادفة «جعل حالا عن» الراجفة «. وقيل: العامل مقدر غير جواب، أي: اذكر يوم ترجف. وفي الجواب على هذا أوجه، أحدها: أنه قوله: ﴿إن في ذلك لعبرة﴾ [النازعات: ٢٦] . واستقبحه أبو بكر بن **الأنباري** لطول الفصل. الثاني: أنه قوله: ﴿هل أتاك حديث موسى﴾ [النازعات: ١٥]

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٩٧/٩

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٠٣/١٠

لأن» هل «بمعنى» قد «. وهذا غلط؛ لأنه كما". (١)

١٧٣. ٨٦-"قدمت لك في ﴿هل أتى﴾ [الإنسان: ١] أنها لا تكون بمعنى» قد «، إلا في الاستفهام، على ما قال الزمخشري. الثالث: أن الجواب ﴿تتبعها﴾ [النازعات: ٧] وإنما حذفت اللام، والأصل: ليوم ترجف الراجفة تتبعها، فحذفت اللام، ولم تدخل نون التوكيد على» تتبعها «للفصل بين اللام المقدرة وبين الفعل المقسم عليه بالظرف. ومثله ﴿لإلى الله تحشرون﴾ [آل عمران: ١٥٨] . وقيل: في الكلام تقديم وتأخير، أي: يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة والنازعات.

وقال أبو حاتم:» هو على التقديم والتأخير كأنه قال: فإذا هم بالساهرة والنازعات «. قال ابن **الأنباري**:» هذا خطأ؛ لأن الفاء لا يفتتح بها الكلام «. وقيل:» يوم «منصوب بما دل عليه» واجفة «، أي: يوم ترجف وجفت. وقيل: بما دل عليه خاشع، أي: يوم ترجف خشعت.". (٢)

١٧٤. ٨٧-"قوله: ﴿والفجر﴾ : جواب هذا القسم قيل: مذكور وهو قوله ﴿إن ربك لبالمرصاد﴾ [الفجر: ١٤] قاله ابن **الأنباري**. وقيل: محذوف لدلالة المعنى عليه، أي: لنجازين أحد بما عمل بدليل تعديده ما فعل بالقرون الخالية. وقدر الزمخشري: «ليعذبن» قال: «يدل عليه ﴿ألم تر﴾ [الآية: ٦] إلى قوله: / ﴿فصب﴾ [الفجر: ١٣] . وقدره الشيخ بما دلت عليه خاتمة السورة قبله، لإيابهم إلينا وحسابهم علينا.

وقال مقاتل: «هل هنا في موضع» إن «تقديره: إن في ذلك قسما لذي حجر، ف» هل «على هذا في موضع جواب القسم» انتهى. وهذا قول باطل؛ لأنه لا يصلح أن يكون مقسما عليه، على تقدير". (٣)

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٦٨/١٠

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٦٩/١٠

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧٧٧/١٠